جامعة عين تموشنت –بلحاج بوشعيب

كلية الحقوق

التقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق – تخصص: قانون عام

من إعداد الطالبتين:

- عقباني نبيلة
- بلعالية فريدة

تحت إشراف:

الأستاذة زعزوعة فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرئيس	عبد السلام نور الدين	استاذ التعليم العالي	عين تموشنت
المشرف	زعزوعة فاطمة	استاذ التعليم العالي	عين تموشنت
الممتحن	مهداوي محمد صالح	استاذ محاضر – أ–	عين تموشنت

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر و عرفان

سلام الله عليكم ورحمته و بركاته

رسالة شكر عرفان وتقدير لأستاذتنا البروفسور زعزوعة فاطمة

للمجهودات المبذولة لتكوين جيل صاعد جميع الكلمات لا تفي بما تقومين

به لأجلنا لكم منا كل الحب والتقدير والاحترام

كما نقدم شكرنا الى اعضاء لجنة المناقشة لتشريفها لجنة المناقشة

والى كل أساتذة كلية الحقوق جامعة عين تموشنت

الإهداء

إلى من وضع المولى –سبحانه وتعالى –الجنة تحت قدميهما، ووقَّرهما في كتابه العزيز...

(أمهاتنا الحبيبات أطال الله في عمرهما).

إلى خالدا الذكر، وكان خير مثال لرب الأسرة،

واللذان لم يتهاونا يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لنا.

(أبوينا رحمهما الله برحمته الواسعة).

إليكِما أيضًا يا زوجانا العزيزين ورفيقا الحياة والكفاح...

إلى أبنائنا وفلذات أكبادنا رعاهم الله ووفقهم.

الى كل اخواتنا وأخواتنا

نبيلة/ فريدة

قائمة المختصرات المستعملة في الدراسة

1/ باللغة العربية:

ق.ا.ج	قانون الإجراءات الجزائية
ق.م	القانون المدني
ع	العدد
ج.ر	الجريدة الرسمية
د.س	دون سنة
د.ط	دون طبعة
ط	طبعة
ب ت ط	بدون تاريخ الطبع

2/ باللغة الأجنبية:

AJAX	Asynchronous Java And Script XML
P	PAGE
N	NUMERO

مقدمة

أدى التطور الحضاري الذي أنجزه الإنسان في مجالات الحياة المختلفة ومنها مجال تكنولوجيا المعلومات إلى دخول الإنسانية عصرا جديدا، بحيث انعكست نتائج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المجتمعات الحديثة. وتغيرت حياة المواطن في تلبية حاجياته وخدماته وأصبح أغلب تعاملاته وعلاقته مع الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الخاصة و العمومية ذات الطابع الإداري إلكترونيا ، وتحولت الإدارة العمومية التي تمثل الحكومة من حكومة تقليدية إلى حكومة الكترونية رسمت كل مخططاتها التنموية على رقمنة الادارة واستعمال التكنولوجيا في كل اعمالها وباتت هذه الأخيرة سمة من سمات العصر الراهن، وأحدثت تغيرات جوهرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لما تتميز به من سرعة ودقة في تجميع المعلومات وتخزينها ومعالجتها وكذا المساهمة في أمنها.

القضاء كغيره من المرافق العمومية تأثر باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأدرج ضمن مخططات التنمية للحكومة الإلكترونية نظرا للخدمات التي يقدمها القضاء في المجال الإداري كتسليم شهادات الجنسية وصحيفة السوابق القضائية... والفصل في المنازعات بموادها المختلفة وحماية الحقوق والحريات العامة المكفولة دستوريا.

الجزائر وعلى غرار باقي الدول تبنت نظام التقاضي الإلكتروني سنة 2015 بموجب القانون 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة1، وشملت هذه العصرنة جميع المواد الجزائية، المدنية والإدارية.

وقد يعود اختيارنا لهدا الموضوع جملة من الأسباب ندكر منها:

-لحداثة الموضوع وحيويته وفعاليته نظرا للدور الهام الذي يلعبه القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات العامة، ورقابته على أعمال الإدارة من خلال حماية مبدأ المشروعية وإنهاء إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها.

-كما أن التقاضي الإلكتروني في المنازعات الإدارية يعزز دولة القانون ويكرس استقلالية القضاء ويحقق المحاكمة العادلة من خلال وجاهية الإجراءات وتبسيطها وسرعة الفصل في النزاع الإداري ومواءمة هذا النظام لسيره جنبا إلى جنب مع الحكومة الإلكترونية ورقمنة الإدارة العمومية.

كما تضمنت دراستنا لهذه المذكرة مباشرة الدعوى الإدارية باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر منصة إلكترونية أعدتها وزارة العدل لهذا الغرض وسير إجراءات هذه الدعوى إلى غاية تنفيذ الحكم القضائي. ويقوم نظام التقاضي الإلكتروني في المواد الإدارية على أسس وقواعد ذات بعد تقني إلكتروني تحتاج لجهاز الإعلام الآلي، شبكة الانترنيت ومنصة إلكترونية معدة لهذا الغرض تقيد فيها الدعوى الإلكترونية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه الدعوى تحتفظ بنفس الإجراءات في الدعوى العادية في الشكل والموضوع وكذا بالنسبة للأجال والدفوع الشكلية.

تساعد إجراءات التقاضي الالكتروني على سرعة ارسال وتلقي المستندات بين المتقاضين والقضاة والمحامين مما يساهم في سرعة البث في القضايا وتوفير الجهد والوقت دون الحاجة الى الانتقال الى مقر المحكمة وهدا عن طريق اعتماد على الوسائط الالكترونية مما يساهم في رفع جودة الخدمة القضائية الإدارية.

وما يميز الدعوى الادارية الالكترونية سرعة الإجراءات وبساطتها وتبادل أطراف الدعوى العرائض والوثائق إلكترونيا بواسطة حسابهما في المنصة، كما أن تخفف عبء المصاريف على الاطراف وعلى القضاء، وسهولة الحصول على المعلومات والاستعلام على الدعوى ضمن كافة مراحل سيرها.

الإشكالية:

وتقوم إشكالية الدراسة الى أي مدى ساهمت تكنولوجية الاعلام والاتصال في ترقية خدمات قطاع العدالة في المادة الإدارية ?

اما عن الدراسات السابقة حول الموضوع فلم نعثر على دراسة شاملة افردت التقاضي الالكتروني في المادة الإدارية، فما عثرنا عليه مجرد مواضيع جزئية ومسائل متفرقة من بينها:

1-دراسة (عامر 2020):

بعنوان: (التقاضي في المحكمة الالكترونية) ، بواسطة : عامر رباب محمود و هو بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، جامعة كوفا، العراق، 2013.

تناول البحث مفهوم الحكومة الالكترونية، والانتقال الى البيئة الالكترونية، فقد تحتم عليها بعد انتشار التجارة الالكترونية في الثورة العلمية الحديثة فقد تناول مفهوم التقاضي الالكتروني في الدعاوى الالكترونية وصور المحكمة الالكترونية وتطبيقات القضاء الالكتروني.

2-ليلى عصماني، نظام التقاضي الالكتروني الية انجاح خطط تنموية، مجلة الفكر، العدد 13، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016.

تناول البحث دراسة نظام التقاضي الالكتروني كألية لإنجاح الخطط التنموية التي ترسمها الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة ونماذج أنظمة التقاضي الالكتروني والمحكمة الالكترونية.

3-دراسة عبد الغاني وبوضياف 2021.

بعنوان: (التقاضي الالكتروني على ضوء احدث التعديلات) بواسطة: بن عيرد عبد الغني، بوضياف هاجر و هو بحث منشور بمجلة الدراسات و البحوث القانونية، مجلد06 ، العدد 02، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر، 2021.

تناول البحث التقاضي الالكتروني من خلال تفصيل مزايا والسلبيات التي تعيق تطبيقه وأيضا وما توفر منه من وسائل قانونية ومادية.

4-زعزوعة نجاة، التقاضي الالكتروني كآلية للإنجاح نظام العدالة، أطروحة الدكتوراه ، تحصص قانون قضائي، 2021-2022 .

تناولت الدراسة نظام التقاضي الالكتروني كألية تسمح للمتقاضين طرح دعواهم وشكواهم وتقديم مستنداتهم القانونية بطريقة الكترونية وفق قواعد شكلية وموضوعية منصوص عليها قانونا امام الجهة القضائية المختصة.

ولقد واجهنا عهدة صعوبات من خلال دراستنا لهدا الموضوع ندكر منها:

- قلة المصادر والمراجع المختصة في هدا المجال.
- عدم إيجاد الكم الكافي من القوانيين والمعلومات من طرف المشرع الجزائري بخصوص هدا الموضوع.
- المدى الزمني الضيق لتناول هدا الموضوع المستجد على الساحة القانونية.

المنهج المتبع:

الإجابة على هذه الإشكالية تطلبت منا اتباع المنهج التحليلي للنصوص القانونية ذات الصلة كقانون 15-03 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم بقانون 22-13 ودراسة المنهج الوصفي يصف لنا الإصلاحات القضائية وتطوير نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر بشقيه القانوني والتقني، علاوة على الاستعانة بالمنهج المقارن الدي اقتضته طبيعة الدراسة في بعض جزئياتها من خلال عرض و الموازنة بين بعض التشريعات التي تناولت التقاضي الالكتروني في المادة الإدارية بغية توفير السند الشرعي و القانوني وسد الاحتياجات التشريعية.

وبهذا تم تقسيم هده الدراسة الى فصلين حيث تضمن:

الفصل الأول: الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني في المنازعات الإدارية.

الفصل الثاني: الإطار الاجرائي للدعوى الإدارية الالكتروني

الفصل الاول:

الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني في المنازعة الادارية

استلزم تحقيق العدالة العمل على استغلال التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات في مجال القضاء الاداري، لما في ذلك من توفير للوقت والجهد معا في المعاملات القضائية، وتبسيط إجراءات التقاضي الاداري، إضافة إلى ضمان حماية أوراق الدعوى ومستنداتها وبياناتها , وبذات الوقت تسهيل الاطلاع عليها من قبل الاطراف دون الانتقال إلى مبنى المحكمة، وانعكاس ذلك على تلافي البطء في التقاضي والحد من إطالة أمده .

وفي هذا السياق ظهر مفهوم التقاضي الالكتروني باعتباره مفهوما حديثا نتيجة تطور تكنلوجيا المعلومات الحديثة التي دخلت كل مجالات الحياة وأصبح انتشارها عالميا وخدماتها متنوعة واستخداماتها كثيرة شملت ايضا مجال القضاء باعتباره مرفقا حساسا له علاقة وطيدة ومباشرة بالحياة اليومية للمواطن[1]

هذا و تأصيلا للمصطلحات فإن فكرة التقاضي الالكتروني مستمدة من فكرة الادارة الالكترونية، والتي تعني : " الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الاشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الالكتروني عبر شبكة الانترنت، فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الادارية أو القضائية , ولذلك يعد مصطلح التقاضي الالكتروني مصطلحا حديث النشأة ظهر بظهور وسائل الاتصال الحديثة خاصة منها شبكة الانترنت والإكسترانت [2], و عليه نادرا ما نجد ذكرا لهذا المصطلح في العلوم القانونية الحديثة ولا نجد له أثر في الكتب والمراجع القانونية والفقهية القديمة، وبالتالي لا يوجد تعريف فقهي جامع ومانع متفق عليه .

نجد بعض محاولات الفقه لإعطاء تعريف لتقنية التقاضي الالكتروني، ولعل أهم هذه التعاريف، كونه: سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الاطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية الانترنيت وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين.

و بالتطرق إلى نظام التقاضي الالكتروني بشكل عام، نجد أنه يشير إلى وجود محكمة إلكترونية تعمل بواسطة تكنولوجيا المعلومات ومهيأة بوسائل ونظم اتصالات حديثة، تختلف عن المحاكم التقليدية من حيث امتيازها بسرعة الانجاز للمعاملات والقضايا والدقة في مواعيد الجلسات وتبسيط اجراءات العمل وحضور الاطراف إلكترونيا من أي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة والمساهمة في أمن المعلومات وحفظها مع إمكانية

[1] . عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 01 ،العدد 03 ، العراق ، 2017،ص.513

[2] . وهيبة رابح ، خصوصية إجراءات التقاضي الإلكتروني، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01 ،العدد 02، كلية الحقوق جامعة الواد، 2017، ص 99.

الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم[3] ,بحيث تعمل هذه المحاكم على تمكين الاشخاص من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها، وحضور أطرافها أو حضور وكلائهم وتقديم أدلة الاثبات الرسمية وغير الرسمية والترافع وتقديم الطعون وتدوين الاجراءات كافة من خلال مباشرة المحاكمات بصورة عامة والحصول على قرار الحكم وتنفيذه.

وهذا ما يوصلنا الى أن نظام التقاضي الالكتروني يتخلى عن إجراءات التقاضي التقليدية، والتحول إلى إجراءات التقاضي الالكتروني القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإكمال إجراءات المحاكمة، وبالتالي تختفي آلية تجميع إجراءات التقاضي التقليدية. واستبدالها ببرمجيات معقدة بأشكال ومحتويات مختلفة، وإجراءات تقديم المستندات والبيانات المتعلقة بالقضية، والتي تشكل الاختلاف الاساسي بينها وبين إجراءات التقاضي التقليدية.

المبحث الاول:

مقومات ومبررات التقاضي الإداري الالكتروني:

التقاضي الالكتروني هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم و تقديم ادلتهم و حضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول الى الحكم و تنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية و التي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي و مباشرة اجراءات التقاضي من خلال هذا النظام , كما يتيح هذا النظام شفافية و سرعة في الحصول على المعلومات و بناءا عليه فتجهيز المحكمة و قاعات المحاكمة و الاقسام الادارية و التنفيذية فيها سيأخذ طابعا تقنيا يمكن القضاة و الخصوم من متابعة دعواهم و الحضور و تسجيل الطلبات و الاتصال بموظفي و قضاة المحاكم اتصالا الكترونيا دون حاجة للحضور الشخصي [4].

كما عرفه جانب من الفقه، على أنه الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام لوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الاجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون الاجراءات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية[5].كل ذلك يتم في حيز يسمى المحكمة الالكترونية.

---

[1] . وهيبة رابح , المرجع السابق .ص 05

[4]. أمير فرج يوسف ، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية و التقاضي الالكتروني ، المكتب العربي الحديث ,الاسكندرية , 2014 ,ص 31 .

[5] .امير فرح يوسف , نفس المرجع , ص 40 .

و منه فالمحكمة الالكترونية التي تكون وعاء الاجراءات التقاضي الالكتروني هي عبارة عن "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود " **شبكة الربط الدولية + مبنى المحكمة** ", و الذي يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية و ادارية على الشبكة ,و تعمل هذه الاجهزة على استقبال الطلبات القضائية و عرائض الدعاوى و تجهيز الملفات الالكترونية و توفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى و قرارات الاحكام بما يمثل تواصلا دائما مع جمهور المواطنين و المحامين كما توفر هذه المحكمة الالكترونية للأطراف ووكلائهم المرافعة و تحضير الشهود و تقديم البيانات و الاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة في وكل وقت و من اي مكان و توفر ايضا اليات جديدة و متطورة لمتابعة الدعاوى و الاطلاع على مجريات الجلسات بل وحتى حضور الجلسات حضورا الكترونيا و سماع القرارات و الاحكام بكل يسر و سهولة" [6].

المطلب الاول:

مبررات التقاضي الالكتروني

إن فكرة التقاضي الالكتروني هي نتاج التطور في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذا ظهور مصطلح الادارة الالكترونية والتي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الاشخاص من شكلها الورقي إلى شكلها الالكتروني عبر الانترنت فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الادارية أو القضائية دون الاخلال بالمبادئ العامة في ضمان التقاضي و تحقيق العدالة، و يختلف عن نظام التقاضي التقليدي بكونه ينقل إجراءات الدعوى إلى بيئة لا تعرف الحيز المكاني[7]، حيث يقتصر هذا التطور التقني على آلية إجراءات التقاضي من خلال الوسائل الالكترونية، و تجهيز بيئة متكاملة وفق الإجراءات والضوابط المقررة التي تراعي الأدوار و المسؤوليات المنوطة في إجراء المحاكمة، بالإضافة الى ذلك لكي تنجح عملية التحول الى نظام التقاضي الالكتروني لابد من وجود قاعدة نظام معلوماتي لجميع بيانات قطاعات مرافق القضاء منظمة بأحدث نظم البرمجة العالمية.

لكي تسهل على المحاكم مواكبة التطور التقني الحديث حتى يتواصل الأفراد مع هذا المرفق بشكل فعال، واختصارا يمكن القول" إن نظام التقاضي الالكتروني ما هو الا شكل من اشكال القضاء الدي يناسب حاجة العصر الحالي و تطوره و يهدف الى إعطاء القضاء مرونة لم تكن موجودة مسبقا[8].

---

[6].د , أسعد فاضل منديل ,التقاضي عن بعد ,مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية ,مجلد 1 ,العدد 21 ، العراق ، سنة 2014 , ص 41

[7] .أمير فرح يوسف , المرجع السابق , ص 74 .

[8] . أسعد فاضل منديل , نفس المرجع, ص 86 .

الفرع الاول: تبسيط الاجراءات وسرعة الفصل في المنازعة

جاءت الادارة الالكترونية بوصفها أسلوبا إلكترونيا للإدارة، ولذلك فهي تهدف إلى توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق تقديم أرقى الخدمات التي يلبيها المرفق العام للمستفيدين، إضافة إلى الاستغلال الامثل لموارد العدالة.

كما ان التحول إلى الادارة الالكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية فرضتها التغيرات العالمية , هذا و ان التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة الاداء الاداري، كلها من الامور التي فرضت و دعت إلى التطور الاداري والتحول نحو الادارة الالكترونية , كما يمثل عامـل الوقت أحد أهم العجلات التنافسية بين الادارات عامة و المحاكم خاصة فلم يعد من المقبول الان تأخر تنفيذ العمليـات بدعوى التحسين وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المحاكم بعنصر الوقت فالظروف العالمية لا يمكن ان تكون هي وحدها الدافع الى تطوير اي نظام قضائي في دولة ما و لكن لا بد من الاعتماد على التطورات و المستحدثات الداخلية و الخارجية [9]و الرغبة في مواجهة التحديات و المشكلات التي يعاني منها النظام القضائي لذلك سنتعرض للفرص و الظروف القانونية التي يمكن ان تكون دافعا للاستعانة بالوسائل الالكترونية في القضاء الاداري اين تظهر من خلال :

1/ تحقيق فكرة العدالة الناجزة وتجسيد فكرة تقريبها من المواطن

ان ادخال استخدام الوسائل الالكترونية في مرفق القضاء الاداري في مراحل الدعوى المختلفة سيسهل على الخصوم اجراءات التقاضي بداية من اقامة الدعوى دون التوجه بدنيا للمحكمة المختصة و الوقوف في طوابير مختلفة و التعامل مع موظفين مختلفين لمباشرة حقه الدستوري في التقاضي و ذلك بإتاحة قيد الدعوى الكترونيا و الاعلانات و الإخطارات القضائية للخصوم و لممثليهم الكترونيا و تقديم المستندات و المذكرات و ادلة الاثبات التي يركن اليها الى المحكمة المختصة الكترونيا[10] مع توفير السداد الالكتروني للرسوم القضائية و الاستعلام الكترونيا عن القضية و متابعتها و متابعة جلساتها , بل و الحصول على المستندات و الاوراق الكترونيا مع تبليغ الاحكام بذات الطريقة مما سيوفر الوقت و الجهد و المال على المتقاضين و على الدولة .

هذا و من جهة اخرى فعملية إرسال واستلام المستندات في التقاضي الالكتروني دون الحاجة إلى انتقال أطراف الدعوى إلى مقر المحكمة أو المجلس أو مقرات مساعدي العدالة كمقر الخبير أو مكتب الموثق، مما يساهم في اختصار الوقت توفير الجهد وتقليل المصاريف، علاوة على ذلك يمكن أن تزيد مدة القضية

[9] . وهيبة رابح , المرجع السابق , ص 18 .

[10] . محمد عصام الترساوي ,تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية , د ط ، دار النهضة العربية ,القاهرة 2013 , ص 66 .

الواحدة على 3 أشهر في القضاء التقليدي بين الجلسة الاولى وجلسة سماع الشهود وجلسات تبادل العرائض بين المتقاضين وهكذا ما يستنزف جهود المتقاضين والفاعلين في قطاع العدالة في سلسلة ال تنتهي صالحيتها. , في القضاء الالكتروني سيختفي ذلك تماما [11]فالقضية لا تعرض على القاضي إلا بعد استيفاء جميع البيانات التي يرغب الاطراف في تقديمها ثم رفع الملخص بعد موافقة الطرفين إلى القاضي للنظر فيها و لعل اهم ما جسده التقاضي الالكتروني تفعيلا منه لتبسيط الاجراءات هو :

* عملية إثبات إجراءات التقاضي إلكترونيا:

كما هو معروف ومعمول به الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للدعاوى والمعاملات التقليدية، ولا تعد الكتابة دليلا كاملا إلا إذا كانت مذيلة بالتوقيع اليدوي، أما في إطار التقاضي الالكتروني فيتم الاثبات بالمستند الالكتروني ويحل التوقيع الالكتروني محل التوقيع اليدوي كما سنوراه لاحقا بالتفصيل، إذ تتبلور حقوق الاطراف ومزاعمهم في المستند الالكتروني وهو المرجع عند وقوع نزاع , والتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي الحجية على المستند الالكتروني[12].

تجدر الاشارة أنه أضحى من الضروري أن تتجه إ ارادة الفقهاء من خلال آرائهم وإبداعاتهم الفكرية إلى إقامة نظرية قانونية للمعلوماتية وكيفية استخدام هذه التكنولوجيا وسبل الاعتماد عليها، وأن تتجسد هذه النظريات في تشريعات رسمية محكمة الجوانب، إضافة إلى المساواة بين الكتابة الورقية والكتابة الالكترونية في ميزان الحجية، وزيادة الحماية القانونية ألمن المعلومات وتوثيقها والتصديق عليها وهو ما اتجهت إليه إرادة الكثير من مشرعي الدول.

* دفع المصاريف والرسوم القضائية إلكترونيا

يمكن للمتقاضين في نظام المحاكمة الالكترونية اللجوء لوسائل الدفع الالكتروني للوفاء بما عليهم من مستحقات قضائية، تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف وسائل الدفع الالكتروني في الفقرة السادسة من المادة 6 من قانون التجارة الالكترونية بنصها: "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر المنظومة الالكترونية."

الملاحظ أن وسائل الدفع الالكترونية قد حلت محل النقود العادية في الحياة عامة ونظام المحاكمة الالكترونية خاصة، لتسديد رسوم ومصاريف لدعوى أو الغرامات المالية دون تنقل للمتقاضين سواء إلى الهيئات القضائية أو المؤسسات المصرفية، يتم التحكم في وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر عن طريق العمل مع

[11] . حسين خليل إبراهيم، يوسف سيد سيد عوض، التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق، د ط ، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر،2020 ، ص27.

[12] . حسين خليل إبراهيم، يوسف سيد سيد العوض, المرجع نفسه , ص 30 .

البنوك المعتمدة من طرف بنك الجزائر وبريد الجزائر التي تنشا وتستغل المنصات المخصصة للدفع الالكتروني تحت رقابة بنك الجزائري، على أن يكون موقع المحكمة أو المجلس متصلا بهذه المنصات مستقبلا.

* سعي الدولة لتحسين جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين

تعتبر هذه الخاصية ملخصا لكل ما سبق التطرق إليه، أو الاصح هي النتيجة المتوخاة من التطبيق السليم لنظام المحاكمة الالكترونية، فهذا النظام يحقق مميزات عديدة منها، التقليل من ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين وتخفيض مساحات تخزين الملفات ورفع فاعلية دورة العمل، وتوفير إطلاع أفضل للجمهور مع إمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم[13]

. يمكن للتقاضي الالكتروني علاوة عما سبق أن يزيد من الكفاءة الانتاجية للقاضي، حيث يمكن للقاضي أن ينظر في قضايا متعددة دون الحضور اليومي إلى المحكمة أو المجلس وهذا ما يخفف من العبء الملقى عليهم مع تسريع الفصل في الدعاوى، كما يمكن أن يتم الاستفادة من نظام المحاكمة الالكترونية من قبل أشخاص خارج دائرة المتقاضين أو العاملين مثل أساتذة كليات الحقوق أو طلبتهم، من خلال تخصيص بعض جلسات التقاضي لهم واستشارتهم في بعض القضايا وتوفير الجو التطبيقي لهم إن نظام إدارة الدعوى في التقاضي الالكتروني يتم بواسطة مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات التي تهدف إلى خدمة العمل داخل المحاكم وهذه التطبيقات تستخدم لتجميع ،تنظيم، معالجة وتخزين ثم توزيع بيانات الدعوى الرئيسية داخل المحكمة والجهات الخارجي، لذلك فان جميع هاته التطبيقات تؤدي إلى زيادة الانتاجية للعاملين وتحسين أدائهم واختصار الوقت وتوفير المعلومات التي تخدم إدارة المحكمة من خلال خطوات إلكترونية مثل منع تكرار تسجيل البيانات، جدولة المواعيد وغيرها،[14] وكذلك يمكن للمحكمة متابعة أسباب التأخر في الفصل في الدعاوى دون الرجوع إلى البحث في الملفات والسجلات وكل هذا يتم بوجود برامج إلكتروني.

2/ وجود قاعدة بيانات تحتوي على كافة التشريعات السارية في الدولة وتعديلاتها

ان الاخذ بنظام الكترونية التقاضي الالكتروني سيساعد في وجود قاعدة بيانات تشمل المبادئ القضائية الصادرة من مختلف محاكم القضاء الاداري بأنواعها و درجاتها المختلفة من المحكمة الابتدائية لمجلس الدولة

[13] النقبي، سعيد علي,المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الامارات العربية المتحدة، ط 1 ،دار النهضة العربية، القاهرة،2020 ، ص 12.

[14] يوسف سيد سيد العوض، 2012 . خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس، مصر، 2012 ، ص 29.

مع توفير قاعدة بيانات للبحوث القانونية المختلفة و التي تعد اهم اداة القاضي الاداري التي تساعده في الاطلاع على الاجتهادات القضائية لأنها اساس القضاء الاداري مما ينيره في اصدار الاحكام و تسبيبها [15].

ولا شك ان اتاحة ذلك للمحامين على الموقع الالكتروني لوزارة العدل بشكل مجاني من شأنه اثراء الحياة القانونية و حدوث حراك قانوني سريع و اثراء قانوني في الاحكام الصادرة , على أن يتبع في عمل تلك القاعدة الوسائل الفنية و التقنية لتأمينها من الاختراق و العبث بها[16]

3/ السعي للانتقال من المحاكم التقليدية الى محاكم الكترونية حديثة

ان الهدف الاساسي لعمل القضاء هو التيسير على المتقاضين و خدمتهم و تهيل اجراءات التقاضي فجميع الاجراءات ستكون في مكان واحد من شباك واحد يستطيع المتقاضي اقامة دعواه في دقائق معدودة مما يوفر الجهد و المال بالاطلاع على القضايا من اي مكان و في اي وقت ليلا و نهارا دون انتظار مواعيد العمل الرسمية للمحكمة فالخدمات متاحة 24 ساعة يوميا و سبعة ايام اسبوعيا الامر الذي سيختصر جميع الآجال [17].

* الفرع الثاني :عصرنة العدالة و ضمان المحاكمة العادلة

تسعى التشريعات الحديثة في إطار تجسيد دولة القانون إلى تطوير مرفق العدالة وعصرنته، حيث أن مرفق العدالة هو من المرافق الحساسة ويمثل المقر العملي للسلطة القضائية للبالد، وتكمن مهمته في صيانة الحقوق والحريات العامة والفردية المكرسة بموجب الدستور، وبالتالي فان عصرنة العدالة هي آلية إصلاح وترشيد قبل أن تكون رغبة في التطوير، فالتطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم يفرض على كل الانظمة القانونية استعمال وسائل التقنية لتحسين أداء قطاع العدالة سواء في التسيير الداخلي أو في الخدمات المقدمة للجمهور.

إذن تشير عصرنة قطاع العدالة إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومات من أجل تحويل العمل القضائي التقليدي الورقي إلى عمل عصري إلكتروني، حيث تعرف عملية العصرنة على مستوى قطاع العدالة على أنها: تسيير سبل أداء الادارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الادارية والتواصل مع

---

[15] رباب محمود عامر التقاضي في المحكمة الالكترونية"، "مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد 25 ،العراق ، 2019، ص 104

[16] سفيان عرشوش، أمال بدغيو، التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19 ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 06 العدد 03 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 14 .

[17] فاتح مزيني، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، العدد 04 ، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر،2019. ص 10 .

المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات[18]

هذه التطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أسقطت الحواجز المكانية والزمانية، الامر الذي استفادت منه الجماعات الاجرامية في تأمين أنشطتها الغير قانونية، بالمقابل وفي سبيل الردع وجب على القواعد الاجرائية أن تخرج عن الطابع التقليدي الذي يجعلها عاجزة عن مواكبة التطور الحاصل، وهذا ما دفع التشريعات إلى إعادة النظر في المبادئ القانونية المستقرة لاستحداث قواعد ووسائل جديدة لمواجهة هذه المشاكل بهدف استثمار التكنولوجيا لخدمة العدالة [19].

وبذلك فإن التوجه إلى استخدام الوسائل الحديثة في قطاع العدالة ليس هدفا بل وسيلة للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكبر فعالية وسرعة وتمكين القضاة من أداء مهامهم على أحسن وجه في ظل قضاء يتسم بالشفافية ويراعي السير الحسن للعدالة، واستخدام الوسائل الحديثة كان بهدف محاربة الانفجار القضائي [20]الذي تعاني منه جل المحاكم في العالم وسنفصل فيه لاحقا.

1/ تحقيق مبدأ احاطة اطراف الدعوى علما بها

تمكن تقنية التقاضي الالكتروني اخطار المتقاضين و المحامين بالإجراءات المتخذة في الدعوى بان ترسل لهم الجهة القضائية الادارية الاحكام التحقيقية في الدعوى و النهائية و التنفيذية حتى يتسنى لهم الطعن فيها ان وجد سببه و اراد الطرف ممارسة حق الطعن فيها .

2/ الحد من الاكتظاظ في المحاكم

إن المحاكم في جميع أنحاء العالم تتعرض اليوم إلى زيادة مطردة في عدد الدعاوى المعروضة عليها، بحيث يستغرق حسمها وقتا أكثر فأكثر وأصبح الوضع محبطا للمتقاضين والمحامين والقضاة وصارت الحاجة ملحة للسيطرة على أوضاع المحاكم، وعليه فان استخدام التكنولوجيا في المحاكم يوفر فرصة متميزة لتنظيم

[18] ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية إنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، العدد 13، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة،2016، ص 112

[19] نسيمة ترجمان، ألية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 05، العدد 02 ،جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان ،2019 ص 112.

[20] أحمد هدى، التقاضي الالكتروني استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، د ط ،دار الجامعة الجديدة، مصر ،2014. ص 16

الاجراءات القضائية مع خلق بيئة آمنة وفعالة وبناء نظام مرن ومتطور يقلل من هدر الوقت والتكلفة بدرجة فعالة [21].

لان ما تمت ملاحظته في ارض الميدان ان قيام المحاكم بوظيفتها يواجه مشكلة حقيقية تمثلت في تراكم أو تزاحم القضايا، وهو ما يظهر بوضوح الازمة التي يمر بها قضاء أغلبية دول العالم في الوقت الحاضر، حيث تسببت الزيادة الهائلة في عدد القضايا المقدمة أمام المحاكم للفصل فيها إلى حد أطلق عليه الفقه الفر نسي " الانفجار القضائي " [22]في إشارة إلى عجز القضاء عن القيام بأداء مهمته على أكمل وجه، والذي يعتبر بحق إنكارا للعدالة، وصارت أجهزة العدالة قاصرة على النهوض بأعمالها المتزايدة و الكثرة الهائلة في أعداد القضايا المتداولة في جلسات المحاكم أدت إلى نتيجتين :

***1** تمثلت في البطء الشديد الذي يتم به الفصل في المنازعات إلى حد يمكن القول معه بالنسبة لبعض الدعاوى التي يطول أمد نظرها أمام المحاكم أن أطرافها قد "ييأسون من العدالة"،[23] ولا شك أن مشكلة بطء إجراءات التقاضي هي من أكبر المشاكل التي تواجه المتقاضين والتي ترهقهم ماليا ونفسيا بل وتجعلهم يحجمون عن سلوك طريق القضاء

***2** تكمن في السرعة التي يتم بها استعراض القضايا في الجلسة الواحدة والركون إلى تأجيلها لايسر الاسباب رغم أن اغلب القوانين لا تجيز التأجيل إلا لسبب مشروع ومعقول ولا يجوز التأجيل لأكثر من مرة لنفس السبب، فمن غير المعقول أن ينظر القاضي إلى أكثر من 50 دعوى أو أكثر في اليوم الواحد.

3/ ربط الجهات القضائية ببعضها وبالإدارات المعاونة لها:

يسهل التقاضي الالكتروني على الدرجة الثانية من التقاضي الاطلاع على الصادرة في الاحكام من الدرجة الادنى منها من خلال الاطلاع الالكتروني على ملف الدعوى الاصلي دون اهدار للوقت في انتظار توصلها به . كما تساعد التكنولوجيا الحديثة في تسيير العمل القضائي عن طريق توفير الاتصال السريع و تداول اوراق القضايا بين المحاكم و الجهات المعاونة لها كالمستشفيات " مصلحة الطب الشرعي " , و الخبراء و ادارات الدولة الاخرى ليتم التبادل المعلوماتي بينهم بسرعة و فعالية وعلى مستوى امان عالي كل ذلك ينصب في بوتقة تسريع التقاضي و الفصل في حقوق الناس بأكثر اطلاع .

---

[21] صفاء اوتاني، المحكمة الإلكترونية –المفهوم والتطبيق–، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا ، 2012 ،ص 188.

[22] . نسيمة ترجمان , المرجع السابق, ص 122 .

[23] أحمد هندى , المرجع السابق , ص 91 .

4/ تسهيل المراقبة على الاعمال القضائية من طرف الجهة الوصية:

يتيح استخدام التقاضي الالكتروني الرقابة و التفتيش المتزامن على القضايا مع سيرها من طرف المفتشية العامة لوزارة العدل دون حاجة لنقل الملفات الى ادارة التفتيش القضائي كما يتيح مراقبة اعمال اعوان القضاء كالمحضرين و معاوني التنفيذ و الخبراء .[24]

5/ عمل ارشيف الكتروني وطني حماية له و توفيرا للوقت و للوسائل المادية:

في ظل التقاضي التقليدي و سيادة المعاملات الورقية يتم تخزين المعلومات و البيانات بشكل يدوي في غرف على الارض او على أرفف او نقله يدويا كلما اقتضى الامر تغيير مقر الجهة القضائية مما سيعرضه لا محالة آنيا او بمرور الزمن للتلف او الضياع .

في حين انه في ظل الكترونية التقاضي يتم تخزين المعلومات والبيانات بصورة الكترونية مما يساعد على حفظها من التلف او الضياع مع امكانية عمل نسخ عديدة منها لتحفظ في جهات مختلفة دون أن تشغل حيز. كما تمكن أكثر من جهة من الاطلاع عليها في وقت واحد خلافا لما هو متعارف عليه في التقاضي التقليدي الذي قد يأخذ الامر في الاطلاع على الملفات ساعات او ايام في حين قد يصبح في ارشيف الشبكة الالكترونية عبر ثوان يستلزمها ضغط زر في لوحة المفاتيح.[25] كما يوفر الوسائل المادية عن طريق عدم اللجوء لتكاليف الحفظ التي تستوجب موظفين واماكن ومحتويات للتخزين.

6/ تخفيض الانفاق الحكومي على مرفق القضاء وترشيده:

بعد توفير البنية الاساسية الالكترونية للقضاء فان الانفاق سيقل بشكل كبير عن الانفاق في القضاء التقليدي، لأنه سيتم تقليص عدد الموظفين العمومين بالمحاكم فيمكن لموظف واحد انهاء العديد من المعاملات والخدمات في آن واحد

و ذلك برجوعه فقط لقاعدة البيانات المعدة سلفا كما سيتم الاستغناء عن توفير مقر لسكنات الموظفين و الانفاق على صيانتها فضلا عن التخفيض او الاستغناء نهائيا عن كميات الاوراق و الادوات المكتبية المستخدمة في اداء الخدمات القضائية [26].

---

[24] صفاء أوتاني , المرجع السابق , ص 189 .

[25] سفيان عرشوش، أمال بدغيو , المرجع السابق , ص 25 .

[26] ليلى عصماني , المرجع السابق , ص 46 .

7/ مكافحة الفساد الاداري في المحاكم:

ففي ظل الكترونية القضاء سيتم تقديم الخدمات القضائية عن بعد بطريقة الكترونية دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن و الموظف المختص بتقديم الخدمة مما لا يجعل هناك مجالا للاحتكاك الذي قد يساعد على جريمة الرشوة او تلاعب الموظف و سوء معاملته لطالب الخدمة كما يرسخ مبدا مساواة جميع المواطنين في الحصول على خدمات مرفق القضاء [27].

8/ المحافظة على الصحة والامن العموميين:

تعتبر الصحة العامة والامن العام أو ما يعرف بالسكينة العامة أيضا من عناصر النظام العام في أي دولة والمساس بالنظام العام يشكل سببا معقولا ومباشرا لتدخل الدولة لصيانة نظامها بكل الطرق والاساليب المتاحة، ولتوازن الدولة بين المحافظة على الصحة والامن العموميين من جهة والحق في التقاضي من جهة أخرى تبنت نظام المحاكمة الالكترونية[28].

فقد ساهمت الاوبئة في توجيه الدول إلى الاخذ بهذا النظام من المحاكمة، على غرار الولايات المتحدة الامريكية وبالتحديد المحكمة العليا، إذ خطت هذه الاخيرة الخطوة الاولى نحو تبني أسلوب التقاضي عن بعد عن طريق أخذها بنظام السجلات الالكترونية والاعتماد على الرسائل الالكترونية بعد تفشي مرض الجمرة الخبيثة، والذي بسببه تم إغلاق مبنى المحكمة العليا بتاريخ 21 أكتوبر 2001 وتم قطع الرسائل البريدية، غير انه ونتيجة لتأخر المحكمة في الفصل في المنازعات المعروضة عليها بسبب النظام التقليدي القائم على الطعن في القضايا المقدمة على شكل أوراق، بالإضافة إلى وقوع المحكمة في حالة إجراءات الطوارئ، فقد تم إجازة العمل بالنظام الالكتروني في الفترة الممتدة من 21 نوفمبر 2001 إلى غاية 10 ديسمبر 2001 .[29]

وحاليا وبسبب تفشي وباء كورونا المستجد فقد حتم هذا الامر على مختلف الدول ومنها الجزائر الاعتماد على نظام المحاكمة الالكترونية.

إلى جانب الاوبئة التي تهدد صحة الافراد فان الامن العمومي مهدد هو الاخر بعديد المتغيرات نذكر منها:

---

[27] ليلى عصماني , نفس المرجع , ص 48 .

[28] سفيان عرشوش، أمال بدغيو , المرجع السابق , ص 27

[29] محمد الألفي، المحكمة الالكترونية بين الواقع والمأمول. مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية"، المنعقدمن 09-12 ديسمبر 2007، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2007، ص25.

*** الاضطرابات السياسية:**

الاضطرابات السياسية التي قد تقع في مجتمع ما وما ينجم عنها من مظاهرات واحتجاجات، ويمكن أن تتطور هذه المظاهرات إلى ثورات ومصادمات بين المعترضين وقوات الامن ونحو ذلك من المشاكل السياسية التي تلقي بظلالها على استقرار المجتمعات وتوقف حركة الحياة في الشوارع وتحول دون النظر والفصل في الدعاوى، وهو الامر الذي قد يترتب عليه أضرار جسيمة وعواقب وخيمة[30]

*** الحروب:**

إن الحروب من أشد الاحداث فتكا بالبشرية والعمران والبنايات التحتية ولا شك في الضرر الذي تلحقه بالمصالح سواء الفردية أو الجماعية، ومن ثم التقاضي الالكتروني يكون الحل شريطة توفر البنية الاساسية والاحتياجات والمتطلبات التقنية .

*** الانفلات الامني:**

الانفلات الامني هو عدم قدرة المنظومة الامنية في مجتمع ما من التصدي للجريمة أو الحد من وقوعها وإن مثل هذه الاحوال تقضي بالتباعد الاجتماعي واخذ الحيطة والحذر في الخروج إلى الشارع والاماكن العامة، وهنا يكون التقاضي الالكتروني وسيلة آمنة وسليمة للإبقاء على سير عجلة العدالة.

المطلب الثاني:

مقومات التقاضي الالكتروني:

هناك عدد من المتطلبات الواجب توفرها حتى يتم النجاح في الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء الاداري و من هذه المتطلبات ما هو متعلق بالجانب التشريعي او الاطار القانوني الذي ينظم هذه الانتقالية الكبيرة من مرفق قضاء تقليدي لنظيره الالكتروني الى ما هو متعلق بالقائمين على مرفق القضاء الاداري و المتعاملين معه ومنه ما يتعلق بالنواحي التقنية التي تتعلق بتوافر عدد من الادوات و الوسائل التكنولوجية الحديثة اللازم توفرها كما ان التحول من القضاء الاداري التقليدي للقضاء الالكتروني يختلف من دولة لأخرى حسب الفلسفة الاجرائية القضائية التي تعتنقها [31]و حسب امكانياتها المالية و الثقافية فلا يتم فجأة دون أي مقدمات بل يمر ذلك التحول بعدد من المراحل وهو ما سيظهر فيما يلي :

---

[30] ليلى عصماني , المرجع السابق , ص 47

[31]ليلى عصماني , المرجع السابق , ص 176

* الفرع الاول : المقومات التشريعية و البشرية التأهيلية :

أولا : المقومات التشريعية:

من اهم مقومات التحول من نظام التقاضي الاداري التقليدي للتقاضي الالكتروني هو التشريع , الذي يعني وجود مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدر من السلطة التشريعية و تكون ملائمة لحالة التقدم التقني العلمي من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة لتطبيق اجراءات التقاضي الالكتروني و عبر شبكة الاتصال الدولية "الانترنيت " لان الطبيعة الخاصة للبيئة الالكترونية تتطلب قواعد تتناسب مع هذه الطبيعة. [32]

إذن مراجعة القوانين الوطنية ضرورة حتمية للالتحاق بركب الدول المتقدمة في مجال تطبيق المحاكمة الالكترونية ويكون ذلك بطريقتين:[33]

الاولـــى :استبعاد القواعد التقليدية و اصدار قانون جديد ينظم تلك القواعد , **والثــانية** : تطويع و تطوير ما هو قائم من قواعد اختصاص تقليدية و اختيار مكا يصلح منها لتطبيق اجراءات التقاضي الالكتروني الاداري ابتداءا من قيد الدعوى بموقع المحكمة المختصة عبر البريد الالكتروني و انتهاءا بصدور الحكم او القرار الاداري لغاية تطبيق اجراءات الطعن العادية و الغير عادية وصولا للتنفيذ .

وبالـتالي وضع ترسانة جديدة تتماشى و الثورة التكنولوجية التي ستدخل مرفق القضاء عن طريق الاستفادة من الوسائل الالكترونية و ذلك بوضع قواعد قانونية لضبط هذه الوسائل التي اما ان تكون طرق او ادوات لممارسة القانون الاجرائي الذي يحدد وسيلة حماية القانون الموضوعي وإما أن وسيلة مباشرة لحماية القانون الموضوعي وهو الامر الذي يتطلب كما سبق انفا تدخل تشريعي للوقوف على مدى حجية تلك الوسائل الالكترونية في ممارسة الاجراء وأثره.

فمن بين أهم الوسائل التي تساهم في عملية التقاضي الاداري الالكتروني، نجد :

التشريع :

والذي يعني وجود مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدر من سلطة مختصة في الدولة وهي السلطة التشريعية وتكون ملزمة، بحيث تكون ملائمة لحالة التقدم التقني العلمي من خلال استخدام وسائل

---

[32] ليلى عصماني' المرجع السابق , ص 177 .

[33] حازم محمد شرعة 2010. التقاضي الالكتروني والمحاكم الإلكترونية، ط 1. دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010،ص 57 .

الاتصال الحديثة لتطبيق إجراءات التقاضي الكترونيا وعبر شبكة الاتصال الدولية[34]. لتكون نقطة ارتكاز ووسيلة قانونية مشروعة لتطبيق إجراءات هذه ألية الحديثة، باستخدام وسائل التقنية العلمية الحديثة، ومن ثم مواكبة المتغيرات واستثمارها لتحقيق العدالة واللحاق بالعالم المتقدم. ولعل أهم هذه الوسائل نجد:

1/ القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها الحامل لرقم 51 /162 في جلستها العامة 85 في 16/12/1996القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية الذي اعتمدته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وورد في ديباجة القانون النموذجي :" وإذ تؤمن بان اعتماد اللجنة للقانون النموذجي بشان التجارة الالكترونية سيساعد على نحو هام جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وعلى صياغة هذه التشريعات في حال عدم وجودها و توصي بان تولي جميع الدول اعتبار محبذا للقانون النموذجي عندما تقوم بسن قوانينها أو تنقيحها , وذلك بالنظر إلى ضرورة توحيد القوانين الواجبة على البدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات [35] .

ونصت أحكام المادة الثالثة منه، والمخصصة لتعريف المصطلحات على انه لأغراض هذا القانون: –يراد بمصطلح ,رسالة البيانات, المعلومات التي يتم إنتاجها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو بصرية أو وسائل مماثلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر[36] ، تبادل البيانات الالكترونية، أو البريد الالكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي.

كما نصت المادة السادسة منه المخصصة للكتابة على انه عندما يشترط القانون أن تكون المعلومات مكتوبة، تستوفي رسالة البيانات، ذلك الشرط، إذا تيسر الاطلاع على البيانات الواردة فيها على نحو يتيح استخدامها بالرجوع إليها لاحقا.

2القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها الحامل لرقم 80/56 المؤرخ في2001 /12/12 القانون النموذجي بشان التوقيعات الالكترونية، الذي وضعته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وورد في ديباجته، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي بأن تولي جميع الدول اعتبارا ايجابيا للقانون النموذجي بشان

---

[34]خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءات أمام المحاكم، دط، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008 ص 111.

[35]الكعبي، هادي، والكرعاوي نصيف ،مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، "مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية"، "المجلد الثامن، العدد الاول، العراق، جامعة بابل، 2016، ص 280 .

[36]. خالد ممدوح إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 124

التوقيعات الالكترونية إلى جانب القانون النموذجي بشان التجارة الالكترونية المعتمد في عام 1996 ,والمستكمل في عام 1998 ,عندما تقوم بسن قوانينها أو تنقيحها, وذلك بالنظر إلى ضرورة توحيد القوانين الواجبة التطبيق على بدائل الاشكال الورقية للاتصال[37] وتخزين المعلومات وتوثيقها وعرفت المادة 2 فقرة ج منه رسالة البيانات بأنها معلومات يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة ،بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التبادل الالكتروني للبيانات أو البريد الالكتروني أو البرق أو التلكس آو النسخ البرقي.

كما أجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 68 الفقرة الثانية من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية م/ 28 فقرة 2 واستثناء من مبدأ علانية الجلسات المنصوص عليها في المادة 67 دوائر المحكمة أن تقوم حماية للمجنى عليه والشهود أو المتهم بإجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو بالسماح بتقديم الادلة بوسائل الكترونية خاصة أخرى[38]

ثانيا . المقومات البشرية التأهيلية:

يشمل الاطار البشري المتمثل في مجموعة المختصين في المجال الفني والتقني والقانوني، الذين يقومون بتطبيق التقاضي الالكتروني، بحيث يتعين على المعنيين من قضاة، محامين، كتاب وأمناء ضبط، وكل الموظفين المعنيين أن يكونوا على دراية بكيفيات استخدام الوسائل الالكترونية وتسييرها، وهذا ما قد يتطلب التفكير في إجراءات دورات تكوينية خاصة في هذا المجال .

وبالتالي يحتاج التحول الالكتروني للقضاء الاداري الى نشر الوعي الالكتروني وتنميته لدى القائمين على مرفق القضاء، والمتعاملين معهم من الجمهور والعمل على تأهيلهم وتدريبهم ورفع كفاءتهم باستمرار لمعرفة محتويات الوسائط وامكانياتها ونظم تشغيلها و تتضمن المحكمة الادارية الالكترونية كل من :

1 . القضاة المتخصصون:

فدخول التكنولوجيا عالم القضاء يستلزم قضاه واعين بعلوم العصر وأدواته، فالقاضي التقليدي لن يتمكن من الالمام بمستجدات العصر وآلياته المتعددة، فالقضاء الاداري الالكتروني[39] يظهر فيه الترابط الوثيق

---

[37] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم RES/A51/162/،منشور على الموقع الالكتروني التالي، :" http://www.un.org/arabic/documents/GARes/

[38] القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي، :https://www.uncitral.org "

[39]. الشرعة، حازم محمد , المرجع السابق , ص 67 .

بين العلم القانوني و العلم التكنولوجي ، لذا ينبغي على القاضي مسايرة معطيات العصر التكنولوجي للاستفادة منها في فهم الوقائع واستجلاء وجه الحق فيها .

فتطبيق تقنية المحكمة الالكترونية يتطلب وجود قضاة تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والوسائط الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عن بعد، والقدرة على إجراء المحاكمات من خلال حساب لكل منهم لدى المحكمة الالكترونية، والتي لها موقع إلكتروني على شبكة النت ضمن نظام قضائي معلوماتي.

ويصطلح على هؤلاء القضاة تسميتهم بـ : " قضاة المعلومات " [40]،وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يباشرون المحاكمات من خلال موقع، كل منهم لدى المحكمة الادارية الالكترونية، والتي لها موقع الكتروني على الانترنت ضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية و يباشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني، وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية، وهي مكنة الو صول إلى إثبات الحق موضوع الدعوى من خلال مجموعة متطورة من الاجراءات الالكترونية .

ويتحقق هذا العنصر من خلال الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسب وأنظمة الاتصال وبرمجيات المواقع الالكترونية ، وتجهيز مكاتبهم بأحدث الاجهزة والمعدات الحاسوبية التي تمكنهم من تسجيل التقاضي الكترونياً ومتابعة التقدم فيها والنظر فيها.

كما يدير القضاة الاجتماعات ويصدرون القرارات ويستخدمون الوسائط الالكترونية لتوضيح مضمون هذه القرارات للمتقاضين في النظام .

وبالتالي يستوجب الامر تأهيل القضاء على استخدام التكنولوجيا الحديثة وكيفية استخدامها في تسيير العمل القضائي بسهولة وسرعة، بالإضافة لدراستهم للمقررات العلمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في ضوء اعداد القاضي معلوماتيا، وذلك من خلال اعطائهم دورات تدريبية وهو ما يلزم ايضا مع المحاميين وكتبة المحاكم وموظفيها المنوط بهم تسجيل الدعوى الكترونيا وتجهيز جداول مواعيد الجلسات وجداول تقديم الدفوع والمستندات، واعلان الخصوم في الدعوى والتحقق من صفاتهم، وافراد المجتمع الذين سيتعاملون مع الاجراءات الالكترونية امام القضاء الاداري، واخيرا المبرمجين الذين يجب عليهم متابعة سير العمل القضائي الكترونيا داخل مرفق القضاء الإداري ومعالجة كل خطب او عطب حال حدوثه , ويمكن تلخيص التدريب الميداني للقضاة في اطار التقاضي الاداري الالكتروني على :[41]

---

[40] حازم محمد الشرعة, المرجع السابق , ص 69 .

[41] رباب محمود عامر, التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 25 ،السنة 13 ،ص 39

. دورات مكثفة في الوورد و البوربوينت

. تصميم و ادارة المواقع الالكترونية .

. تطبيقات على النظام مع اجراء محاكمات الكترونية افتراضية.

2. الكوادر الادارية وهم نوعان " امناء الضبط و موظفي الاسلاك المشتركة " :

1.2. امانة ضبط المواقع الالكترونية :

إلى جانب القضاة، نجد موظفين آخرين، يتمثلون في مجموعة من الحقوقيين والمتخصصين أيضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات، وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية، مؤهلين للعمل في هذا المجال، وبالتالي هم مجموعة من الموظفين يحملون شهادة في الحقوق و تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسوب والبرمجيات[42] ، ويمارسون واجبات عديدة في العمل القضائي الاجرائي نذكر أهمها :

. تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من أدلة إثبات، أو أي وثائق أخرى يمكن إرسالها بوساطة الماسح الضوئي Scanner "،"والاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبها له .

. تجهيز جدول مواعيد الجلسات واستيفاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الدفع الالكتروني

. الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهم سواء كانوا أطراف الدعوى، أو شهودا، أو غيرهم قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة الافتراضية أمام القاضي.

. متابعة الدعاوى وعرض الجلسات.

وعليه يمكن القول إنهم من امضوا مدة من الخدمة في المحاكم ولديهم الخبرة العلمية ما يؤهلهم للعمل في هذا المجال [43]فضلا عن تدريبهم على تصميم المواقع الالكترونية وتطبيقات استلام وعرض ملفات الدعاوى الالكترونية والاتصال بأطراف الدعوى بعد التأكد من هويتهم وتحضير الشهود ومتابعة جداول الجلسات وكذلك تدريبهم على اجراء محاكمات الكترونية افتراضية بالتعاون مع القضاة والمحامين والذين يشكلون العناصر الاساسية للمحكمة الالكترونية.

---

[42]ابوبكر، صبرينة وخمايسية حفيظة دور الادارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية –قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانو نية والسياسية , جامعة محمد الشريف مساعديه , الجزائر،2020، ص 216.

[43] محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ،د ط، دار النهضة العربية القاهره 2013 ص 84 .

2 .2 :الاسلاك المشتركة :

وهم المبرمجون و المهندسون و المتخصصون في علوم الحاسوب اذ يتم تدريبهم في المحاكم و المعهد القضائي على تطبيقات اجراءات التقاضي الالكتروني[44] .

3 . المحامين المعلوماتيين:

إن مصطلح المحامي المعلوماتي، يطلق على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع امام المحكمة الادارية الالكترونية، وهو يمثل نوع حديث من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة، حيث يستلزم الامر معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال، وتصميم البرامج والمواقع الالكترونية، مع ضرورة وجود الاجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية[45]، من خلال مزود الخدمة في مكاتب المحامين الخاصة لتمكنهم من أداء واجباتهم بالشكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة القضاء بشفافية وبمهنية لذا يتوجب أن يكون المحامي على استعداد تام لهذه الفكرة على الصعيدين الشخصي والمكتبي

هذا وقد ظهر حديثا ما يمكن أن نسميه المحامي الالكتروني الذي يقوم بتقديم خدمات الاستشارة عبر شبكة الانترنيت والشبكات الاجتماعية، ويتعامل بشكل إلكتروني مع موكليه دون الحاجة إلى الالتقاء بهم، كما أنه يتبادل الاجراءات مع المحاكم عبر الوسائط الالكترونية، مما جعله في صلب العدالة الرقمية وفاعلا أساسيا فيها

وفي دراسة قامت بها نقابة المحامين امريكيين ABA أوضحت فيها أن استخدام المحامين لوسائل الاعلام الاجتماعية آخذة في الارتفاع، إذ مكنت التكنولوجيا المحامين من التواصل مع بعضهم البعض، كما مكنت الجمهور من معرفة المعلومات اللازمة عن المحامين، الامر الذي يطلب إعادة النظر في آليات تنظيم مهنة المحاماة على مستوى الشبكات المفتوحة .

وقد ساهمت سهولة الوصول إلى المعلومات القانونية المنافسة من أطراف ليسوا بمحامين في خدمات تعتبر تقليديا جزءا لا يتجزأ من مهنة المحاماة، كما لوحظ من قبل نفس النقابة أنه يجب أن يكون المحامين جاهزين لممارسة مهنية تسمح للعملاء بطريقة جديدة للوصول إلى الخدمات القانونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وخشية أن يعتقد البعض أن قانون الممارسة عبر الانترنت أو الممارسة الافتراضية من

[44]يوسف سيد سيد عواض المرجع السابق، .ص 156 .

[45]. يوسف سيد عوض، المرجع السابق , ص 218 .

نسيج الخيال، فقد أصدرت نقابة المحامين الامريكية كتابا بعنوان قانون الممارسة الافتراضية الذي يتضمن كيفية تشغيل مكتب افتراضي مع المحافظة على أخلاقيات المهنة .

ومن الضروري أن يكون هناك ربط إلكتروني بين المحكمة الالكترونية ونقابة المحامين يمكن المحكمة من معرفة ما إذا كان المحامي مسجل بالنقابة من عدمه والدرجة التي عليها ، وأنه مستمر في القيد أو أنه قد ألغيت عضويته من النقابة أو تم إيقافها لارتكابه مخالفات .

هذه التحديات الجديدة جعلت من الصعب على المحامين تحديد الاخلاقيات والمبادئ عبر الشبكات المفتوحة، فلم تكن مهنة المحاماة، ولن تكون بعيدة عن مبدأ التأثر والتأثير، ولن تكون بمعزل عن هذه التطورات الجذرية التي من حولها، مما استدعى الاستفادة من المعلومات في تدبير مكاتب المحاماة واستخدام الطابعات والفاكسات وآلات النسخ والماسحات الضوئية وتطبيقات الهواتف الذكية[46]، ثم بعد ذلك جاء الانترنيت الذي فرض نفسه فرضا في حياته اليومية والمهنية، فتغيرت العديد من أشكال الممارسة في مهنة المحاماة، وأنتجت ما يصطلح عليه المحامي الرقمي .

4 . تطبيقات اكاديمية :

لم يظهر لحد الان واحده من كليات دراسة القانون وبمختلف الجامعات المحلية او العربية بل وحتى على مستوى العالم اذا ما استثنينا الولايات المتحدة , تقوم بتدريس هذا النوع من التقاضي وتعميق مفهومه لدى الطلبة بوسائل جديدة للمرافعات القانونية .

من خلال متابعة هذه التطبيقات على المستوى العالمي لا يوجد تطبيق كامل لهذا النظام لدى الدول باستثناء الولايات المتحدة كما اسلفنا الذكر و بالتالي فان مفهوم نظام التقاضي الالكتروني مازال في بدايته , ولعل من ابرز الجامعات التي ادخلت هذا النوع من المحاكمات والتقاضي للدراسة الاكاديمية (جامعة وليام اندماري) مدرسة القانون ولاية فرجيينا في الولايات المتحدة الامريكية .

فقد تبنت اكاديمية الحقوق مادتين دراسيتين في اصول واجراءات جديدة للتقاضي , منها تعليم الطلبة كيفية تصميم الدعوى وحصر البيانات وارسالها الى المحكمة بوسائل الالكترونية ومادة اخرى تتعلق بالمحاكم وتقديم المرافعات ودعوة قضاة من المحاكم العليا للولاية والمحاكم الفدرالية [47].

والباحثون يؤيدون اعتماد هذا النوع من التقاضي للتدريس في كليات الحقوق كمادة اساسية نظرا لتزايد انتشار التطوير القضائي لإجراءات المحاكم في الانظمة القضائية للدول عامة و الجزائر خاصة ولكون طلبة

[46] حازم محمد الشرعة، مرجع سابق، ص 62.

[47] خليل حسين إبراهيم، يوسف سيد سيد العوض، المرجع السابق، ص2

الحقوق في الجامعات طرفا في العملية القانونية والقضائية , و تواضعا نرى بان هذا الطرح ليس كافيا بل لابد من تطوير نظم التعليم القضائي عن طريق العمل مع المدرسة العليا للقضاء بتحديث المناهج الدراسية وتعميمها بالإضافة الى طلبة كلية القانون ليصبح لدينا كوادر متخصصة قادرة على تفعيل التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة وتسخيرها لخدمة الاجراءات القضائية من خلال الدراسة والتطبيق وبمرحلتين اكاديميتين : الاولى دراسة نظرية للمفهوم ومحاولة تطويره وتحديده ووضع اسس الحماية له ,.. والثانية في التطبيق والعرض الفعلي لمحاكمات الكترونية متطورة يساهم في عقدها طلبة القانون والحقوق في الجامعات ضمن قاعدة محاكمة مجهزة بأحدث الوسائل التقنية والحاسوبية وبرامج محدثة لتتم هذه المحاكمات بواسطتها , وتصبح هذه الكوادر نواة واساس علمي مؤهل يساهم في اكتمال نظام قضائي معلوماتي متطور يوفر الوقت والجهد وسرعة في تطبيق الاجراءات القضائية لغرض تبسيطها والاسراع بعملية الفصل في القضايا مع تطوير احكام الرقابة عن طريق تمكين التفتيش القضائي من الاطلاع على نسبة الفصل في القضايا بصورة مكثفة للتخلص من اسباب البط في التقاضي وعملية تأجيل المرافعة .[48]

5. اعلان النظام الجديد :

هذا النوع من التقاضي يتطلب الاعلان عنه وبيان ماهيته لزيادة الوعي القانوني والقضائي لدى عامة الناس والطبقات الفقيرة والاميين منهم بشكل خاص عن طريق عقد ندوات , والقاء محاضرات , وعمل حلقات تعليمية, ودورات تثقيفية لهم , وتوزيع المطبوعات المحررة بلغة سهلة الفهم والتي تتناسب مع كافة طبقات المجتمع وبالتالي يتم استيعاب فكرة النظام الجديد الذي يحقق لهم العدالة بإيسر الطرق واسرعها , لان البطء في تحقيق العدالة ليس فقط نوع من الظلم , وانما هو انكار لها لان الحاجة للعدالة هو اشباع لتلك الحاجة , وهي حاجة انسانية كالحاجة للدفء او الظل , فالعدل امام القضاء هو مأمن لكل خائف وملاذ لكل مظلوم .

وبهذه الاسس نعتقد وفي حالة تظافر الجهود المشتركة بين المشرع من جهة والوزارات و الادارات المختصة والمؤسسات الاكاديمية من جهة اخرى خصوصا وان الامكانيات متاحة ومتوفرة , نتمكن من انشاء نظام قضائي معلوماتي متكامل الاطراف والوسائل والبنى التحتية قابل للتنفيذ والتطبيق وكفرع من فروع القانون بالإمكان تدريسه في الجامعات وكليات القانون ونستطيع من خلاله استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتحقيق العدالة بشفافية ومواكبة التطور العلمي التقني الذي يمضي بسرعة ونكون سباقين في تحقيق ما تصبو اليه كثير من الدول التي لا تمتلك امكانيات الجزائر ونتجاوز اعتماد الاجراءات القضائية التقليدية , ونقل العملية القضائية كاملة من واقع الحضور والاتصال المباشر الى واقع شبكي مرئي موثق وبتكنلوجيا عالية وادخال مفاهيم جديدة على عملية التقاضي[49]

---

[48]. عامر، رباب محمود , المرجع السابق , ص 191 .

[49] نهى الجلا. المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، ، العدد 47، السنة الخامسة، دمشق، سوريا،2010، ص 50

* الفرع الثاني: المقومات التقنية و الحماية المقررة:

. أولا: المقومات التقنية:

حتى تتمكن المحاكم الادارية من ادارة الدعوى الكترونيا لابد من توافر الادوات و البنية التي تساعدها في ذلك و منها ما تعلق بـ:

اولا المحكمة الالكترونية:

لغرض تطبيق إجراءات التقاضي الاداري الالكتروني، لا بد من وجود محكمة تعمل بالوسائل الالكترونية، يباشر من خلالها مجموعة من السادة المستشارين اعضاء المحكمة الادارية النظر في الدعاوى، والفصل بها بصفة قانونية بموجب تشريعات تخولهم مباشرة ذلك بتلك الوسائل، باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الاجراءات القضائية من خلالها بمعنى برمجة الدعوى القضائية الالكترونية [50].

والتقاضي من خلال المحكمة الالكترونية ،دعامة من دعائم التقاضي الالكتروني، وتعد كتنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة، تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الالكترونية، والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالخصوم دون حضورهم المادي[51]، ومباشرة إجراءات التقاضي، التحقيق وسماع الشهود من خلال هذه الدعامة، خاصة عبر الاقاليم الدولية .

فالمحكمة الالكترونية عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود " شبكة الربط الدولية + مبنى المحكمة" يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة، تعمل هذه الاجهزة على استقبال الطلبات القضائية، عرائض الدعاوى، وتجهيز برامج الملفات الالكترونية، وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى، وقرارات الاحكام بما يمثل تواصلا دائما مع جمهور المواطنين والمحامين.

كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة من المتقاضين، ووكلائهم، من الترافع، وتحضير الشهود، وتقديم البيانات، والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت ومن أي مكان، كما توفر المحكمة

[50] نهى الجلا, المرجع السابق , ص 152 .

[51] نهى الجلا ، نفس السابق , ص 155 .

آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات , بل وحتى حضور الجلسات إلكترونيا [52] , وقرارات الاحكام بكل يسر وسهولة ,كما تتيح شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات.

و بناء عليه، فتجهيز المحكمة وقاعاتها، والاقسام الادارية التابعة لها، والتنفيذية فيها , يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور، وتسجيل الطلبات، تقنيا والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم، اتصالا مرئيا إلكترونيا .,وعلى العموم، فإن المحاكم الالكترونية، بحاجة هي الاخرى إلى مجموعة من الوسائل، حتى تتم عملية التقاضي بفعالية وطريقة جيدة، هذه الوسائل تتمثل في :

موقع الكتروني , الحاسوب , السجلات الالكترونية , بالصيغتينWord, Pdfو أجهزة نقل الصوت، كاميرات , ميكروفونات .

* ثانيا : الاجهزة الالكترونية:

لقد اصبحت الاجهزة الالكترونية تؤدي دورا هاما في الحياة العصرية و كذلك الحياة القانونية اذ نجد ان الشخصية القانونية سواءا كانت فقهية او تشريعية او قضائية , تأثرت بجهاز الحاسوب الالكتروني و الانترنيت و اجهزة الاتصال الاخرى تاثرا مباشرا لما يتضمنه من معلومات تخص سلوكيات الناس و افعالهم و تتصل بخصوصياتهم و معلوماتهم,[53] ففي المجال القضائي نجد :

1 . الفاكس :

وهو الجهاز الذي يقوم بنقل الصور الثابتة من مكان لآخر عبر شبكة اتصالات كالهاتف , فهو عبارة عن جهاز استنساخ بالهاتف يمكن بواسطته نقل الرسائل و المستندات الورقية بكامل محتوياتها نقلا مطابقا لأصلها [54].

[52] ماجد احمد العدوان. التقاضي الاداري الالكتروني في النظام القانوني الاردني – "دراسة مقارنة ، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد 3 ،العدد 1 ،السعودية، 2020، ص 9 .

[53] رابح، وهيبة, خصوصية اجراءات التقاضي الكترونيا ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 1 , عدد 2 , 2017، ص 99 .

[54] العدوان ماجد أحمد , المرجع السابق , ص 11.

2 . التلكس :

يعتمد الجهاز على تحويل الحروف المكتوبة الى نبضات كهربائية التي تتحول بدورها الى موجات كهرومغناطيسية ترسل بالاتصالات السلكية او اللاسلكية ليستقبلها جهاز التلكس الخاص بالمستلم ليقوم بطباعتها .

3 . جهاز الحاسوب الآلي :

وهو جهاز الكتروني له القدرة على تقبل كم هائل من البيانات وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة واجراء العمليات الحسابية بسرعة فائقة وبدقة متناهية.

4. الاتصال بالأنترنيت:

وهو ضرورة اساسية فهو شبكة الاتصالات الام التي تربط جميع اجهزة و شبكات الكمبيوتر في العالم كله مع بعضها البعض بما في هذه الشبكات من معلومات واجهزة و افراد يعملون عليها و التي ساهمت في نقل و تبادل المعلومات .

بحيث انها تسمح بالتصرف الفوري في المعلومة و في الصوت و الصورة و البيانات عبر انحاء العالم[55] لدرجة يمكن معها القول بتلاشي فروق التوقيت فهي التي عن طريقها سيتم دخول المتقاضين على موقع المحكمة الالكتروني و ايداع دعواهم و متابعة اجراءاتها و ذلك من خلال ربط شبكة الحاسوب الالي التابعة لوزارة العدل بشبكة الحاسوب الالي التابعة لمرفق القضاء الاداري باجهزة الحاسوب الالي الخاصة بالقضاة و المحامين و الخصوم [56]

5 . برامج الحاسوب الالي :

وهي تنقسم لعدة برامج منها ما هو لازم لتشغيل اجهزة الحاسوب الالي و ابرزها " الوينداوز " للتعامل مع البيانات و معالجتها و تخزينها و تبادلها للوصول الى نتائج محددة و برامج البريد الالكتروني و التي تعد اداة اتصال هامة كما انه وجب تصميم برنامج الكتروني لتوثيق القضايا امام المحاكم من حيث نوعها و فئاتها و ذاك لمتابعتها من الاجهزة المختصة بذلك و الاجهزة الرقابية بالقضاء الاداري كالتفتيش القضائي , كما أن

[55] ذنيبات، محمد والعجمي حمدي، القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية طبقا لنظام ديوان المظالم الجديد، دراسة مقارنة، ط 2، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية في أثناء النشر، 2013، ص 112 .

[56]. يوسف سيد سيد عواض، المرجعالسابق، ص 29

ذلك يوفر للمتقاضين إمكانية متابعة قضاياهم من بدايتها لنهايتها عن طريق الدخول للموقع الالكتروني المتاح لهم [57].

6. قاعدة بيانات بكل محكمة إدارية:

يجب أن يكون بكل محكمة من المحاكم الادارية قاعدة بيانات خاصة بها مسجل بها القضايا المنظورة امامها و التي سبق نظرها منذ تاريخ إنشائها على حدى مع امكانية الاتصال و المشاركة بين محاكم القضاء الاداري قاطبة , و منه فقاعدة البيانات هي مجموعة من الملفات الالكترونية المرتبطة ببعضها البعض تسمح بإنشاء حساب و كلمة مرور لكل قضية بحيث يستطيع القضاة و المحامين و الخصوم من خلالهما الاطلاع على ملف القضية و متابعتها وكذا تبادل المستندات و المذكرات [58]مع توفير الحماية اللازمة لها من التبديل أو التعديل والتلاعب أو التلف .

7. توفير نظام إلكتروني آمن يوفر الامن اللازم لملفات القضايا :

وهو ما يؤدي بالمعنى الى أن القضايا الادارية تكون مخزنة في أرشيفات إلكترونية على أجهزة الحاسوب الآلي و هو ما يستوجب توفير نظام معلوماتي آمن يضمن سرية و خصوصية البيانات و المعلومات المخزنة في ملفات القضايا , وبالتالي إتاحة هذه البيانات فقط لأصحابها المصرح لهم التعامل معها .

إضافة لتأمين الطرق المناسبة لحمايتها من القراءة أثناء نقلها عبر شبكة الاتصالات و تبادلها , وايضا لتكامل البيانات المخزنة أي حمايتها من الحذف و التخريب مع اتاحة و تسهيل وصول المستخدمين لنظام التقاضي الالكتروني دون تأخر عن طريق برامج توفر الحماية لخصوصيات المتقاضين[59] .

هذا ما يوصلنا للقول أنها تدابير وقائية تتخذ عن طريق اجراءات بوسائل الكترونية تمنع عملية التعدي على بيانات المحكمة، كما ان " برامج الحماية المعلوماتية " فضلا عن تعطيل التعدي على بيانات المحكمة تكفل تتبع والوصول لمرتكب الاعتداء , بل و توفر في حالة الفقد أو التلف إعادة البيانات المفقودة مرة أخرى و من تلك البرامج لدينا برنامج " أنتيفيروس " و برنامج " باك أب "[60] .

---

[57] ذنيبات، محمد والعجمي حمدي , المرجع السابق , ص 114

[58] داديار حميد سليمان، الاطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت – دراسة تحليلية مقارنة– ، أطروحة دكتوراه. تخصص قانون خاص، جامعة صالح الدين اربيل، العراق، 2012 , ص 100 .

[59] زيد كمال محمود الكمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الالكترونية " دراسة مقارنة "، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، مصر، 2018 ص 212 .

[60] دادبار حميد سليمان , المرجع السابق , ص 127 .

ثانيا : المقومات الحمائية لسير المحكمة الادارية الالكترونية :

إن العمل في المحكمة الالكترونية ، يعتمد على حاسبات آلية ترتبط ببعضها عن طريق شبكاتً على ذلك يجري تداول بيانات داخلية، وهذه الشبكات الداخلية ترتبط بصورة أساسية بالإنترنت ، وترتيبا المحكمة ومعلوماتها، وهذا يمثل خطورة على هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية بعضها [61], و يظهر توضيح ذلك بإعطاء نظرة حول الجرائم المعلوماتية و العقوبات المقررة لها فيما يلي :

الجرائم المعلوماتية

من أجل سد الفراغ الذي عرفه التشريع الجزائري في هذا المجال، فسارع كغيره لتجريم الافعال الماسة بأنظمة الحاسب الالي وذلك نتيجة تأثره بما أفرزته الثورة المعلوماتية من أشكال جديدة من الاجرام التي لم تشهدها البشرية من قبل مما دفع المشرع الجزائري إلى تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 15-04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 [62]المتمم لأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات من قانون العقوبات تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات[63] " ويتضمن هذا القسم ثمانية مواد من المادة 394 مكرر إلى 394 مكرر 8ونصت هذهالمواد على ما يلي :

-نصت المادة 394 مكرر منه على جريمة الدخول أو البقاء عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة المعالجة الالية للمعطيات محاولة ذلك بنصها: " يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50000 دج إلى 100000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل جزء من منظومة للمعالجة الالية للمعطيات أو يحاول ذلك ، تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير معطيات المنظومة.

-وإذا ترتب على الافعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50.000 دج إلى 150.000 دج.

-نصت المادة 394 مكرر 1 على إدخال أو إزالة أو تعديل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الالية كما يلي : " يعاقب بالحبس من نصت المادة 394 مكرر 2 على أن " يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث

---

[61] الموسوعة العربية، ، ج 3، ص 324. نقالا عن عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية، ب ط، دار جامعة نايف للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 14.

[62] قانون رقم 15-04 مؤرخ غي 2015/04/01 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين) ج.ر..عدد 6 صادرة بتاريخ 2015/04/10

[63] وسوف نرى فيما عدا ذلك أن أنظمة المعالجة الالية باعتبارها من عناصر الجرائم المحددة بالمواد 394 مكرر و مكرر 2 من قانون العقوبات الجزائري و عتبرمن قبل الشروط الاولية préalables Conditions .

سنوات وبغرامة من 0000.1000 دج إلى 0000.5000 دج كل من يقوم عمدا وعن طريق الغش بما يأتي :

–تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

–حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال ألي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم[64]".

– نصت المادة 394 مكرر 3 على أنه : " تضاعف العقوبة المنصوص عليها في هذا القسم ، إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام ، دون الاخلال بتطبيق عقوبات أشد".

– نصت المادة 394 مكرر 4 على أنه " يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم بغرامة تعادل خمس مرات بالحد الاقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي."

– نصت المادة 394 مكرر 5 على فعل الاشتراك في جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القس .فإنه يعاقب بنفس عقوبة المقررة للجريمة في حد ذاتها وذلك بنصها " كل من شارك في مجموعة أو في اتفاق بغرض الاعداد لجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم وكان هذا التحضير مجسدا بفعل أو عدة أفعال مادية، يعاقب بالعقوبات المقررة للجريمة ذاتها".

– نصت المادة 394 مكرر 6 على " مع الاحتفاظ بحقوق الغير حسن النية، بحكم مصادرة الاجهزة والبرام. والوسائل المستخدمة مع إغلاق المواقع التي تكون محال لجريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقا لهذا القسم، علاوة على إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها. "

– نصت المادة 394 مكرر 7 على أنه " يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها في هذا القسم 2 .بالعقوبات المقررة للجنحة ذاتها".

في عام 2006 أدخل المشرع الجزائري تعديل آخر على قانون العقوبات بموجب قانون رقم 06 – 23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 حيث مس ذلك التعديل القسم السابع مكرر والخاص بالجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات وقد تم تشديد العقوبة المقررة لهذه الافعال فقط دون المساس بالنصوص التجريمية الواردة في هذا القسم من القانون 04– 15 .

[64] والذي تضمن تعديل و يتمم قانون العقوبات الجزائري ج ر عدد 71 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 ،عدد 47 المؤرخ في 16 أوت 2009 ، ص 5

وربما يرجع سبب هذا التعديل إلى ازدياد الوعي بخطورة هذا النوع المستحدث عن الاجرام باعتباره يؤثر على الاقتصاد الوطني بالدرجة الاولى وشيوع ارتكابه ليس فقط من الطبقة المثقفة بل من قبل الجميع بمختلف الاعمار ومستويات التعليم نتيجة تبسيط وسائل التكنولوجيا المعلومات وانتشار الانترنت كوسيلة لنقل المعلومات[65] .

من خلال ما سبق نستشف ان المشرع الجزائري لم يتطرق إلى جريمة استعمال المستندات المعلوماتية المزورة على غرار نظيره المشرع الفرنسي الذي نص على هذه الجريمة[66] .

المبحث الثاني:

عصرنة القضاء الاداري على ضوء القانون 03/15

تجدر الإشارة إلى أن التقاضي الالكتروني في المواد المدنية غير مجسد فعليا لغاية الآن، وأن وزارة العدل الجزائرية تسعى (لغاية اليوم) لتكريس الإجراءات الخاصة بالتقاضي الالكتروني التي تمكن من استعمال هذه الآلية، وتتلخص هذه الإجراءات التي تقوم وزارة العدل فيما يلي:

-تفعيل الشبكة القطاعية لوزارة العدل، والتي تتضمن قاعدة معلوماتية، غرضها ربط الاتصال بين مختلف الهيئات القضائية

إنشاء شبكة اتصال داخلية بين المجالس القضائية والمحكمة العليا، ومجلس الدولة تمكن المحامين من تسجيل الطعن في المقررات القضائية أمام مصلحة الطعون على مستوى الشبكة بالمجلس القضائي،

وتتبع مآل الطعن دون الحاجة للانتقال إلى مقر المحكمة العليا، وهذا الإجراء لم يتم تفعيله بصفة كلية، فلحد الآن يقتصر الإجراء الالكتروني على تسجيل الطعن، في حين تتم باقي الإجراءات المتمثلة في إرسال الملف و المستندات بالطريقة التقليدية .

---

[65]. أحمد فتحي سرور , القانون الجنائي الدستوري ,دار الشروق مصر , ط 2 , 2002 , ص 88 .

[66]. Jean Pradel : «Les infractions relatives à l'informatique», préc., p. 815 : « Beaucoup de découverte techniques ont aussitôt suscité de nouvelles formes de criminalité et le problème se pose alors de savoir comment les juges vont réagir, compte tenu des textes qu'ils ont à leur disposition écrits par un législateur qui ne pouvait imaginer les découvertes postérieures à son action ».

-إدماج تقنية التوقيع والتصديق الالكتروني في المجال القضائي، عن طريق: وضع حيز الخدمة – مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الالكتروني – إنشاء سلطة التصديق الالكتروني – تكريس الحماية القانونية للأنظمة الآلية وبرمجيات التوقيع الالكتروني[67] .

مؤخراباشرت وزارة العدل إجراء جديدا يتمثل في استحداث النظام الآلي للتقاضي الالكتروني[68]، و بهذا الخصوص راسلت مديرية الشؤون القضائية والقانونية بوزارة العدل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بتاريخ 05/11/2020 قصد تحيين قاعدة المعطيات الخاصة بالمحامين في تطبيقة تسيير مهن الأعوان القضائيين، لأجل ربطها بالنظام الآلي للتقاضي الالكتروني .

ويعتبر هذا الإجراء لو تم تجسيده على أرض الواقع، قفزة نوعية مهمة جدا في مسار التقاضي الالكتروني، خلافا للإجراءات السابقة التي لم تكن تعدو أن تكون عمليات بسيطة لنسخ القرارات والتسجيل على الأجهزة الالكتروني، غير أن تطبيق التقاضي الالكتروني في المواد المدنية والإدارية، ليحقق الفعالية اللازمة يتعين أن يمر بمرحلتين [69]:

الأولى مرحلة التعايش مع النظام التقليدي للمحاكمة، فيكون فيها التقاضي الالكتروني جوازيا يتم تطبيقه فقط في القضايا المتأسس فيها محامي، مع الحفاظ على التقاضي التقليدي وتعديل إجراءاته، عن طريق استبدالها بالإجراءات المتبعة في المواد الإدارية، أي تبادل العرائض أمام كتابة الضبط والاستغناء عن نظام الجلسات إلا فيما يتعلق بالنطق بالأحكام، و بالموازاة مع ذلك العمل على توسيع إلزامية التمثيل بمحامي أمام جميع الهيئات القضائية، وأيضا توسيع نظام المساعدة القضائية، وفي هذه المرحلة الأولى يتم تقييم وضعية التقاضي الالكتروني [70].

---

[67] عصرنة قطاع العدالة هو أحد أهداف برامج إصلاح العدالة الذي باشرته الدولة الجزائرية سنة 1999 والذي كان يهدف لإرساء نظام قضائي فعال، وناجع، والمقصود بعصرنة قطاع العدالة ربط القطاع بالوسائل التكنولوجية مما يسهل إجراءات التقاضي، ويقرب المواطن من المرفق، منقول عن الموقع الرسمي لوزارة العدل، www.mjustice.dz .

[68] التقاضي الالكتروني هو أحد آليات ووسائل رقمنة قطاع العدالة، ويعرفانه " استخدام وسائل الاتصال الالكترونية في التقاضي، قصد سرعة الفصل في الدعاوى، وتسهيل اجراءات ، وتنفيذ المقررات القضائية الكترونيا .

[69] صبرينة بوبكر ، حفيظة خماسية،دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية – قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، مجلد 02 ،العدد 02 ،جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر2020،. ص 11 .

[70] نسيمة ترجمان ، حاج علي مداح ، 2019 ،آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد الخامس، العدد 02 ،جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر. 2019،ص136.

أما المرحلة الثانية فيتم فيها تعميم التقاضي الإلكتروني مع إلغاء التقاضي التقليدي تدريجيا على مستوى مختلف الاقسام بالجهات القضائية .

هذا و من ناحية الترسانة التشريعية فنجد قاعدة الهرم للجوء للتقاضي الالكتروني هو اصدار المشرع الجزائري القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة [71]، وكانت خطوة ايجابية في طريق إصلاح وتطوير منظومة العدالة، قسم المشرع هذا القانون إلى 5 فصول معنونة كالاتي:

-**الفصل الاول:** أحكام عامة، يتضمن القسم الاول من هذا الفصل الهدف من سن القانون وهو عصرنة قطاع العدالة وأساليب تطبيق العصرنة.

-**الفصل الثاني:** المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والاشهاد على صحة الوثائق الالكترونية، مقسم إلى قسمين : **أولهما** معنون بالمنظومة المعلوماتية المركزية لو ازرة العدل و**ثانيهما** التصديق الالكتروني .

-**الفصل الثالث:** إرسال الوثائق والاجراءات القضائية بالطريق الالكتروني، مقسم هو الاخر إلى قسمين تضمنا مجال التطبيق والكيفيات والمصاريف.

-**الفصل الرابع:** استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الاجراءات القضائية، تضمن قسمه الاول شروط استعمال هذه التقنية ،وقسمه الثاني إجراءاتها.

-**الفصل الخامس:** الاحكام الجزائية[72].

إذن بمجمل 19 مادة أبدى المشرع الجزائري صراحة رغبته في إدخال التكنولوجيا إلى قطاع العدالة حيث تطرق أولا إلى التنظيمات الداخلية لانجاح خطط التسيير الداخلي للقطاع عبر المنظومة المعلوماتية، ثم أحسن الفعل عندما تبنى التبادل الالكتروني والمحادثة المرئية عن بعد أمام جهات التحقيق والحكم.

المطلب الاول : المنظومة المعلوماتية المركزية لسير الدعوى القضائية الادارية

قامت وزارة العدل الجزائري عملا بتوصيات اللجنة المنصبة لإصلاح العدالة ، بصدور المرسوم 04-333 [73] الذي استحدث هيئة على مستواها تتكفل بعصرنة القطاع وهي " المديرية العامة لعصرنة العدالة"

[71] القانون 15-03 المؤرخ في 2015/02/01، المتعلق بعصرنة العدالة، السابق دكره

[72]. القانون 03.15 , المتعلق بعصرنة العدالة، السابق دكره

[73]. مرسوم تنفيذي رقم 333/04 المؤرخ في 10 رمضان عام 1425 الموافق 24 اكتوبر سنة 2004 يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة العدل , ج ر رقم 2004/64 العدد 67 .

وتهدف هذه الاخيرة للتكفل بإنجاز برنامج الاصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة وتمنح للقاضي ومختلف الشركاء)محامين ، محضرين قضائيين ، إدارات عمومية.... الخ)كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه ، كما وتعكس هذه المديرية الارادة الحقيقية لقيادة برنامج إصلاح وعصرنة قطاع العدالة، وقد تمكنت المديرية من تحقيق جملة من النتائج التي تحسب لصالحها، "حيث أخذت على عاتقها عصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقاته مع المحيط الوطني والدولي وتكلف هذه الصفة بما يلي:

. اقتراح الاعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة انجاز ذلك

ضمان ترقية استعمال أداة الاعلام الالي وتكنولوجيات الاعلام والاتصال

. ضمان ضبط مقاييس الاجراءات والوثائق والمستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الادارة.

كما صدر قانون رقم 03/15 مؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة العدالة، و الذي يهدف إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال :

. وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل

إرسال الوثائق و المحررات القضائية بطريقة إلكترونية .

. استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات القضائية.

و على اثر ذلك تم تزويد قطاع العدالة بموصول الدخول إلى الانترنت ذو نوعية رفيعة، في نوفمبر 2003 من أجل تحقيق الاهداف الخاصة بالإدارة و الهيئات القضائية و كل المؤسسات المعنية، و يسمح للقطاع بإنشاء و تسيير ذاتي لاتصالاته الالكترونية و تعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة[74].

كما تم إنشاء الموقع الالكتروني لوزارة العدل في شهر نوفمبر2003 ،يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس، أما عن المحتوى الحالي لهذا الموقع فإنه يتمن معلومات متنوعة حول تنظيم القطاع و مهامه و برامجه و نشاطاته و كذا الخدمات التي يقدمها لعامة الناس و رابط الموقع هو :

https://www.mjustic.dz، كما تم تطوير انترانت intrant ،سنة 2005 موجه إلى الاتصال الداخلي بين موظفي قطاع العدالة، و يساعد على العمل المشترك بين مختلف المصالح.

[74]رواق منال، ياسين جيري، التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات قانونية ،المجلد 1، العدد الخاص، كلية الحقوق جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2021 ،ص07.

كما شهدت الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 إنجاز 36 موقع واب للمجالس القضائية، كما تم فتح نافذة للتواصل على موقع الوزارة هدفه الاجابة في وقت قياسي على أسئلة المواطنين ودلك من خلال البريد الالكتروني :

dz.mjustice@contactقصد تسهيل الارساليات و الاطلاع عليها. كما استفادت جميع المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها والادارات المركزية من عناوين إلكترونية لتسهيل التواصل والقضاء على مركزية المعلومة، وقد أخذت عناوين هذه العلب الشكل التالي@dz.mjustice :اسم الجهة القضائية وفي مجال تثبيت تقريب الإدارة من المواطن وتسريع زمن تقديم الخدمة للمواطن دون حاجة الانتقال إلى مكان ما.

و تم فتح نافذة تسمح للمتقاضي الاطلاع على قضيته من خلال اسم المستخدم و كلمة المرور تصدرهما له الجهة القضائية المجدولة لقضيته. كما تم إنشاء بوابة من خلال موقعdz.joradp.www://httpsلتنمية المجموعة التشريعية والتنظيمية للجريدة الرسمية الصادرة منذ 1962 والذي دعم بمحرك وفق الموضوع بإمكانية النسخ على قرص مضغوط[75].

هذا و قد استحدثت الشبكة القطاعية لوزارة العدل وهي الشبكة القطاعية للإعلام الالي وتعد هذه الشبكة بمثابة اتحاد و تواصل عدة شبكات محلية على مستوى كل جهة قضائية لقد حقق إحداث هذه الشبكة القطاعية لوزارة العدل الاهداف التالية :

. التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع، لخدمة المواطن وتسهيل حصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي .

. الاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة.

ـ القضاء على العزلة ببعض الجهات القضائية و الادارات، و تسهيل ظروف العمل بواسطة الاطلاع على فعاليات الملتقيات المحلية و الوطنية و الدولية و الاجتماعات و التكوين عن بعد.

ـ التبادل الالكتروني للمعلومات و الوثائق و القضاء على المعاملات الورقية .

ـ. توفير المساحات المكانية التي تستغل في تخزين الوثائق و الملفات الورقية و القضاء على إشكالية القدرة الاستيعابية لمخازن الارشيف .

ـ توفير نسخة احتياطية من الوثائق في حالة تعرض الوثائق الاصلية للتلف أو الضياع .

[75] أمل فوزي احمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف 2 ،الجزائر، 2020 ص 65 .

ـ المساهمة في تحقيق مسعى ترشيد النفقات العمومية.

. التقليل من الجهد والوقت المطلوبين في عمليات الطباعة والنسخ.

.. توحيد معايير حفظ و تسيير الوثائق و الملفات .

.. الرفع من الاداء و التقليل من الاخطاء .

.. المساهمة في تجسيد الادارة الالكترونية و الوصول إلى مناخ المعاملات الرقمية .

.. تحقيق ديمومة وسرعة وسهولة الوصول إليها.

* الفرع الاول : المعالجة الالية للمعطيات للقضاء الاداري

هناك العديد من المصطلحات التّي يتم استخدامها و يراد بها نفس المعنى على غرار مصطلح النظام المعلوماتي، منظومة معلوماتية ، كما استحدثت اتفاقّية بودابست لسنة 2001 مصطلح منظومة الكمبيوتر ، ونظام المعالجة الالّية للمعطّيات[76] هذا الاخير هو عبارة عن آلية واجراءات منظمة تسمح بتجمّع وصياغة وفرز البيانات data ومعالجتها ومن ثم تحولها الى معلوماتinformation ويسترجعها الانسان عند الحاجة لّيتمكن من انجاز عمل أو اتخاذ قرار أو القيام باي وظّيفة عن طريق المعرفة التي يحصل علّيها من المعلومات المسترجعة من النظام .

و عرف ايضا على أنه مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها interrelated of set comparentوالتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها وبثها و توزيعها[77]

ومع انتشار استخدام شبكات الأنترنيت و الأنترانت و الإكسترانت، فقد ازدادت حدة المطالبة بحماية الخصوصية في مواجهة السلطة العامة بمختلف هياكلها من إدارات مركزية ولامركزية وكذا عبر مختلف المرافق العامة التي أضحت لا يمكنها الاستغناء على هذه الشبكة لا سيما في عمليات نقل وتبادل المعطيات وتقديم

---

[76] تنص المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2010 على أنه يقصد "بتقنية المعلومات :اية وسيلة مادية أو معنوية أو مجموعة وسائل مترابطة أو غير مترابطة تستعمل لتخزين المعلومات و ترتيبها وتنظيمها واسترجاعها ومعالجتها تطويرها وتبادلها وفقا للأوامر و التعليمات المخزنة بها وّشمل ذلك جميع المدخلات والمخرجات المرتبطة بها السلكية أو اللاسلكية في نظام أو شبكة"

[77] تنص المادة 2 من القانون 09_04 ، المتضمن قواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بالتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و مكافحتها على أنه يقصد بمنظومة معلوماتية : نظام منفصل أو مجموعة من الانظمة المتصلة ببعضها البعض أو المرتبطة بقوم واحد منها أو اكثر بمعالجة الية للمعطيات تنفيذا لبرنامج معين .

مختلف الخدمات الالكترونية في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي و الأحوال المدنية وفي تقديم طلبات وثائق السفر والهوية ...الخ .

الأمر الذي أسفر عن ولادة كيان جديد يتمثل في المرفق العام الالكتروني الذي أتاح إمكانات الولوج لمختلف البيانات الخاصة بالأفراد كما نتج عنه اعتداءات خطيرة عليها كما تمس الحياة الخاصة للأفراد وفي ذات الوقت أصبح يمس الحريات العامة للمتعاملين مع الإدارة الالكترونية الأمر الذي أضحى يشكل نوعا من زعزعة الثقة في هذه الأخيرة، لذا سعت مختلف التشريعات [78]الأجنبية والعربية لإصدار قوانين تسعى من خلالها لضمان وتأمين تداول المعطيات الشخصية محل المعالجة[79].

فعملا بتوصيات التوجه الأوروبي الرامية لإرساء وحث الدول الأوروبية لوضع نصوص قانونية أو تعديل النصوص القديمة حتى تتلاءم والأوضاع الجديدة التي جعلت من الحق في احترام الحياة الخاصة يعرف مخاطر مصدرها الأول المعلوماتية و مصدرها الثاني وسائل الاتصال لكن المصدر الأخطر هو التكامل بين المعلوماتية ووسائل الاتصال ما يعرف "بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" فعرفت سنوات الثمانينات والتسعينات موجة من قوانين حماية المعطيات الشخصية، توالت الدول الأوروبية على إصدارها وتعديلها حتى تتماشى وتوجيهات البرلمان الأوروبي حتى مطلع هذا القرن ، وما صاحبها من إنشاء لهيئات مهمتها السهر على حسن تطبيقها عرفت لضمان الحماية القانونية لهذا النوع من المعطيات الذي يعتبر «غائبا في الوقت الحالي" بلجان حماية المعلوماتية والحريات أو لجان حماية الحياة الخاصة [80].

لذا فقد وجب التدخل و اصدار للقانون رقم18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 والمتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين [81]في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي جاء تدعيما للقانون

---

[78] تنص المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية للأجرام المعلوماتي بودابست لعام 2001 على أنه : تعتمد كل دولة طرف ما يلزم من تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لتجريم الفعل التالي في قانونها الوطني، اذا ما ارتكب عمدة و بغير حق الاعتراض باستخدام وسابل فنية، للارسال غير العمومي لبيانات الكمبيوتر الى أو من أو داخل نظام كومبيوتر، بما في ذلك الانبعاثات الكهرومغناطيسية الصادرة عن نظام كمبيوتر يحمل هذه البيانات. و يجوز للدولة الطرف أن تستلزم أن ترتكب الجريمة عن طريق مخالفة التدابير الامنية، بنية غير صادقة أو في ارتباط بنظام كومبيوتر متصل بنظام حاسوبً أخر .

[79]عبد الله النوايسة، جرائم تكنولوجيا المعلومات، شرح الاحكام الموضوعية لقانون الجرائم الالكترونية، ط 1، دار وابل للنشر و التوزيع، مصر، 2017 ، ص31.

[80] أمن عبد هللا فكري، الجرائم المعلوماتية، دراسة مقارنة في التشريعات العربية و الاجنبية، الطبعة الاولى، مكتبة القانون و الاقتصاد، مصر، 2003 ،ص 8 .

[81] القانون رقم 18_07 ، المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المؤرخ في 25 رمضان، عام 1439 الموافق 10 يونيو، سنة 2018 ، الجريدة الرسمية، العدد 34، تاريخ 10 يونيو، سنة 2018 .

15-03 [82]خاصة فيما يتعلق بمسالة الامن القانوني المتعلق بالمعلومات لكي يبدد المخاوف، ويضبط الاطار العام لحماية الاشخاص الطبيعيين من خطر التعدي على معلوماتهم الشخصية

إنّ أهم سمة لعمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي أنها عمليات مرحلية ،أي تقوم على أساس جملة من الخطوات وذلك مع ضرورة مراعاة مجموعة من القواعد الشكلية، لضمان حماية حقوق وحريات الشخص المعني، وتأمين رقابة فعالة، على مختلف المعالجات التي يقوم بها المسؤول عن المعالجة[83]، لا سيما من خلال التدخل التشريعي لإقرار جملة من المبادئ التي تحكم هذا النوع من العمليات من جهة مع الإقرار بالإجراءات الأولية لمعالجة المعطيات و لعل ما حث على التوجه لهذا النظام :

البند الأول: أسباب أو مبررات المعالجة الالية للمعلومات :

1- انتشار الفيروسات الالكترونية وأعمال القرصنة الرقمية :

*** الفيرو س الالكتروني :**

هو برنامج صغير ضار ينسخ نفسه ويتكاثر كالفيروس الحقيقي، ويقوم بإتلاف وتخريب البرامج والملفات في الحاسب أو يصيب نظام الحاسب بالضرر، إذن في كل الحالات تعتبر الفيروسات عملية.

تخريبية باستعمال التكنولوجيا، وأثر ذلك على المحاكمة الالكترونية وخيم فهو تخريب لسير مرفق العدالة وتهديد ألمن معلومات وزارة العدل والمعلومات الشخصية للمتقاضين[84].

*** <u>القرصنة الرقمية:</u>**

هي صورة من صور الجريمة المعلوماتية التي أفرزتها الثورة التكنولوجية وهي 3أفعال غير مشروعة يتم فيها الاعتماد على وسائل تقنية معلوماتية .المشرع الجزائري لم يستعمل مصطلح القرصنة الرقمية ولا مصطلح الجريمة المعلوماتية ولكن نص على هذا النوع من الجرائم باعتماده تسمية "جرائم المساس بأنظمة

[82] القانون 03/15 , المرجع السابق .

[83] عبد العزيز علا ، جرائم المساس بنظم المعالجة الالية للمعطيات، دراسة بين النص القانوني والعمل القضائي، بحث نهاية التدريب ، المعهد العالي للقضاء، المغرب ، 2010/2008 ، ص 32.

[84] طباش امين، الحماية الجنائية للمعاملات الالكترونّية، ط 1، دار الوفاء الدنّيا للطباعة والنشر، الاسكندرّية، مصر، 2015 ، ص 58

المعالجة الالية للمعطيات " في القانون04/15[85]المعدل والمتمم لقانون العقوبات في المواد من 394 مكرر إلى غاية 394 مكرر 7 ،إضافة إلى القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها[86]، حيث أطلق المشرع الجزائري اصطلاح الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال على الجرائم الالكترونية ومنه وسع من دائرة التجريم حيث تعتبر كل جريمة ذات طابع تقني رقمي جريمة في مفهوم هذا القانون وتتبلور جريمة القرصنة الرقمية في نظام المحاكمة الالكترونية باتخاذها عدة أشكال على سبيل المثال ،جريمة الدخول عن طريق الغش إلى النظام المعلوماتي، وجريمة البقاء الغير مصرح به في النظام ألمعلوماتي.

2- وسائل حماية أنظمة المعلومات :

كان لا بد من البحث عن وسائل لحماية أنظمة المعلومات المتعلقة بنظام المحاكمة الالكترونية قبل اللجوء إلى النصوص التجريمية، ومن اهم الخطوط الدفاعية لحماية النظام ألمعلوماتي ما يلي:

* تطبيقات الجدران الرقمية:

تقوم هذه البرمجيات مقام المصفاة إذ تقوم بمنع وصول الطلبات المشبوهة إلى الاجهزة المزودة من خلال الاعتماد على مجموعة البيانات التي يحدد بموجبها مدراء الشبكة طبيعة 4المعلومات التي يتم السماح للعاملين داخل المؤسسة بالولوج إليها .

* تشفير المعلومات المنقولة والمحفوظة:

يراد بمصطلح التشفير التغيير في شكل البيانات عن طريق تحويلها إلى رموز أو إشارات لحماية هذه البيانات من اطلاع الغير عليها أو من تعديلها وتغييرها، وتعتمد تقنية التشفير الحديثة على نظرية تتمثل في أن تتملك كل جهة أو فرد مفتاحين لتشفير وفك تشفير البيانات [87].

---

[85] القانون رقم 15_04 ،مؤرخ فَي 27 رمضان 1425هـ، الموافق ل 10 نوفمبر ٍ2004 ،يعدل و يتمم الامر رقم 66_156 ،المؤرخ فَي 18 صفر 1386 ، الموافق ل ٍ8 يونيو 1966 ، المتضمن قانون العقوبات ، الجرّيدة الرسمّية للجمهورّية الجزائرية ، العدد 71 ،2004

[86] القانون رقم 09-04،مؤرخ في 14 شعبان عام 1430الموافق 5 كِشت سنة ٍ2009 ،تضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و مكافحتها، "الجريدة الرسمية للجمهورّية الجزائري "، العدد47،الصادر بتاريخ 25 شعبان عام 1430،الموافق 16 كِشت سنة 2009 .

[87] قسيمة محمد، خضري حمزة، مكافحة الجرائم الماسة بنظام المعالجة الآلّية للمعلومات في قانون العقوبات الجزائري، مجلة صوت القانون، العدد 2،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، نوفمبر 2020 , ص 22 .

المفتاح الأول: هو المفتاح الخاص ويكون فقط بحوزة الجهة المخولة **والمفتاح الثاني:** هو المفتاح العام والتي يتم نشره على شبكة الانترنت من اجل استخدامه من قبل الجهات الاخرى لتشفير الملفات والمعلومات المراد إيصالها إلى الطرف الاخر، إذ يتوجب على المحاكم استخدام هذه التقنية في تعاملاتها مع الجهات القضائية وكذلك مع المتقاضين [88].

رغم خطورة هذه الصعوبات في حالة تحققها على نظام المحاكمة الإلكترونية إلا أنها ليست مستحيلة الحل فالتكنولوجيا التي ساهمت في نشوء هذه الاشكاليات هي نفسها التي أمدتنا بحلول لها، وعليه المشرع الجزائري لا بد له أن يقوم بدارسة هذه المعوقات التقنية من كل الجوانب وإدماجها مع النظام القانوني للمحاكمة الالكترونية مستقبلا.

البند الثاني: صور جرائم الدخول لنظام المعالجة الألية للبيانات :

1- الدخول غير المشروع الى نظام المعالجة الالية لمعطيات :

يقصد به الدخول الى محتويات جهاز الكمبيوتر ذاته بإجراء اتصال بالنظام محل الحمأية بالطرق الفنية الالزامية لذلك ، وبالتالي تم الدخول الى ما احتواه الجهاز دون وجه حق ودون إذن[89].

ومدلول كلمة الدخول تشير الى كل الافعال التي تسمح بالولوج الى نظام معلومات والاحاطة أو السيطرة على المعطٌيات والمعلومات التي تتكون منه .

المشرع الجزائري قام باستخدام مصطلح الدخول دون أن يتولى في ذلك تحديد مدلول هذا المصطلح شأنه فَي ذلك شأن معظم ما ذهبت الٌيه تشريعات عديدة وبالعودة الى القضاء نجد أن هناك عدة محاولات لتفسير معنى الدخول من خلال أحكام قضائية مختلفة الا أنها كانت محل جدال و خالي من حيث نتائجها المتضاربة ، وهذا ما يؤكد صعوبة حصر المصطلح في معنى واحد نظرا لتوسع مفهومه وصوره تتمثل في :

[88] غنية باطلي، الجريمة الالكترونية، دراسة مقارنة ،د ط، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، بئر خادم، الجزائر العاصمة ،2016 ، ص135 .

[89]. تنص المادة الثالثة من القانون رقم 18_07 ،السابق دكره، على أنه " يقصد بالمعالجة الالية العمليات المنجزة كليا او جزئيا او بواسطة طرق الية مثل تسجيل المعطيات تطبيق عمليات منطقية أو حسابية على هذه المعطيات أو تغييرها أو مسحها أو استخراجها أو نشرها"

أولا: حالة عدم وجود تصريح:

تكون هذه الحالة فيما اذا لم يكن للشخص الذي دخل النظام اي علاقة بهذا الاخير إلا أنه دخل ، أو كونه لا يحوز على أي ترخيص يجيز له الدخول الى النظام[90]، و بالتالي بمفهوم المخالفة فإنه لا جريمة ولا عقاب إذا كان هذا الولوج مصرح به من مالك النظام أو مالك جزء منه كما يحدث فِي حالة الاختبار للنظام .

كما أن عدم التصريح بالدخول الى الحالات التَّي يكون فِيها مالك النظام قد قام بوضع قيود على عملِّية الدخول الى النظام الا أن الشخص قام بخرق تلك القيود وقام بالدخول كأن يكون الدخول مشروطا بدفع ثمن محدد دون ان يقوم بتسديد هذا الثمن، أما اذا كان الولوج الى نظام المعلومات بالمجان وكان متاحا للجمهور ففي هذه الحالة يكون الدخول اليه حقا من الحقوق[91]

وفِّيماً تعلق بمسألة الدخول الى النظام دون سداد المبلغ المفروض فإن هناك رأي يري بأن الجريمة لا تقوم في هذه الحالة لان هذا الشرط هو شرط تنظيم للدخول الى النظام الذي يعد فِي هذه الحالة مصرحا بالدخول الِّيه من قبل أي شخص سدد الثمن المطلوب مقابل هذا الدخول، و لا تتمتع المعلومات التي يحتوي علِّيها هذا النظام بالسرِّية فِي مواجهة الغير ، معنى ذلك أن المعلومات أو البيانات الموجودة فِي قاعدة البيانات موجهة لكل شخص فِي الاصل فقط كإجراء شكلِّي تقتصر عملِّية الدخول على دفع مبلغ وبناءا على ذلك بما أنها معلومات عامة لا تقوم فِي حقها الجريمة لكن بما أن كلمة الدخول فِي صفحاتها عامة ومطلقة فهي تنطبق على جميع الحالات بما فِّيها الدخول الى النظام دون دفع مبلغ[92].

ثانيا: حالة تجاوز التصريح:

فتجاوز حدود التصريح يقصد به التجاوز المكاني لِّيمتد الى مجالات غير مرخص للفاعل بدخولها ، أما التجاوز الزمانِّي فإنه يخرج عن هذا النطاق يدخل فِي حالة البقاء الغير المصرح به 93، بناءا على ذلك يمكن تناول التجاوز المكانِّي من خلال زاويتين :

---

[90] أحمد هلال عبد هلال ، الجوانب الموضوعية و الاجرائية لجرائم المعلوماتية، ط 1، دار النهضة العربِّية، القاهرة، مصر،2003 ،ص 72.

[91] بلال امين زين الدين ، جرائم نظم المعالجة الالية للبيانات في التشريع المقارن الشريعة الاسلامية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 261 .

[92]آمال قارة ، الحمأية الجزائري للمعلوماتية في التشريع الجزائري ، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2007 ،ص 109.

[93] حالة تجاوز التصريح كان محل خلاف لدى موقف القضاء الانجليزي والذي يرى انه مشروع حيث رفض تطبيق المادة 1 من قانون اساءة استخدام الكمبيوتر والمتعلقة بالدخول غير المصرح به فِي حالة تجاوز الغرض. وابرز القضايا في هذه المسالة قضية Bingell v DPPوكذاBow, Allis. Rv and magistrate ،

تتمثل الزاوية الاولى في تجاوز المجال الذي حدده التصريح أما الزاوية الثانّية فتتمثل فَي تجاوز الغرض الممنوح من أجله التصريح ، وتتحقق الحالة الاولى عندما يملك الشخص تصريحا الى جزء فقط من النظام لكنهٌ يتجاوز ذلك بالدخول الى مجالات أخرى لّيس له الحق فّيها ، أما بالنسبة الى تجاوز الغرض الممنوح من أجله التصريح فانه يتعدى لما منح له التصريح [94].

2 :البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الالية للمعطيات:

البقاء غير المشروع فَي نظام المعالجة الالية للمعطّيات95 هو الصورة الثانّية للسلوك الذي عالجه المشرع الجزائري في نص المادة 394 مكرر من قانون، واعتبره سلوكا مستقلا وعلى الرغم من أنه لم يتم ادراجه فَي اتفاقّية بودابست لعام 2001 والمتعلقة بالجريمة الالكترونية و لا في عدد من التشريعات العربية التي اكتفت بالنص على فعل الدخول ، الا أن المشرع الفرنسي قام بإدراجه في قانونه بعد تقرير تقدم به أحد أعضاء مجلس الشّيوخ أنداك لّيصبح فعال مستقلا يشكل جريمة .

و البقاء المقصود هنا ليس بالضرورة أن يقوم الفاعل بجريمة أخرى خلال بقائه داخل النظام إنما يكفي أن يكون متواجدا، بمعنى البقاء غير المشروع يقصد به التواجد في النظام ضد ارادة من له الحق في السماح بالبقاء .

كما أن الغاية من تجريم البقاء بدون تصريح معاقبة من كان دخوله الى النظام بطريق الصدفة أو الخطأ و انتفى لديه القصد الجنائي في الدخول ومع ذلك تنصرف ارادته الى البقاء داخل النظام مع علمه بان دخوله بدون تصريح فهنا يعد مرتكبا لجريمة عمدية هي البقاء بدون تصريح .

فعل البقاء في النظام المعلوماتي لا يعتبر في حد ذاته سلوكا غير مشروع إنما يتخذ هذا الفعل وصفه الجرمي انطلاقا من حالتين وهما كالآتي :

* الحالة الاولى :

تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك دخول غير مصرح به الى النظام المعلوماتي لكن دون توافر قصد جنائي لدى المتهم أي نتيجة الخطأ أو الصدفة أو السهو لكن بعد اكتشافه بأنه داخل النظام يؤثر البقاء فيه ولا يخرج منه في الوقت الذي كان يجب عليه مغادرته فالبقاء فيه هذه الحالة يبدأ من لحظة علم المتهم أنه داخل نظام غير مصرح له بدخوله .

---

[94]بلال امين زين الدين , المرجع السابق, ص 265

[95] القهوجّي علّي عبد القادر ، الحمأّية الجنائية لبرامج الحاسب الالّي، د ط ، الدار الجامعّية للنشر والتوزّيع، الاسكندرّية، مصر، 1999 ، ص 133 .

وفيما يتعلق في مسألة اللحظة التي يمكن القول فيها أن جريمة البقاء قد بدأت فإنه قد ذهب رأي من الفقه الى تحديد تلك اللحظة منذ الوقت الذي يعلم فيه الشخص أن بقاءه داخل النظام غير مشروع لكن هنا تكمن الصعوبة لأن وجود الاتصال ثم السعي الى قطعه قد يجعل الجاني يجد نفسه في موقع صعب وهو يحاول أن يقطع الاتصال لكنه يفشل ويعود سبب فشل قطع الاتصال إما لأسباب أصلية كأن يكون النظام خاضع لنظام أمني يقوم بتحديد جهة الاتصال ومن ثم الوصول لها أو أن يكون لأسباب اخرى [96].

وعلى الرغم من أن هذه الحالة لابد أن تتحقق بوجود الشخص داخل النظام وبعد اكتشافه ذلك بقي فيه ولا يقوم بالخروج، فإن بعض الفقهاء ذهب الى أن هذه الحالة تتسع وفق اعتقادهم الى حالة الدخول الى نظام المعالجة الآلية بموافقة المسؤول عن النظام اذا كانت هذه الموافقة مشروطة بزمن محدد وحدث تجاوز لهذا الزمن ، وهي الحالة التي سوف يتم تناولها لاحقا.

*** الحالة الثانية:**

تتمثل هذه الحالة في أن دخول المتهم الى النظام المعلوماتي قد تم بموافقة المسؤول عن النظام أي بتصريح من صاحب الحق على النظام[97]، لكن هذه الموافقة كانت مشروطة بزمن محدد وحدث تجاوز لهذا الزمن أو حصل المتدخل بصورة غير مشروعة على الخدمة لمدة أطول من المدة التي دفع مقابلها.

في هذا الشأن انكر فريق من الفقه وجود جريمة في هذه الحالة على أساس أن الغاية من تجريم افعال الدخول والبقاء نفسها والمتمثلة فَي حماية المعطيات و البيانات من الوصول إليها، وبما أن الدخول قد جاء بناءا على طلب من المسؤول فلا وجود للصفة الاجرامية، و يرى أنه اذا تجاوز المدة فلا يكون هناك مجال للقول بأنه غير مصرح به و إنما يمكن أن يشكل جريمة أخرى وهي الاستعمال غير المصرح به لنظام المعالجة الآلية ، إضافة يكون البقاء معاقب عليه فَي الحالة التي طبع فيها نسخة من المعلومات فَي الوقت الذي كان مسموحا له فيها بالرؤية والاطلاع فقط .

3: جريمة المساس بمنظومة معلوماتية:

نصت المادة 394 مكرر 01 من قانون العقوبات رقم 04/15 [98]بمعاقبة كل شخص قام بإدخال معطيات في نظام المعالجة الالية، أو أزال أو عدل هذه المعطيات وذلك عن طريق استعمال الغش،هذا السلوك الاجرامي يتجسد في ثالث صور هي الادخال، المحو، التعديل، كما أن المشر ع لم يشترط اجتماع هذه الصور

---

[96]خالد محمد كدفور المهّيري، جرائم الكمبيوتر والانترنت والتجارة الالكترونّية، ط 2، معهد القانون الدولً، دبًي، الامارات العربّية المتحدة ،2010 ص 548.

[97]. خالد محمد كدفور المهيري , المرجع السابق , ص 549 .

[98]. القانون 04/15 , السابق دكره.

بل يكفي أن يصدر عن الجاني إحداهما فقط لكي يتوافر الركن المادي، و أفعال الادخال و الإزالة و التعديل تنطوي على التلاعب في المعطيات التي يحتويها نظام المعالجة الالية للمعطيات، سواء بإضافة معطيات جديدة غير صحيحة، أو محو أو تعديل معطيات موجودة من قبل، كما أن هذا السلوك يجسد فعل التخريب و إفساد المعطيات التي يتضمنها نظام المعالجة الالية، مثال ذلك إدخال فيروس المعلوماتية في البرامج من أجل إتلافها.

4: أفعال إجرامية أخرى:

جرمت المادة 394 مكرر 02 من قانون العقوبات السابق الذكر الاعمال الاتية: تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية، يمكن أن ترتكب بها إحدى جرائم الغش المعلوماتي السابقة الذكر ، ويقصد بتصميم المعطيات ضد الفيروسات المعلوماتية، برامج القرصنة التي يمكن أن تستعمل في ارتكاب جرائم معلوماتية إما ضد الانظمة المعلوماتية، أو المعطيات المعلوماتية في حد ذاتها .

كما جرم المشرع كذلك أفعال الحيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال المعطيات المتحصلة من إحدى جرائم الغش المعلوماتي لأي غرض ،من خلال التعرض إلى ماهية الجريمة الالكترونية، يتضح بأن لهذا النمط من الجرائم طبيعة خاصة ومتميزة، وهي جريمة ناعمة حال ارتكابها، تتجاوز حد الخشونة في نتائجها، إذ بمجرد ملامسة الجاني لزر أو أكثر من لوحة المفاتيح، قد ترتكب أخطر الجرائم في بضعة ثواني، ودون التقاء بين الجاني والمجني عليه، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة في مكافحتها، المشرع الجزائري عالج الجريمة الالكترونية بالنص على بعض الجرائم الالكترونية وليس كلها ولم يتعرض[99] للمجرم الالكتروني في أي نص قانوني، بالإشارة إلى تعريفه أو سماته، كما أن التطرق لماهية الجريمة الالكترونية والتعرف عليها بعمق يفيدنا في إيجاد الحلول لمواجهتها.

البند الثالث: المبادئ الناظمة لعمليات المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية :

تقتضي ضرورة حماية البيانات الشخصية وضع مجموعة من الضوابط لحماية الأشخاص المعنيين بمعالجة المعطيات الشخصية، إذ تلزم قوانين حماية المعطيات الشخصية المسؤول عن المعالجة احترام جملة من المبادئ عند معالجتها وهي التي أجملها المشرع في المادة 09 من القانون 18-07 وأهمها ما يلي:

[99] طباش أمين ،المرجع السابق , ص 96 .

1 –مبدأ مشروعية ونزاهة المعالجة الآلية للمعطيات :

يشترط في أي معالجة للمعطيات ذات الطابع الشخصي، أن تتم بطريقة نزيهة Loyaleومشروعة Licite و يقصد بالمشروعية أن تتم كل معالجة وفقا للمقتضيات القانونية، بينما النزاهة فتنطوي على تقدير معنوي وأخلاقي أكثر منه قانوني، ما يجعلها خاضعة لتقدير الجهات القضائية يجب أن تتم كل معالجة بشكل قانوني، بإعلام المعني وأن تستند إلى مبررات كافية ومشروعة، وهو ما يفرض ضرورة الحصول على موافقة المعني بالأمر، موافقة صحيحة مبنية على تبصر وعلم كافي بنوع المعطيات المعالجة والغرض منها، و طبقا للمادة 07 من القانون 07-18[100]لا يمكن القيام بمعالجة للمعطيات ذات طابع شخصي إلا بموافقة صريحة تكون واجبة في حالات حددها القانون للشخص المعني ، وله أن يتراجع عن موافقته في أي وقت .

2 –مبدأ الغائية من جمع ومعالجة المعطيات:

حسب هذا المبدأ يجب أن يكون تجميع المعطيات ذات الطابع الشخصي قد تم لغايات محددة ومعلنة ومشروعة، وأن تكون كل معالجة لاحقة متناسبة مع هذه الغايات، وبناء على ذلك فهذا المبدأ يفترض تجميع المعطيات الشخصية لغاية محددة، معلنة ومشروعة واحترام هذه الغاية أو الهدف في كل معالجة لاحقة

3 –مبدأ التناسبية:

يستلزم احترام هذا المبدأ؛ أن تكون المعطيات ذات الطابع الشخصي ملائمة، ومناسبة وغير مفرطة بالنظر إلى الغايات التي تم على أساسها تجميعها ومعالجتها ،حيث يلزم في كل معالجة أن تقوم على معطيات تجمعها علاقة مباشرة بالغايات التي حددت ابتداء للمعالجة [101].

ويلزم بالإضافة إلى ذلك أن تكون غير مفرطة بالمقارنة مع الغايات المذكورة وأن تكون دقيقة وصحيحة، ما يضمن عدم إصدار حكم ،أو تقييم خاطئ على صاحبها من جهة، و يضمن مصداقية نتائج المعالجة من جهة أخرى.

5 –مبدأ تأقيت التخزين "محدودية مدة الحفظ:"

لزم وفقا لهذا المبدأ أن تكون المعطيات ذات الطابع الشخصي، محفوظة في شكل يمكن من التعرف على الأشخاص المعنيين طوال مدة لا تتجاوز المدة الضرورية لتحقيق الأهداف التي تم جمع ومعالجة المعطيات من أجلها.

---

[100] القانون 07/18 . السابق دكره

[101] طباش أمين المرجع السابق , ص 97

6 – فرض التزامات على القائم بمعالجة المعطيات :

هنا يقع على عاتق المسؤول عن معالجة المعطيات الشخصية مجموعة من الالتزامات بغرض توفير حماية للأشخاص المعنيين ومقتضيات الثقة التي يجب أن تكون متبادلة مع الأشخاص المعنيين فالمسؤول عن المعالجة هو كل شخص طبيعي أو معنوي، ينتمي للقطاع العام أو الخاص، يقوم بمعالجة معطيات ذات طابع شخصي، وهو المعني بهذه الالتزامات القانونية وهو ما يتطابق ونص المادة 03 من القانون 18- 07.[102].

الفرع الثاني: الحماية التقنية للمعطيات

إن إدخال التكنولوجيات الحديثة واستعمالها في قطاع العدالة تم بمراعاة خصوصية وحساسية بعض المعطيات والمعلومات التي يتحكم مرفق العدالة في صلاحية حفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو ما تم الحرص عليه باستعمال وسائل تقنية حديثة، تكفل أكبر قدر من أمن المعلومات، وأعلى مستوى من الاتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات ونجدها تتجسد من خلال

1. الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

تتشكل الشبكة القطاعية لوزارة العدل الجزائري، التي تمت برمجتها سنة 2004 وشرع العمل بها سنة 2006 كقاعدة تحتية قابلة لمتسع في التطبيقات المعلوماتية التي تجري تنميتها باستمرار، لاعتبارات تأخذ في نفس الوقت، النوعية والاتقان، إلى جانب الضمانات الضرورية للأمن المعلوماتي، خاصة فيما يتعلق بالشبكة الداخلية " الانترنت لقطاع العدالة "، والتي هي موجهة أساسا إلى الاتصال لتسهيل العمل المشترك بين مختلف مصالح الجهات القضائية[103].

وقد تم إنجاز هذه الشبكة القطاعية، وهي مشكلة من شبكات داخلية على مستوى كل المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا و مجلس الدولة ، والمؤسسات العقابية، وربطها ببعضها البعض خلال سنة 2006 وهي تعمل بشكل جيد، وعلى درجة عالية من التحكم فيها، والسرعة في عملية ادخال واسترجاع المعلومة والخدمة معا .

وتعد هذه الشبكة، قاعدة لنشر وتسيير التطبيقات المعلوماتية التي أنجزت ومنها برنامج تسيير الملف القضائي، " أس جي دي جي " تسيير شريحة المحبوسين، نظام الاوامر بالقبض، ونظام الارشيف القضائي، إذ ترتكز عليها كافة تطبيقات الاعلام الالي المنجزة والتي يخطط لإنجازها حيث حققت الشبكة القطاعية لوزارة

---

[102] القانون 07/18 السابق دكره.

[103]. زيجة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري و الدولي، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، عين ملّيلة، الجزائر، 2011 . ص 115 .

العدل بذلك جملة من الاهداف أهمها التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع التي تسعى لخدمة المواطن وتسهيل حصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي و كذا الاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة .

2: إنجاز أرضية خدمات أنترنت:

تم تزويد قطاع العدالة منذ سنة 2003 بممول ذو نوعية رفيعة للدخول إلى الانترنت من أجل تلبية الاهداف الخاصة بالإدارة، والهيئات القضائية، وكل المؤسسات المعنية وهو ما يسمح بالوصول للمعلومة لكل مواطني الدولة، كما تلبي الاهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل مؤسسة معنية، وتسمح له بإنشاء وتسيير ذاتي لاتصالاته الالكترونية، وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة و تضم:

* استحداث موقع إلكتروني لوزارة العدل :

والذي تم إنشاءه في نوفمبر 2003 و يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس أما محتوى الموقع فهو يتضمن معلومات حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته كما يحتوي على معلومات قانونية عامة بالإضافة إلى تطور شبكة الانترنت في قطاع العدالة والموجه بالخصوص إلى الاتصال الداخلي بين الموظفين

وبعد ذلك تحول موقع وزارة العدل إلى موقع لتقديم كل الخدمات في مجال العدالة وتطبيق القوانين وذلك من خلال تخصيص فضاء لكل خدمة أو إنجاز أو مستجدة جديدة خاصة بقطاع العدالة وكانت البداية بتزويد جمهور المواطنين بمعلومات قانونية حول قضاياهم كالمساعدة القضائية، الكفالة ، رد الاعتبار ، طلب العفو ، شؤون المحبوسين ، الحصول على الجنسية.... الخ ومع استحداث تقنية التوقيع والتصديق الالكترونيين أصبح بإمكان المواطن الحصول على العديد من الخدمات عن بعد انطلاقا من الموقع الإلكتروني المركزي (http://www.mjustice.dz)وذلك من خلال البوابة الالكترونية لوزارة العدل[104].

وهي تعتبر وسيلة عمل لمحترفي القانون تحتوي على معلومات شاملة ودقيقة حول القانون الجزائري، وقد تم إنشاؤها في أواخر نوفمبر 2003 وهي تضع تحت تصرف المختصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع والتنظيم، الاجتهاد القضائي، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

[104] المرسوم التنفيذي، رقم 04-333 السابق دكره.

المطلب الثاني :التصديق الإلكتروني .

كان للتقدم التكنولوجي الذي عرفته مختلف المجالات الاثر البالغ على المعاملات بين الافراد حيث عرفت شكال جديدا أكثر مرونة وحداثة تمثل في التعاقد عن بعد ، هذا الاخير الذي يتميز بغياب التواجد المادي لأطرافه ' فقد أصبحت المعاملات تتم في عالم غير مادي ،وتقوم على دعامات الكترونية ،وهو الامر الذي أثار جملة من الاشكاليات لاسيما في مجال الاثبات، فالثقة والائتمان وباعتبارهما دعامتان أساسيتان في المعاملات ،يمكن تحقيقهما في التعامل التقليدي ،لكن ذلك لا يكون بذات السهولة عند الحديث عن المعاملات الإلكترونية ،فرغم أن التوقيع الالكتروني قد حظي باعتراف المشرع الجزائري ،الا ان قوته القانونية تتطلب اقترانه بإجراء آخر يعمل على إثباته و منحه موثوقية وتأكيد مصداقيته ،هذا الاخير يسمى بالتصديق الالكتروني.

فالتصديق الالكتروني هو عملية قانونية فنية تهدف لإثبات السجل الالكتروني والرسائل والتواقيع الصادرة ممن نسب إليه دون تحريف أو تزوير ، يتم بواسطة طرف ثالث محايد يقوم بإصدار شهادات

تصديق الكتروني ،بهدف تحقيق السرية والثقة ، من خلال إثبات هوية المتعامل وبيان طبيعة التعاملات ، والتحقق من شروطها وصحته فهو عملية ذات طبيعة مزدوجة تشمل كل من الجانب التقني ، والجانب القانوني [105]

هذا و من خلال الرجوع إلى قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين رقم 15_04،[106] نجد أنه وفي إطار الحديث عن التصديق الإلكتروني ،فقد سماها المشرع الجزائري بـ " **سياسة التصديق** "،وهو بذلك وسع من مفهومه ،فالتصديق الالكتروني حسب هذا القانون هو "مجموعة من القواعد والاجراءات التنظيمية والتقنية المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين , الملاحظ أن المشرع الجزائري وفي تعريفه لسياسة التصديق ذكر عبارة "الاجراءات التقنية " وهو بذلك يقصد التشفير ، والذي ذكره ضمن بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني للوثائق و المحررات ، والذي يشمل مجموعة من الرموز أو المفاتيح ، أو أي بيانات أخرى مستعملة من أجل التحقق من التوقيع الالكتروني .

---

[105] La certification : est un moyen de sécuriser une transaction.(، en faisant appel a une autorité tierce، qui garantit la confidentialité et l'intégrité des données، authentifie l'émetteur et le récepteur، et archive les échanges pour éviter qu'ils soient répudies، c'est un procédure qui peut appliquer atout de transaction ,Christine bitouze LE COMMERCE ELECTRONIQUE، création valeur pour l'entreprise،HERMES، science publications، PARIS،1999، p87

[106] القانون رقم 04/15 , السابق دكره.

وفي هذا الاطار قسم المشرع التشفير باعتباره آلية للتحقق من التوقيع الإلكتروني الى المفاتيح : المفتاح العمومي والمفتاح الخصوصي و يقصد بالمفتاح العمومي انه " سلسلة من الاعداد توضع في متناول الجمهور لتمكنهم من التحقق من الامضاء الالكتروني ، وهو ما نصت عليه المادة 2الفقرة 09 من قانون 15-04[107]، في حين المفتاح الخاص وبرغم من كونه مجموعة من الأعداد ،إلا أنه لا يحوزه إلا الموقع ، ويستخدم لإنشاء التوقيع الإلكتروني ويتم ر بط المفتاحين من اجل ضمان السرية والتأكد من هوية الموقع.

الفرع الاول : التوقيع الإلكتروني للوثائق و المحررات القضائية :

استدعت مساعي إصلاح العدالة وعصرنتها ضرورة التخلي عن الشكليات والاجراءات التقليدية التي تعتمد على السندات الورقية الملموسة في مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة العدل، فكان إدراج تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة البديل الامثل لتثمين هذه المساعي إذ ترتب على ذلك ظهور شكل جديد لمسار مرفق القضاء الذي بات يعمل على خدمة مواطنيه في ظل بيئة رقمية تعتمد على وسائط الكترونية ,هذا الشكل الجديد يعرف بالعمل القضائي الالكتروني والذي يستوجب تحققه توافر عدة متطلبات تضمن في مجملها بيئة الكترونية آمنة .

و في إطار سياسة المشرع الجزائري لإصلاح العدالة وعصرنتها والتي خطى من خلالها خطوة نوعية في تاريخ العدالة الجزائرية ،حيث اعتمد على توظيف الوسائل الالكترونية كبديل للمظهر التقليدي الذي تميزت به خدمات قطاع العدالة منذ الاستقلال، وذلك بهدف النهوض بمرفق القضاء وتحسين أدائه أين توجت مجهوداته بقانون صدر تحت رقم 15-03 الذي يضاف إليه قانون 15-04 المنظم لسياسة التصديق والتوقيع الالكتروني ، هذا القانون اصدر للارتقاء بالمنظومة القضائية وخدماتها التي تتم عبر وسائط الكترونية ، وهو الامر الذي يتطلب آليات ووسائل مماثلة تعمل أساسا على تحقيق الثقة وضمان

صحة التعاملات الالكترونية , فكان التصديق الالكتروني السبيل الامثل للوصول إلى ذلك بحيث اعتمد عليه في مختلف مظاهر عصرنة العدالة سواءا تعلق الامر باستحداث منظومة معلوماتية لوزارة العدل أو العمل القضائي الالكتروني[108] .

و يقينا من وزارة العدل بأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في خدمة مواطنيها وتسهيل أعمالهم ، وفي إطار سياستها المتبعة لإصلاح العدالة وعصرنتها ،فقد عملت على تحديث هياكلها القضائية وبالموازاة مع ذلك

[107] القانون رقم 04/15 , السابق دكره

[108] بلقاضي إسحاق، مداخلة بعنوان " تطبيقات التوقيع والتصديق الالكتروني في العمل القضائي الالكتروني في الجزائر وضماناته "، ملتقى حول الاطار القانوني للتوقيع والتصديق الالكترونيين بالجزائر ،كلية الحقوق ، جامعة شريف مساعديه، سوق اهراس ،12-13 جانفي 2016

حرصت على اتخاذ الاجراءات اللازمة لعصرنتها ، فكان العمل القضائي الالكتروني أهم ما جاء به قانون 03-15الذي أقر إمكانية هذا العمل واعتماده الطريق الالكتروني في إرسال المحررات والوثائق الالكترونية معولا على التصديق الالكتروني كضمانة تقنية وقانونية لحمايتهما.

بالرجوع إلى قانون 15-04 ،وفي إطار اعتراف المشرع الجزائري بالتوقيع الالكتروني وتبنيه لمبدأ التعادل الوظيفي بين التوقيع الخطي والتوقيع الالكتروني للوثائق و المحررات واعتماد هذا الاخير كدليل في الاثبات ، ومن خلال المادة 323مكرر من القانون المدني الجزائري[109] التي تنص على المساواة في الاثبات بين الكتابة التقليدية والكتابة الالكترونية, يعد اعتراف المشرع الجزائري بهذا المبدأ إقرار منه بحجية المحررات الالكترونية ورفعها إلى مستوى المحررات الورقية ، وتعد إجازته الصريحة لإرسال المحررات القضائية الكترونيا متى توافرت شروط ذلك ، فانه إقرارا بحجية هذه الوثائق حجية قانونية مساوية لحجية الوثائق الاصلية.

وفي إطار الحديث عن شروط صحة الوثائق المرسلة الكترونيا نص المشرع على وجوب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الالكتروني التعرف على هوية التراسل وسرية الوثائق وإمكانية حفظ المعلومات كما نص على ان وزارة العدل تضمن التصديق على توقيعها الالكتروني بواسطة ترتيب الكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية المرسل إليه وتاريخ صالحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها كما نص على امكانية امهار الوثائق والمحررات الالكترونية بتوقيع الكتروني تكون صلته بالمحرر الاصلي مضمونة بوسيلة تحقيق موثوق

من خلال نصوص المواد نجد أن المشرع الجزائري أجاز إرسال الوثائق والمحررات القضائية إلكترونيا ، وأعطى لها حجية قانونية متى استوفت معايير الصحة والموثوقية التي تتحقق بداية من كونها تصدر من جهات رسمية تضمن سلامتها من خلال توقيعها الالكتروني الذي تلزم بالمصادقة عليه بواسطة آلية تؤكد صلتها بالمحرر الاصلي ، وكذا إثبات الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الالكتروني والموقع من خلال إصدار وزارة العدل لشهادات تصديق الكترونية تؤمن ذلك ،ومن هنا يتضح أن التصديق الالكتروني هو الوسيلة الاكثر موثوقية لدعم الثقة من جهة وضمان مصداقية المحررات القضائية التي تسلمها وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها.

وتتمتع هذه الوسيلة كتقنية للتأكد من صحة البيانات وأداة للإثبات بثقة تبقى مفترضة إلى غاية إثبات عكسها ويجد التوقيع الالكتروني عدة أنواع نلخصها فيما يلي :

[109] ،الامر رقم 58/75 المرخ في 1975/9/26 المتضمن القانون المدني .

1 . التوقيع اليدوي المرقم:

يتم هذا التوقيع بواسطة الموقع نفسه الذي ينقل المستند الموّقع منه يدويا Scanner فيقوم بقراءة وتصوير ونقل التوقيع كمجموعة الى جهاز الماسح الضوئي رسوم بيانية تحفظ داخل جهاز الكمبيوتر، فيتحول إلى توقيع الكتروني، يمكن إضافته إلى الوثيقة المراد توقيعها.

تظهر هذه الالية للتوقيع بأنها سهلة، الا أنها غير آمنة على الاطلاق لانها قد تكون في متناول كل من يستطيع استعمال ذلك الجهاز أو الاستيلاء عليه لذلك فهذا التوقيع غير مستعمل على نطاق واسع وغير معترف به كتوقيع قانوني موثوق [110].

2. التوقيع الالكتروني بواسطة الرمز السري:

يتم هذا التوقيع عبر إدخال بطاقة ممغنطة في آلة مناسبة ثم إدخال الرقم السري والضغط على زر الموافقة لإتمام العملية المطلوبة, وهذا النوع من التواقيع الالكترونية هو الشائع في أجهزة الصرف الالي ATMلدى المصارف للحصول[111] على كشف حساب أو سحب مبالغ نقدية أو تحويلات مالية إلى حساب آخر, ومن أجل تخطي إشكالية القوة الثبوتية لهذه الوسيلة، عمدت المصارف إلى إبرام اتفاق خاص مع العميل للاعتراف بحجيتها الكاملة .

3. التوقيع الالكتروني البيومتري:

يعتمد هذا التوقيع على الخصائص الذاتية للإنسان، كالبصمة بواسطة الاصبع أو شبكة العين أو نبرة الصوت أو الحمض النووي الجيني, وغيرها من الخصائص الذاتية للإنسان التي لا يمكن نسيانها, وتتم هذه العملية عبر استعمال كمبيوتر وكاميرا وجهاز لقراءة البصمة, فبتاريخ 2000/8/14 أدخلت شركةLitronic نظام توقيع يعتمد على الخصائص البيولوجية للإنسان، فعندما يقوم شخص بتوقيع مستند الكترونيا يتحقق منً من تحمل هويته عبر تلك الخصائص. لكن تلك آلية ما زالت في مرحلة الاختبار الاولى لأن استعمالها لبعض خصائص الانسان يصطدم بعدة عقبات، أهمها: احتمال تغير بصمات الاصابع عبر الزمن أو بفعل بعض المهن اليدوية، أو تأثير التوتر على نبرة الصوت، وتشابه أشكال أوجه التوائم , لهذا فإن هذا النوع من التوقيع الالكتروني نادر الاستعمال عبر شبكات الانترنت الالكترونية[112].

---

[110] عصماني ليلى ، المرجع السابق ،ص218.

[111] نضال سليم برهم ،أحكام عقود التجارة الالكترونية ،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ،د س ،ص252.

[112] نضال سليم برهم , المرجع السابق , ص 253 .

4. التوقيع الالكتروني الرقمي:

يقوم هذا التوقيع على وسائل التشفير الرقمي الذي يعتمد على خوارزميات أو معادلات حسابية رياضية لضمان سرية المعلومات والاتصالات بطريقة آمنة عبر تحويله إلى شكل غير مفهوم إلا من صاحب العالقة , حيث يتم التوقيع الالكتروني باستعمال مفتاح معين لتشفير الرسالة الالكترونية، ثم يعمد مستقبل تلك الرسالة إلى فك التشفير بمفتاح آخر للحصول على المعلومات المرسلة، فإذا ظهرت الرسالة بعد فك التشفير بصورة واضحة ويقوم هذا التوقيع الالكتروني الرقمي على استعمال تقنية مقروءة، و يكون توقيع المرسل صحيحا بمفتاحين، أحدهما عام والثاني خاص، هما عبارة عن بيانات معلوماتية رقمية متسلسلة ضخمة فيتم استعمال المفتاح الخاص من صاحب التوقيع الالكتروني، أما المفتاح العام فيمكن استعماله من الجميع للتأكد من موثوقية التوقيع والتأكد من هوية وشخصية الموقع [113].

5. التوقيع بالقلم الالكتروني :

يتم هذا التوقيع باستخدام القلم الالكتروني الذي يمكن مستخدمه من التوقيع على شاشة الكمبيوتر بشكل مباشر عن طريق برنامج حاسوبي حيث يحتفظ في البداية بالتوقيع الشخصي للمستخدم ويخزن بياناته الخاصة من صحة التوقيع فيطابق بين هذا التوقيع والتوقيع المخزن لديه ويتجسد التوقيع بالقلم الالكتروني بحركة اليد للموقع باستخدام القلم الالكتروني الذي يتم تشفيره الكترونيا و استرجاعه للمقارنة بينه وبين التوقيع الذي يجريه ثم يتم استخدام للقلم الالكتروني عند قيامه بأية معاملة الكترونية .

. الفرع الثاني : ضمانات التصديق على التوقيع الإلكتروني :

يمثل إصدار شهادات التصديق على التوقيع الالكتروني من أهم الوظائف المسندة إلى جهات التصديق الالكتروني، والتي تمنح كضمانة هامة لإثبات الوثائق والمحررات التي يقوم بها الموقع، غير أن هذه

الشهادة ورغم كونها حق للموقع فهي ترتب عليه التزامات و مسؤولية نص عليها المشرع بمقتضى قانون 15-04. و ذلك لكفالة الحماية و كضمان ممنوح للتصديق على التوقيع الالكتروني من التلاعبات وهو ما سنفصل فيه :

البند الاول : الالتزامات كضمان على التصديق الإلكتروني :

1 : إلتزامات على عاتق صاحب شهادة التصديق الإلكتروني للوثائق :

[113] نضال سليم برهم ،المرجع السابق , ص 253

يمثل إصدار شهادات التصديق الالكتروني على الوثائق من أهم الوظائف المسندة إلى جهات التصديق الالكتروني، والتي تمنح كضمانة هامة لإثبات المعاملات التي يقوم بها الموقع، غير أن هذه الشهادة ورغم كونها حق للموقع فهي ترتب عليه التز امات نص عليها المشرع بمقتضى قانون 15-04.

***إلتزام صاحب الشهادة بإعلام جهة التصديق الإلكتروني بأي تغيير يطرأ على البيانات:**

يمنح مؤدي خدمات التصديق الالكتروني شهادة تصديق للموقع ، هذه الاخيرة تتضمن عدة بيانات اشترط القانون توافرها ، وألزم مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بالتأكد من صحتها وفي مقابل ذلك يلتزم الموقع بإخطار هذه الجهات بأي شك في سرية المعلومات ، أو تغيير في البيانات الواردة بها ما يجعلها غير مطابقة للمعلومات الاصلية بالشهادة ، وذلك من أجل العمل على إلغاء شهادة التصديق الالكتروني [114]

***الالتزام بسرية البيانات:**

تتضمن شهادة التوقيع الالكتروني الموصوفة جملة من البيانات، والمنصوص عليها قانونا ،هذه الاخيرة ونظرا لأهميتها وشخصيتها فقد ألزم المشرع الشخص الذي منحت له الشهادة بالمحافظة على سرية وخصوصية ما تحتويه، بل وجعل منه المسؤول الوحيد عن ذلك وفي هذا الصدد يلتزم صاحب شهادة التصديق الالكتروني أن يبلغ عن أي حالة شك تتعلق بهذه المعلومات حتى يقوم مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بإلغائها .

وفي جميع الاحوال فان إلغاء شهادة التصديق الالكتروني أو انتهاء صالحيتها يمنع صاحبها من استعمال البيانات الواردة بها و والتوقيع أو التصديق عليها من طرف مؤدي خدمات تصديق أخر[115] .

*** التزام صاحب شهادة التصديق الالكتروني بحدود استعمال الشهادة:**

يتم إصدار شهادات التصديق الالكتروني لفائدة الموقع من أجل استخدامها في الغرض الذي منحت

لأجله والذي يتم ذكره ضمن البيانات الاجبارية الواجب توافرها في شهادة التصديق الالكتروني وعليه يجب على صاحب شهادة التصديق الالكتروني أن يلتزم باستعمال الشهادة الممنوحة له في إطار الغرض الاساسي الذي أصدرت لأجله وعدم تعدي تلك الحدود [116].

[114] المادة 61قانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، السابق دكره.

[115] . لمادة 61 /02 قانون 15-04، المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، السابق دكره.

[116]. المادة 03/15 قانون 15-04، المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين. ، السابق دكره

2 : التزامات مؤدي خدمات التصديق الالكتروني :

في إطار المهام المسندة لجهات التصديق الالكتروني ، فان هذه الاخيرة تتحمل التزامات نص عليها قانون 04.15 والتي يمكن حصرها فيما يلي:

* : التزام مؤدي خدمات التصديق الالكتروني المتعلق بوقف نشاطه :

تخضع مهمة تأدية خدمات التصديق الالكتروني إلى شروط إدارية نصت عليها القوانين، والتي تتمثل أساسا في وجوب الحصول على ترخيص لمباشرة خدمات التصديق الالكتروني.

وبعد الحصول على الترخيص من السلطة الاقتصادية المختصة، يباشر مؤدي خدمات التصديق الالكتروني مهامه بصفة قانونية ، وقد يحدث إن يرغب مؤدي هذه الخدمات بالعزوف والتوقف عن أدائها لأي سبب كان ،ومن منطلق الحيطة والحذر فقد رتب القانون في ذمة مؤدي خدمات التصديق الالكتروني الراغب في التوقف عن هذه المهمة التزاما يتمثل في إعلام السلطة بذلك وفقا للأجلال المحددة لسياسة التصديق ، ووفقا لأحكام سياسة التصديق الخاصة بالسلطة الاقتصادية المتعلقة باستمرارية الخدمة ، أين تقوم هذه السلطة بسحب الترخيص منه .

كما قد يوقف مؤدي خدمات التصديق الالكتروني عن مزاولة خدماته تبعا لأسباب تخرج عن إرادته، ويلزم هذا الاخير في هذه الحالة أيضا بإعلام السلطة الاقتصادية بتوقفه عن نشاط التصديق الالكتروني حتى تتمكن هذه الاخيرة من إلغاء الشهادات التي أصدرها بعد دراسة أسباب التوقف .

وإذا توقف مؤدي خدمات التصديق الالكتروني عن أداء خدماته لأسباب لا يد له فيها، فانه يلتزم باتخاذ التدابير الازمة لحفظ المعلومات المرتبطة بشهادات التصديق الالكتروني الموصوفة الممنوحة له[117]

* التزام مؤدي خدمات التصديق الالكتروني المتعلقة بشهادات التصديق الالكترونية

في إطار تأدية خدمات التصديق الالكتروني، وتبعا لجملة المهام المسندة لمؤدي خدمات التصديق والتي تعد شهادات التصديق أهمها ،فقد نص المشرع الجزائري من خلال قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين على عدة التزامات تتعلق بهذه الشهادة والتي يلزم مؤدي خدمات التصديق الالكتروني باحترامها و أخذها بعين الاعتبار أثناء تأدية مهامه خاصة وان الاخلال بها يترتب عليه مسؤولية قانونية ، وتتمثل هذه الالتزامات فيما يلي:

[117]. المادة 62 قانون 15-04، المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين. ،السابق دكره

1:الالتزام بإصدار شهادات تصديق الكتروني موصوفة :

يعمل مؤدي خدمات التصديق الالكتروني على إصدار شهادات تصديق الكتروني موصوفة تؤكد هوية الموقع وتضمن صحة توقيعه ، ولما كانت غاية الافراد من اللجوء إلى جهات التصديق الالكتروني هي إسباغ طابع الثقة والسرية على رسائلهم الالكترونية لدفع الغير إلى التعاقد معهم بعد التحقق من هويتهم ، والتزام مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بإصدار هذه الشهادات هو التزام بتحقيق نتيجة[118]

وقد كلف قانون 15-04 مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بتسجيل وإصدار ومنح وإلغاء شهادات التصديق الالكتروني وفقا لسياسة التصديق التي تنظم ذلك.

2 :التزام مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بالتحقق من البيانات والحفاظ على سريتها :

من اجل إصدار شهادات التصديق الالكتروني يعمل مؤدي خدمات التصديق على جمع المعلومات والبيانات اللازمة لذلك ، وهنا يثبت التزام هذا الاخير بجمع المعلومات الضرورية فقط دون البيانات الشخصية إلا إذا حصل على إذن صريح من المعني بذلك , كما يلتزم مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بالحفاظ على البيانات المقدمة من الاشخاص المصدر لهم شهادات التصديق ، بحيث يتحقق مؤدي خدمات التصديق الالكتروني من بيانات إنشاء التوقيع مع بيانات التحقق منه .[119]

ويلزم القانون مؤدي خدمات التصديق الالكتروني الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات التي بحوزته والمستعملة في شهادة التصديق الالكتروني الموصوفة ، ونظرا لأهمية هذه البيانات الشخصية لكل شخص وما تكتسيه من حماية قانونية ، فان التزامات مؤدي خدمات التصديق الالكتروني المتعلقة بهذه البيانات هو التزام ببذل العناية اللازمة والمعقولة .

ويلتزم كذلك مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بمسك سجل يدون فيه هوية الاشخاص المعنوية ، وصفة ممثليهم القانونيين فيما يتعلق بشهادات التصديق الالكتروني الموصوفة على نحو يمكنهم من تحديد هوية الشخص الطبيعي عند كل استعمال للتوقيع الالكتروني.

3 ـالالتزام بإلغاء شهادات التصديق الالكتروني :

يجب على مؤدي خدمات التصديق الالكتروني أن يعمل على إلغاء شهادة التصديق الالكتروني طبقا للآجال التي تحددها سياسة التصديق ، سواء كان الالغاء بناءا على طلب صاحب الشهادة أو بتوافر احد

---

[118]. المادة 01/59 قانون15-04 ، المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين،السابق دكره.

[119]. مادة 43/ 01 قانون 15-04، المتعلق بالتوقيع والتصديق الاكترونيين،السابق دكره

حالاته المنصوص عليها قانونا ، إذ تلغى شهادة التصديق الالكتروني الموصوفة إذا تم صدورها بناءا على معلومات خاطئة أو مزورة ، أو طرا على بياناتها تعديل جعلها غير مطابقة للواقع وسياسة التصديق الالكتروني ، كما تلغى الشهادة في حال وفاة صاحبها إن كان شخصا طبيعيا أو تم حله إن كان شخصا معنويا

وتبعا لهذا الالتزام فانه يترتب عدة التزامات فرعية أهمها: التزام مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بإخطار صاحب الشهادة بالإلغاء والذي يسري الاحتجاج به من تاريخ نشره وفقا لسياسة التصديق الالكتروني.

4-الالتزام بالتأمين :

نصت المادة 60 من قانون 15-04" يتعين على مؤدي خدمات التصديق الالكتروني ان يكتتب عقود التأمين المنصوص عليها في سياسة التصديق الالكتروني للسلطة الاقتصادية ." يقوم مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بإبرام عقود التأمين على المخاطر التي من شأنها أن تلحق أضرارا بأصحاب التواقيع الالكترونية الموثقة أو الغير المعول على شهادات التصديق الالكتروني الموصوفة ، من خلال إبرام عقود تأمين مع شركات تأمين لتغطية المخاطر المعلوماتية ، والتي غالبا ما تتم دراستها مسبقا اعتمادا على دراسات دقيقة قبل إبرام عقود التامين .

وفي جميع الاحوال يؤدي مؤدي خدمات التصديق الالكتروني التزاماته تحت تدقيق ورقابة السلطة الاقتصادية وذلك وفقا لسياستها ودفتر الاعباء الذي يحدد شروطها وهو مقتضى المادتين 51و52 قانون 15 .04 ، أين يترتب على الاخلال بهذه الالتزامات مسؤولية قانونية [120].

البند الثاني : المسؤولية كثاني ضمان على التصديق الالكتروني :

تعمل جهات التصديق الالكتروني على تعزيز الثقة بين أطراف التعامل الالكتروني و الحفاظ على حقوقهم وضمان مصداقية تصرفاتهم الالكترونية من خلال القيام بالتزاماتها على أكمل وجه ، هذه الالتزامات وان كانت لا تطرح أي إشكال باعتبار أن المشرع قد نظمها بموجب نصوص قانونية خاصة ، فان الامر مختلف عند الحديث عن مسؤولية جهات التصديق الالكتروني في مجال مخالفتها لهذه الالتزامات سواء تعلق الامر بجهات التصديق الالكتروني في مجالها العام أو في قطاع العدالة كأحد واهم المجالات التي اعتمدت سياسة التصديق في خدماتها ، إذ يبقى الغموض يعتريها خاصة في ظل حداثة الطابع الالكتروني ، وبالتالي ترجع أسس تنظيم أحكام المسؤولية لهذه الجهات إلى القواعد العامة فيما لم ينظمه نصوص خاصة , والقواعد العامة في القانون المدني الجزائري تقيم المسؤولية عن كل إخلال بالالتزامات القانونية ، هذه المسؤولية وان

[120]. المادة 46 قانون 15-04، المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين. ،السابق دكره

كانت تختلف باختلاف الالتزام المخل به ، إلا أن نطاقها لا يخرج عن أنواع ثالثة وهي : المسؤولية المدنية والمسؤولية الجزائية والمسؤولية الادارية .

اولا : المسؤولية المدنية لجهات التصديق الالكتروني :

وهذه المسؤولية تنقسم الى :

1 : المسؤولية العقدية لمؤدي خدمات التصديق الالكتروني : إنقيام المسؤولية العقدية تتطلب توافر ثلاثة أركان : الخطأ العقدي ، الضرر، وعلاقة السببية.

أ : الخطأ العقدي :

وتتم عملية التصديق الالكتروني من خلال عقد يتم إبرامه بين جهات التصديق الالكتروني والموقع كمستخدم لخدمة التصديق والذي يشترط فيه أن يكون صحيحا يتوافر على الاركان العامة لكل عقد من رضا ومحل وسبب والخطأ العقدي في قانون 15-04 يتحقق بمخالفة مؤدي خدمات التصديق الالكتروني المنصوص عليها بهذا القانون، حيث أن مؤدي خدمات التصديق الالكتروني يلتزم بإصدار شهادات تصديق الكترونية موصوفة وهو التزام بتحقيق نتيجة ، فإذا ما أخل هذا الاخير بالتزامه يعتبر ذلك خطأ منه يلزمه بتعويض المتضرر .وفي هذا الصدد يكون مؤدي خدمات التصديق الالكتروني الذي سلم الشهادة مسؤولا عن الضرر الذي يلحق بأي جهة أو شخص طبيعي أو معنوي اعتمد على شهادة التصديق الالكتروني الموصوفة فيما يخص :

. صحة البيانات الواردة في الشهادة وبالتاريخ الذي منحت فيه ، ووجود كافة البيانات الواجب توافرها في الشهادة , فاذا كان مؤدي خدمات التصديق الالكتروني ملزما بإلغاء شهادة التصديق الالكتروني توافرت فيها احد حالات الالغاء ، ولم ينفذ التزامه ما الحق ضررا بأي هيئة أو شخص طبيعي أو معنوي اعتمدوا على هذه الشهادة ، ومنه يعد هذا الاخلال خطا عقدي من مؤدي خدمة التصديق الالكتروني[121].

أما قانون 15-03 فانه يلزم وزارة العدل بضمان الاعتماد على ترتيب الكتروني مؤمن من أجل التحقق من هوية الشخص المرسل إليه وكافة المعلومات التي تحتويها ،وكل إخلال بهذا الالتزام بسبب الاهمال أو عدم بذل عناية الكافية من اجل تحقيق ذلك يعد خطأ منها .

[121]. سمير دحماني ،التوثيق في المعاملات الالكترونية دراسة مقارنة،مذكرة لنيل الماجستير، تخصص قانون. الاعمال جامعة مولود معمري ، تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 ،ص 118 .

ب :الضرر :

بالرجوع إلى قانون 15-04 فهو يشترط لقيام مسؤولية مقدمي خدمات التصديق الالكتروني أن يتحقق ضرر بأحد الهيئات أو أي شخص نتيجة لخطا مؤدي خدمات التصديق يوجبه بالتعويض اما قانون 15-03 فتنص المادة 08 "تتحمل وزارة العدل اتجاه الاشخاص الذين صدقت على توقيعهم المسؤولية القانونية المتعلقة بالشهادات التي تصدرها.

ج: علاقة السببية بين الخطأ والضرر:

وطبقا لذلك يكون مؤدي خدمات التصديق الالكتروني مسؤولا عن خطئه الذي الحق ضررا بصاحب الشهادة إذا كان الضرر ناتج مباشرة عن خطأ مؤدي خدمات التصديق بسبب إخلاله بالتزاماته المحددة قانونا و يقع عبء إثبات انتفاء العلاقة بين الخطأ .

والضرر على مؤدي خدمات التصديق الالكتروني من خلال إثبات عدم إهماله، أو اثبات السبب الاجنبي وهي ذات العلاقة التي يجب توافرها لقيام مسؤولية مقدمي خدمات التصديق الالكتروني بوزارة العدل [122]، أي يحب أن يكون الضرر الذي لحق بالموقع نتيجة لخطأ الوزارة المتمثل في الاخلال بالتزاماتها

2 : المسؤولية التقصيرية لجهات التصديق الالكتروني :

وقيام المسؤولية التقصيرية تتطلب توافر ثلاث عناصر و علاقة السببية بينهم [123].

أ. الخطأ:

وإذا كان قانون 15-04 يلزم مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بوقف وإلغاء العمل بشهادة التصديق الالكتروني عند توافر أسباب ذلك ، واخل هذا الاخير بالتزامه ، وترتب على ذلك ضرر بالغير الاجنبي عن العلاقة التعاقدية ، فان مؤدي خدمات التصديق الالكتروني يلزم بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالغير.

---

[122] محمدي بوزينة ، مداخلة بعنوان "الاطار القانوني لمقدمي خدمات التصديق الالكتروني في القانون الجزائري " ، ملتقى وطني حول الاطار القانوني للتوقيع والتصديق الالكترونيين بالجزائر ، جامعة بوسعادة ، الجزائر، بتاريخ 12و13 جانفي 2016 ،ص10.

[123] بالرجوع إلى القانون المدني الجزائري فقد قسم المسؤولية التقصيرية إلى أنواع : "المسؤولية عن أفعال الشخصية ، والمسؤولية عن فعل الغير ، والمسؤولية عن الاشياء ، وبما أن جهات التصديق الالكتروني تتحمل مسؤولية تقصيرية بمجرد توافر الاركان السابقة ، فان مسؤولية هذه الاخيرة قد تنشأ في أي صورة من الصور الثلاث في القواعد العامة ".

ب . الضرر :

حيث أن الغير الذي أصابه ضرر بسبب اعتماده على شهادة التصديق الالكتروني الموصوفة يرتب مسؤولية مؤدي خدمات التصديق ويلزمه بالتعويض ، عن تلك الاضرار طالما أنها نشأت عند استعمال شهادة التصديق الالكتروني من طرف الغير الذي غالبا ما يدخل في المعاملات الالكترونية وترتب أثارا مالية خطيرة في حقه و وهو مقتضى المادة 53 من قانون 15- 04 , و الضرر هنا قد يكون ماديا يصيب المضرور في أحد الحقوق التي يحميها القانون سواءا في ماله أو جسده ، أو في مصلحة مشروعة ، وقد يكون معنويا يمس المضرور في مشاعره أو شرفه أو عقيدته.

ج . العلاقة السببية :

إلى جانب الخطأ والضرر يتطلب القانون توافر العلاقة بينهما ، أي يجب أن يكون الخطأ الذي يرتكبه مؤدي خدمات التصديق الالكتروني نتيجة اخلاله بأحد التزاماته القانونية هو السبب المباشر في حدوث الضرر ، وذلك طبقا للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية وإلا انعدمت مسؤوليته .

ثانيا : المسؤولية الجنائية لجهات التصديق الالكترو ني :

تحمل جهات التصديق الالكتروني مسؤولية جنائية عن عدم احترامها لشروط ممارسة خدمة التصديق الالكتروني أو اخلاله بواجباته وقد نظم المشرع الجزائري المسؤولية الجزائية لمؤدي خدمات التصديق الالكتروني من خلال [124]:

1: جرائم الماسة بنشاط التصديق الالكتروني :

أخضع المشرع الجزائري تأدية خدمات التصديق الالكتروني إلى ترخيص إداري بموجب المرسوم رقم 07 162-وهو ذات الشرط الذي يتطلبه قانون 15-04 من خلال نصوص المواد من 33- 40 ، إذ يترتب على منح الترخيص جملة من الالتزامات على عاتق مؤدي هذه الخدمات يؤدي اخلاله بهذه الالتزامات مسؤوليته الجزائية وذلك في حال :

-عدم إبلاغ السلطة الاقتصادية بالتوقف عن نشاطه :

[124] محمدي بوزينة ، المرجع السابق، ص 13 .

نص قانون 15-04 على أنه "يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة واحدة وبغرامة مالية من 200 ألف دج إلى مليون دج كل مؤدي خدمات التصديق الالكتروني أخل بالتزاماته في إعلام السلطة الاقتصادية بالتوقف عن نشاطه في الآجال المحددة في المادة 58 و 59 من هذا القانون[125]

-جريمة ممارسة نشاط التصديق الالكتروني دون ترخيص أو بعد سحب الترخيص :

تقوم هذه الجريمة على ركن مادي يتمثل في تقديم خدمات التصديق الالكتروني دون الحصول على ترخيص بذلك ، أو بعد سحب الترخيص[126] ، ولا يشترط في هذه الجريمة أن يتحقق الضرر باعتبار أنها جريمة شكلية تقوم بمجرد توفر القصد الجنائي العام، أما الركن المعنوي يتمثل في علم مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بسلوكه المجرم واتجاه إرادته إلى إحداثه رغم ذلك وهو ما نصت عليه المادة 65 قانون15-04 المتضمن التوقيع والتصديق الالكترونيين و عقوبتها الحبس من سنة الى 3 سنوات وغرامة مئتي ألف دج الى مليوني دينار أو احد العقوبتين للشخص الطبيعي وتضاعف الغرامة 5 مرات بالنسبة للشخص المعنوي وتضيف المادة 72 عقوبة أخرى تتمثل في مصادرة التجهيزات المستعملة في ارتكاب الجريمة .

. جريمة عدم تحديد هوية طالب شهادة التصديق الالكتروني:

يشترط القانون وطبقا للمادة 15 توافر جملة من الشروط في شهادة التصديق الالكتروني ومن بينها وجوب ذكر اسم الموقع أو اسمه المستعار الذي يسمح بتحديد هويته ، ويعتبر التحقق من توافر هذه البيانات التزاما على عاتق مؤدي خدمات التصديق الالكتروني وكل اخلال بهذا الالتزام يعد خطأ يرتب مسؤوليته الجزائية . ويعاقب على هذه الجريمة بالحبس من شهرين إلى 3 سنوات و غرامة مالية من 20 ألف دج إلى 200 ألف أو بإحدى العقوبتين كل من تخلى عمدا عن القيام بهذا الالتزام .

جريمة الاخلال بسرية بيانات شهادة التصديق الإلكتروني :

اذا ما اخل مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بذلك سواء بسبب إهمال منه او قام بإفشاء هذه البيانات مع علمه بتجريم ذلك فانه يعد مرتكبا لهذه الجريمة ويعاقب عليها بالحبس من 3 اشهر الى سنتين وغرامة مالية من 20الف إلى مليون دج , أو بإحدى هاتين العقوبتين[127] .

---

[125]. المادة67 من قانون 15-04، المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين،السابق دكره.

[126] صالح شنين، مداخلة بعنوان" المسؤولية الجنائية لمؤدي خدمات التصديق الالكتروني في التشريع الجزائري "،ملتقى حول الاطار القانوني للتوقيع والتصديق الالكترونيين بالجزائر ، كلية الحقوق ،جامعة شريف مساعدية ، سوق أهراس. ،2016 , ص 4 .

[127] . المادة 70 قانون15-04المتضمن التوقيع والتصديق الالكترونيين. ،السابق دكره

جريمة الجمع والاستغلال الغير مباشر للبيانات الشخصية:

تقوم مسؤولية مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني إذا خالف القانون الذي يلزمه بجمع المعلومات الضرورية لإصدار شهادة التصديق الالكتروني دون البيانات الشخصية إلا في حالة الموافقة الصريحة من المعني بالأمر وفي جميع الأحوال يتم جمع المعلومات لغرض محدد قانونا، وفي هذه الحالة يعاقب بالحبس من 3 أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية من مئتي ألف دج إلى مليون دج أو بإحدى هاتين العقوبتين [128]

ثالثا : المسؤولية الإدارية كضمانة للتصديق على التوقيع الالكتروني :

نص القانون على جملة من العقوبات المالية والادارية التي تتحملها جهات التصديق الالكتروني نتيجة لمخالفة أحكام سياسة التصديق الالكتروني ، حيث يعاقب مؤدي خدمات التصديق الالكتروني بغرامة مالية تتراوح بين200000 دج و 5000000دج عند مخالفته لأحكام دفتر الأعباء أو سياسة التصديق [129]، ويتم اعذاره بالامتثال لالتزاماته في مهلة تتراوح بين 8 أيام و30يوما ، ويبلغ هذا الأخير بمختلف الإجراءات المتخذة ضده لتبرير مخالفته وفي حالة عدم امتثال مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني للإعذار الموجه له ، يمكن للسلطة الاقتصادية أن تسحب منه الترخيص وإلغاء الشهادات التي أصدرها [130]

[128]. المادة 71 قانون 15-04 المتضمن التوقيع والتصديق الالكترونيين، السابق دكره.

[129] . المادة 64 قانون 15-04 ، المتضمن التوقيع والتصديق الالكترونيين . ، السابق دكره

[130]المادة 65 قانون 15-04 المتضمن التوقيع والتصديق الالكترونيين، السابق دكره.

الفصل الثاني:

الإطار الاجرائي للدعوى الادارية الالكترونية

نظرا للأهمية التقاضي الالكتروني وما يتمتع به من خصائص، ارتأت الدول انتهاجه كبديل على نظام التقاضي التقليدي، رغم الاختلاف في المراحل التي وصلت إليها في تطبيق هذا النظام في مرفق التقاضي، خاصة في ظل اقتصار الدول على تطبيقه في الدعاوى المدنية والتجارية دون غيرها من الدعاوى كالدعوى الادارية، ومن جهة أخرى اقتصار بعض الدول في نطاق نظام التقاضي الالكتروني على إجراءات رفع الدعوى دون الاجراءات الاخرى في التقاضي[131] .

وهو ما يدفعنا إلى البحث في مفاهيم إجراءات تقديم الدعوى أمام القضاء الاداري الالكتروني، وإسقاط هذه المفاهيم على الخصائص التي تتميز بها الدعوى الادارية من حيث إجراءات رفع الدعوى وما يتضمنه هذا الاجراء من متطلبات عريضة الدعوى ومرفقاتها.

و كغيرها من الدول الاجنبية و العربية فقد دأبت الجزائر في السير قدما نحو تطوير مرفق القضاء على نحو عام، والقضاء الإداري على نحو خاص من خلال إدخال وسائل الاتصال الحديثة في بعض إجراءات التقاضي أمام جهات القضاء الاداري بكل درجاته[132]، وفي سبيل ذلك اصدرت بعض القوانين السابق التطرق اليها التي تؤطر ذلك كجواز التبليغ لأطراف الدعوى بالوسائل الإلكترونية التي لها ذات قيمة التبليغ التقليدي، وامكانية رفع الدعوى الإدارية بواسطة الوسائل الإلكترونية .

فالنظام القضائي الإلكتروني له انعكاس إيجابي على العملية القضائية ككل؛ حيث يتضمن تطبيق فكرة المحكمة الإلكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطويعها لمصلحة القضاء وتهيئة وسائل حديثة تمكن أصحاب الشأن من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها وحضور أطراف الدعوى أو وكلائهم الجلسات وتقديمهم أدلة الإثبات والترافع وتدوين كافة الإجراءات[133] من خلال مباشرة المحاكمات بصورة عامة والحصول على قرار الحكم وتنفيذه وكل ذلك بوسائل تختلف عن الوسائل المستخدمة بطرق تقليدية.

فما مدى إمكانية تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني على التقاضي الإداري، ومدى امتداد ذلك بداية من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم الإداري، وهل تحققت ضمانات المحاكمة العادلة عبر هذا النظام على كافة إجراءات التقاضي الإداري وهو ما سنصل اليه في ختام هذا الفصل.

---

[131] يونس عرب، موسوعة القانون و تقنية المعلومات –قانون الكمبيوتر–، ط1، منشورات اتحاد المصارف العربية، 2001، ص45.

[132] .زعزوعة نجاة، بن قلة ليلى، المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، العدد02، المجلد 04 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة افلو، 2021 ، ص99

[133] محمد عشبوش ، محمد رايس ، تطبيق الوساطة الإلكترونية المدنية في إطار التقاضي عن بعد ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،المجلد8 , العدد 03 ,2021 ,ص 71 .

أيضا هذا الموضوع قد أثار اشكاليات عملية كالمواجهة بين الخصوم وسماع الشهادة في التقاضي الإلكتروني وما يثيره الشهود والتثبت من شخصيتهم وتوثيقها بواسطة الوسائل الإلكترونية من صعوبات خاصة في الدول التي مازالت تعاني من ضعف تدفق الانترنت[134]، وكذلك امكانية تحقيق مبدأ علانية الجلسات وتوثيق كافة المعلومات المتعلقة بالدعوى من عدم تزوير بعض المستندات الإلكترونية وتوثيق كافة مراحل الدعوى الإدارية الإلكترونية

محاولة متواضعة منا حاولنا الاجابة على هذه التساؤلات اعتمادا منا على تجربة الدول السباقة لهذا المجال دونما تقليص للدور الفعال الذي تقوم بها الجزائر لرقمنة جميع قطاعات الدولة عامة والعدالة خاصة

. المبحث الاول :

مباشرة الدعوى الادارية الإلكترونية

إذا كانت الدعوى الإلكترونية هي الوسيلة التي يلجأ من خلالها صاحب الحق في طلب الحماية القضائية لحقوقه عبر الوسائط الإلكترونية؛ فإن إقامة هده الدعوى تتطلب الالتزام بالنصوص القانونية التي ترسم لصاحب الحق الطريق لرفع الدعوى أمام القضاء بما معناه، تطبيق النصوص القانونية الخاصة بإجراءات رفع الدعوى الورقية " التقاضي التقليدي " من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة " " القضاء الالكتروني " [135].

هذا و إن حق التقاضي مكفول للجميع بموجب القوانين والدستور، وقد حرص المشرع على ضمان هذا الحق،[136] حيث يلجأ صاحب الحق إلى المحكمة لنيل الحماية القضائية أو للمطالبة بحق لها , فهو حق محمي دستوريا فقد نصت المادة 177 على أنه: "يحق للمتقاضي المطالبة بحقوقه أمام الجهات القضائية، و يمكنه أن يستعين بمحام خلال كل الاجراءات القضائية ."و في المقابل نصت المادة الثالثة من قانون الاجراءات المدنية و الادارية في فقرتها الاولى على أنه "يجوز لكل شخص يدعي حقا، رفع دعوى أمام القضاء للحصول على ذلك الحق أو حمايته[137]."

---

[134] رجمان نسيمة ، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية ، مجلة الدراسات القانونية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ،جامعة يحيى فارس المدية ، جوان 2019 ، ص15 .

[135] يوسف سيد سيد العوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، المرجع السابق، ص 29 ، حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، " نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي" ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد السابع، العدد الاول. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة حسيبة بن بوعلي، ، الجزائر، 2021 ،ص 111.

[136] يوسف دلاندة، الوجيز في شرح الاحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية وفق قانون الإجراءات المدنية و الادارية الجديد، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008 ،ص7

[137] القانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية، ج.ر العدد 21 ، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2008 ،سريان هذا القانون سنة بعد نشره في الجريدة الرسمية، الجزائر، 2008 .المعدل و المتتم في 22-13

والدعوى القضائية لا تبدأ إلا بالمطالبة القضائية، أي بتقديم المدعي طلبا للقضاء يستعمل في حقه في التقاضي، ويكون استعمال المدعي لهذا الحق رفعا للدعوى أمام القضاء لنظر فيها.

و تمر العملية الاجرائية للتقاضي الالكتروني في المادة المدنية بعدة مراحل [138]، فالأولى بداية من تسجيل الدعوى الالكترونية عبر الموقع الالكتروني للمحكمة ثم تسديد مصاريف الدعوى عن طريق وسائل الدفع الالكتروني. ,تليها مرحلة التبليغ التي تتم بطريقة إلكترونية و هنا تنعقد الخصوصية القضائية التي تعد مجموعة من الاعمال الاجرائية تتخذ للحصول على حماية القضاء، و هذه الاعمال مختلفة ومتعددة كونها تهدف إلى الحصول على حكم في موضوع الخصومة ، و تكون إجراءات سير الجلسة عن بعد أي تكون بوسائل إلكترونية، فيتم تسجيل كل مجريات الجلسة و ما دار بين الخصوم من تقديم عرائض و مذكرات و وثائق و مرافعات إلكترونيا و حفظها على دعامات إلكترونية، حتى يتمكن القاضي من سماعها و تسبيب أحكامه .و حضور أطراف الخصومة و دفاعهم لا يتطلب أن يكون حضوريا و إنما يتم خلال وسائل تقنية عبر شبكة الانترنت، لان المطلوب منهم تقديم المذكرات و الوثائق إلكترونيا عبر بوابة المحكمة الالكترونية [139].

و عليه فما سنحاول معالجته في هذا المبحث الاجراءات الخاصة للدعوى الادارية الالكترونية و ما تمتاز به عن نظيرتها الدعوى الادارية التقليدية و كيف تسير الاجراءات فيها للحصول نهاية على الحكم محل المطالبة القضائية و تنفيذه و ذلك بالاعتماد على تجارب الدول الرائدة و التي سبقت الجزائر في هذا المجال العربية منها و الأوربية و حتى الامريكية و بالطبع كل ذلك مع تبيان موقف المشرع الجزائري حول هذه الالية .

المطلب الأول: قيد الدعوى الادارية و دفع الرسوم باستعمال الوسائل الالكترونية

لا تختلف الخصومة القضائية التقليدية عن الالكترونية إلا من حيث الوسيلة المستخدمة فالخصومة التقليدية تتم بواسطة محررات ومستندات ورقية أما الخصومة الالكترونية فتتم بواسطة محررات الكترونية.

وكما في الخصومة التقليدية تستلزم توافر عناصر معينة وهي كالاتي :

. أن يكون هناك مدعي يرفعها للقضاء وأن يتبع إجراءات معنية حددها القانون

. وجود حق معتدى عليه موضوع الخصومة

[138] . يوسف سيد سيد العوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية , المرجع السابق , ص35 .

[139] . حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، المرجع السابق، ص 173.

. أن يكون للخصومة سبب وسند قانوني فالخصومة القضائية الالكترونية يتم برفع دعوى تسمى الدعوى الالكترونية[140].

بـادئا كان لازما الوقوف على تعريف الدعوى الادارية الالكترونية و انواعها :

فعرفها جانب من الفقه بأنها: "مجموعة من الاجراءات المعاصرة التي تتخذ معا للحصول على حكم قضائي بمعنى أن تتخذ جميع الاجراءات في وقت واحد، فتبدأ بطلب يقدم إلى القاضي الالكتروني يشمل جميع الاجراءات التي يجب أن تشملها الخصومة بداية من الطلب القضائي، و المواد القانونية التي يطلب تطبيقها على النزاع، وتحديد المدعي و مكانه، و المشكلة الواقعة المرتبطة بالمسألة المطروحة على القاضي، وتدمج جميع هذه الطلبات وتقدم في مرحلة واحدة، و يتم إدخالها بإجراء واحد يسمى مرحلة الادخال.[141]

فالملاحظ من هذا التعريف أنه لم يعط تعريفا للدعوى الالكترونية وإنما اكتفى بذكر مجموعة من الاجراءات المعاصرة المتخذة للحصول على حكم قضائي والمقصود بكلمة معاصرة أنها معايشة الحاضر و مواكبة التطور العلمي و التقني ووسائل الاتصال الحديثة[142].

و في تعريف آخر اعتبرت الدعوى الالكترونية أنها: "الاسلوب الحديث للجوء إلى القضاء عبر الوسائل الالكترونية، و باستخدام الحاسوب و الانترنت، لغرض تحديث العدالة و إدارة مرفق القضاء، عن طريق نقل بيانات عريضة الدعوى من حاسوب إلى آخر عبر الشبكة، بدلا من الاعتماد على الاوراق، لتسهيل الاجراءات و تقليل التكاليف و النفقات، و تحقيق التقاضي المعصرن المتسم بسمة العصر الحالي أي عصر تكنولوجيا المعلومات[143]"

---

[140] . المادة 13 ق إ.م.إ. " لا يجوز لاي شخص التقاضي ما لم تكن له صفة، و له مصلحة قائمة أو محتملة يقرها القانون، يثير القاضي تلقائيا انعدام الصفة في المدعي أو في المدعى عليه .,و يقصد بالصفة تلك العالقة المباشرة التي تربط أطراف الدعوى مدعيا كان أو مدعى عليه و هذا ما يستشف من نص المادة 13 قانون إ.م.إ. أما المصلحة تعني الهدف المتوخي من طرح النزاع أمام العدالة، و هذه المصلحة قد تكون حالة أي قائمة قبل طرح النزاع أو أثناء طرحه أو محتملة أي يمكن أن تتحقق إثر المطالبة القضائية على أن تكون قانونية. أما الاهلية هي صلاحية الشخص لمباشرة إجراءات التقاضي...

[141] . داديا تميل سليمان، الاطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية 20 الحقوق، جامعة صالح الدين، العراق، 2012 ،ص93

[142] . داديا تميل سليمان، المرجع نفسه , ص 99 .

[143]. داديا تميل سليمان، المرجع نفسه , ص 99 .

بينما عرفها الاستاذ خالد حسن احمد لطفي على أنها " سلطة الالتجاء إلى القضاء بقصد الوصول إلى حماية قاعدة مقررة في النظام، و تتم عبر وسائط إلكترونية من خلال كتابة بيانات تقديم صحيفة الدعوى الالكترونية للمحكمة المختصة عبر الانترنت[144] . "

عموما و بناءا على التعريفات السالف ذكرها يمكننا أن نستخلص تعريفا للدعوى الالكترونية على أنها: سلطة اللجوء إلى محكمة إلكترونية بغرض الحصول على حماية في القانون، و تتم عبر وسائل إلكترونية، و باستخدام الحاسوب و الانترنت، من خلال تقديم عريضة افتتاح الدعوى عبر الموقع الالكتروني للمحكمة المختصة بذلك.

بالرجوع إلى تشريعات الدول لم نجد تعريفا للدعوى الالكترونية و حتى المشرع الجزائري ففي الدعوى لم يتناول ذلك و خاصة انه لم يعرف الدعوى القضائية، و إنما اكتفى بذكر شروطها وإجراءات رفعها في ظل قانون الاجراءات المدنية و الادارية .وعليه فان الدعوى الالكترونية ملك لاي شخص سواء كان طبيعي أو معنوي، واحد كان أو متعددا لغرض الحصول على حقه عن طريق القضاء و باستخدام وسائل إلكترونية حديثة.[145]

هذا و تنقسم الدعوى الالكترونية الى :

1. الدعوى الالكترونية النموذجية :

هي نموذج تضعه المحكمة على موقعها الالكتروني ،و كل شخص أراد الحصول على هذا النموذج يدخل إلى موقع المحكمة و يحفظ نسخة منه في الحاسب الشخصي الخاص به[146] ،حيث يكون مبرمج بتقنية "اجاكس فورم[147] "أي مجهزة بكل البيانات التي تتطلبها المحكمة في الدعوى و كل بيان يوجد أمامه فراغ خاص يكتب فيه ،كاسم المحكمة أو المدعي أو المدعى عليه ،حيث تعمل هذه البيانات و المعطيات على الاشعار الفوري و المباشر لكل خطا آو نقص في استمارة الدعوى ،و ما يميز هذا النوع من الدعوى التصحيح الالكتروني

---

[144] خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي، المرجع السابق، ص 125.

[145] .زعزوعة نجاة , التقاضي الالكتروني كآلية لانجاح نظام العدالة , أطروحة دكتورا، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، تخصص قانون قضائي , 2021/2021 ص 196

[146] خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني و إجراءاتها أمام المحاكم، المرجع السابق، ص97.

[147] النموذج المعد سلفا يحتوي على تقنية AJAX و هي اختصار لكلمةXML And Script Java Asynchronous وهي فراغات يتم تدوين البيانات بها، و تقوم بموجب معطيات معينة بالاشعار الفوري و المباشر لكل خطأ أو نقص في البيانات المعطاة .فأهم ميزة في هذا النموذج أن القاضي ينظر في الدعوى المبرمجة و هو مطمئن بأن كل الاجراءات الشكلية سليمة– أنظر في ذلك: أشرف جودة، محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مرجع سابق، ص 44.

للأخطاء من خلال التنبيه الذي يظهر لرافع الدعوى ،و حسم الدفع الشكلي المتعلق بعريضة افتتاح الدعوى [148]

2 . .الدعوى الالكترونية البريدية:

سميت بذلك نسبة إلى البريد الالكتروني الذي من خلاله يتم تبادل العرائض والمستندات والرسائل الالكترونية من المرسل إلى المرسل إليه [149]

.3الدعوى الالكترونية الخطية :

و استمدت هذه التسمية من فكرة الكمبيالة أي تكون هذه الاخيرة عبارة عن كمبيالة ورقية عادية و لكن يتم معالجتها عن طريق المصرف بصورة الكترونية أي يتم إدخالها على جهاز استنساخ تحفظ فيه، حيث يستوفي كل بيانات الكمبيالة العادية و بعد المعالجة و دخولها بجهاز الحاسب يطلق عليها الكمبيالة الالكترونية ، فالدعوى الخطية الالكترونية ال يوجد مانع من اعتماد هذه الطريقة فيها ،حيث يتم كتابة الدعوى بخط اليد و إدراج البيانات و المستندات فيها و بعد ذلك يتم إدخالها بجهاز تصوير أو استنساخ و 26إرسالها لموقع المحكمة[150]

وتمر الدعوى الالكترونية بالعديد من الاجراءات القضائية أمام المحكمة الالكترونية نوجزها كالاتي :

-قيدها مع تسديد الرسوم القضائية الكترونيا

-تليها بعد ذلك مرحلة التبليغ الالكتروني .

- انعقاد الخصومة و الفصل فيها الكترونيا[151] .

- و أخيرا مرحلة الطعن الالكتروني في الاحكام هذا ما سنبينه فيما يلي :

---

[148] سليم عبد الله الجبوري ،الحماية القانونية للمعلومات شبكة الانترنت ،ط1،منشورات الحلب الحقوقية ،بيروت، 2011،ص 29

[149] سليم عبد الله الجبوري , المرجع نفسه , ص 30

[150] محمد بن قنينان بن عبد الرحمان النتيفات ،الكمبيالة الالكترونية ، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بن سعود الاسلامية،المعهد العالي للقضاء،السعودية ،2012، ص 03 .

[151] زعزوعة نجاة , التقاضي الالكتروني كآلية لانجاح نظام العدالة , المرجع السابق ص 256 .

الفرع الاول : قيد الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية

ان أهم وسائل اللجوء إلى رفع الدعوى هو الإجراء العادي لرفع الدعوى الادارية والذي يتمثل بقيدها من خلال تحرير ما يسمى (عريضة الدعوى)، التي تقدم إلى مكتب إدارة الدعوى بعد استيفاء الرسم المقرر قانونا.

وبما أن التقاضي عن بعد يتمثل بعملية نقل الوثائق والمستندات القضائية عبر الفضاء الرقمي دون استخدام الأوراق أو الحضور المكاني ؛ فإن رفع الدعوى الكترونيا يتم من خلال تقنية الإنترنت والحاسوب، لتظهر الدعوى الإلكترونية وسيلة للحماية القضائية للحقوق للوصول لقيد الدعوى الكترونيا أي عن بعد يجب أن تتضمن هذه الدعوى الشروط التي تحددها النصوص القانونية في مجال الدعوى إلكترونيا هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن إقامة الدعوى الكترونيا او ما يعرف بالتسمية الاجرائية " إيداع العريضة الافتتاحية للدعوى " يتطلب توافر بعض الإجراءات القضائية اضافة للإجراءات الفنية والتقنية التي تسمح بقبول العريضة الافتتاحية للدعوى الالكترونية يليها إرسال واستلام مستندات التقاضي الكترونيا .

أولا : تعريف القيد الالكتروني للدعوى الادارية :

يعرفه البعض على انه :" حق المدعي أو محاميه في تقديم العريضة الافتتاحية للدعوى المتضمنة البيانات و المتطلبات الشكلية و الاسانيد المدعمة الى المحكمة المختصة قانونا عبر موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت[152] , بدلا من تقديمها بعريضة ورقية امام امانة ضبط المحكمة " بينما عرفه البعض على أنه :" تلك الخدمة القضائية التي يعتمد محام الخصم عليها لأجراء حوار الكتروني مع المحكمة المختصة عبر موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت لتقديم صحيفة الدعوى و الطلبات و مذكرات الدفاع و الدفوع و المستندات و غيرها من الاوراق القضائية و ذلك على مدار اليوم و دون التقيد بمواعيد العمل الرسمية " [153]

و نتيجة له يجب التزام بعض الاجراءات عند قيد الدعوى الالكترونية تتمثل في :

[152] وفقا للتكنولوجيا الحديثة أصبح بإمكان المتقاضي أو دفاعه تسجيل دعوى إلكترونيا دون الانتقال إلى المحكمة، و ذلك من خلال شبكة الانترنت، و كذلك إرسال وقبول المستندات إلكترونيا عبر نظام EDAR حيث يسمح هذا النظام بفتح قنوات اتصال بين أطراف النزاع والمحكمة الالكترونية من خلال نظام النافذة الالكترونية التي يتم خلالها إرسال مستندات القضية، و سداد الرسوم القضائية .

[153] Seeat, E-Arbitration-T, online Arbitration : whattechnologycan do for Arbitral Institutions, http://e-arbitration-t.com. Available online http://people.crunel.ac.uk/-- csstade/eat/urbrun 2052-pdf 20-01-2003. P05. Hoursaccess to the site ; 20.03.2021, 15.38H.

. الالتزام بالنصوص القانونية التي تحدد إجراءات قيد الدعوى ودفع الرسوم و التبليغ ومواعيد حضور الجلسات، وغيرها من الإجراءات القانونية.

. يجب أن يكون لدى المحكمة تطبيق الكتروني يتيح لجميع المستخدمين خيار قيد الدعوى الكترونيا عن طريق وضع دليل إرشادي للمستخدمين ، ومجهزا يبين كيفية استخدام النظام الالكتروني للمحكمة، ويتيح إمكانية الاتصال بين المحكمة والقضاة والمتقاضين أو وكلائهم أو محاميهم ، بما معناه : " أن يكون موقع المحكمة مجهزا لقيد الدعاوى عن بعد " .

. التقيد الصارم بالمواد الاجرائية المحددة في التشريع الساري العمل به في البلاد[154] .

. و تشمل عمليــة ايداع عريضة الدعوى الالكترونية امـام القضاء الاداري مرحلتين اوليتين الزاميتين هما :

الايداع الالكتروني لعريضة الدعوى و استفاء الرسوم القضائية المقررة لكل دعوى باستخدام الوسائل الالكترونية

وعليه فان العملية الإجرائية الاولى لرفع الدعوى الكترونيا أي قيدها تتطلب مجموعة من الضوابط التي يجب أن تؤخذ في الحسبان في نظام قيد الدعاوى الكترونيا، هذه الضوابط تتمثل في :

. إمكانية تصنيف الدعاوى التي يتم قيدها الكترونيا وتحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات الخاص بالمحكمة والاطلاع على الأوراق والمستندات.

. تحديد الوسيلة والنظام الالكتروني الذي يمكن المختصمين والمحامين من تسجيل الدعاوى وحضور الجلسات وتدريب الكوادر الفنية والعاملين في المحكمة على نظام التقاضي عن بعد وغيرها من الامور التي تضمن سلاسة سير العملية الإجرائية للتقاضي عن بعد[155].

ثانيا: متطلبات قيد الدعوى الالكترونية

يخضع قيد الدعوى إلكترونيا، لمجموعة من المتطلبات والضوابط الفنية، يجب الالتزام بها نوجزها كالتالي:

–تحديد الاشخاص المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات و تسجيل الدعاوى والاطلاع عليها، كالقضاة، و موظفي المحكمة، المحامون، الخبراء، و غيرهم من الاشخاص الذين لهم علاقة بالدعوى، و ذلك لغرض

[154] هشام عبد السيد الصافي، إلكترونية القضاء الاداري بين النظرية و التطبيق، د.ط، منشو ارت المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2020 ،ص56.

[155] هشام عبد السيد الصافي، إلكترونية القضاء الاداري بين النظرية و التطبيق , المرجع السابق , ص 57 .

منع الاشخاص غير المرخص لهم من اختراق الموقع الالكتروني للمحكمة و الاطلاع على مستندات الدعوى التي تتسم بالسرية[156].

. كما ينبغي تحديد الاجراءات التي تستخدم في تسجيل المحامين والمتقاضين و التحقق من شخصيتهم، الامر الذي يضمن إدخال اسم المستخدم و كلمة المرور الخاصة به، و تسجيل عريضة افتتاح أمام المحكمة الالكترونية، كونها تكون محررة على مستند إلكتروني، يتم إرسالها إلى قسم الاحالات في المحكمة المختصة عن طريق شبكة الانترنت عبر البريد الالكتروني لغرض تقييدها[157].

-توفير أجهزة الحاسوب حديثة و بأعلى تقنية مع كافة ملحقاتها.

-كما يتطلب توفير شبكات اتصال تسمح بالتعامل مع الجهات القضائية بعضها بالبعض الاخر، كالربط بين المحكمة و المجلس القضائي، أو المحكمة بمحكمة أخرى، و مكاتب الخبراء، الطب الشرعي، مراكز الضبطية القضائية[158].

. تسجيل بصمة اليد على ملف الدعوى الالكترونية من أجل مطابقتها على الشخص صاحب الدعوى للتثبت من هويته، كما يتم تسجيل بصمة صوتية وحفظها بملف الدعوى الالكترونية، وذلك كضمان عندما ترغب المحكمة في سماع أقوال أطراف الدعوى الالكترونية [159]

فبعد أن تتوافر هذه الضوابط الفنية باستطاعة المحامي والمتقاضي تسجيل دعواه الالكترونية والتي تمر بعدة مراحل نوجزها في المطلب الموالي.

ثالثا : طرق قيد الدعاوى الادارية الكترونيا :

وفقا للتكنولوجيا الحديثة أصبح بإمكان المتقاضي أو دفاعه تسجيل دعوى إلكترونيا دون الانتقال إلى المحكمة، و ذلك من خلال شبكة الانترنت، و كذلك إرسال وقبول المستندات إلكترونيا عبر نظام EDAR حيث يسمح هذا النظام بفتح قنوات اتصال بين أطراف النزاع والمحكمة الالكترونية من خلال نظام النافذة الالكترونية التي يتم خلالها إرسال مستندات القضية، وسداد الرسوم القضائية يتم قيد الدعوى الادارية بشكل

---

[156]. هشام عبد السيد الصافي، إلكترونية القضاء الاداري، المرجع السابق، 66

[157]. هشام عبد السيد الصافي، إلكترونية القضاء االداري، المرجع السابق، 68

[158]. محمود مخطار عبد المغيث محمد، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسيير إجراءات التقاضي المدني، المرجع السابق، 66 ص193.

[159]حازم الشرعة، التقاضي الالكتروني و المحاكم الالكترونية، المرجع السابق، ص 100

الكتروني بعدة طرق تعكس كل واحدة منها مراحل التطور الاجرائي في النظام القضائي للدولة و تتمثل تلك الطرق في :

. الطريقة الاولى :

يمكن القول على انها الطريقة البدائية في التحول الى الكترونية القضاء الاداري بما معناه كاجراء اولي استبدل فيه القيد اليدوي للدعوى بالقيد الالكتروني لها ما وفر الوقت و الجهد المبذول في الانفاق على تسجيل بيانات الدعوى بالطرق التقليدية , كما يؤدي التسجيل الالكتروني لبيانات الدعوى " العريضة الافتتاحية " من سهولة استرجاعها من خلال رقم الدعوى او بيانات الخصوم او تاريخ القيد و هي خدمات لا يمكن ان يحققها التسجيل اليدوي لبيانات الدعوى كما يمكن من خلال النظام الالكتروني تحديد ميعاد نظر اولى جلسات الدعوى الادارية و اليوم و الساعة و القاعة [160].

. الطريقة الثانية:

يقوم المدعي او محاميه بتحرير عريضة الدعوى الكترونيا أي على النماذج الالكترونية المعد مسبقا في النظام لذات الغرض , و بدورها هاته النماذج تحتوي على البيانات الاساسية لأطراف الدعوى مع ضرورة ابراز البريد الالكتروني لكل منهما و رقم الفاكس و رقم الهاتف الخلوي و ملخص للطلبات موضوع الدعوى و الاسانيد الخاصة بتلك الطلبات و تودع لدى امانة ضبط المحمة عبر الموقع الالكتروني لها [161], و عليه فان كل ما على المتقاضي فعليه هو الولوج للموقع الالكتروني للمحكمة و اختيار الرابط الالكتروني الخاص بالأجراء القضائي الذي يود القيام به : " قيد أول للدعوى , طعن , ادخال أو تدخل في الخصومة ..." تحتوي على تقنية (اجاكس فورم) و هي فراغات يتم تدوين البيانات فيها ، و تقوم بموجب معطيات معينة بالاشعار الفوري و المباشر لكل خطا أو نقص في البيانات المعطاة ، بواسطة تدوين مجموعة من الخيارات المحددة المسموحة أو المحرمة .

. الطريقة الثالثة:

في هذه الطريق يتم تحرير عريضة الدعوى بمساعدة برنامج الكتروني يقوم فيه الطاعن بملء نموذج يظهر له بعد ان يقوم بالتحاور مع برنامج الكتروني ذكي يسمى " الوكيل الالكتروني , وهو غير قابل للتغيير

---

[160] كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم صحف الدعاوى عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزه االرئيسي في مدينة (سانتاباربرا) بولاية كاليفورنيا حيث يستلمه الموظف المختص ويتولى فحص المستندات والتأكد من هويةا لمستخدم ثم يتخذ قراره بشأنها بالقبول أو الرفض، ثم يرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعلمه باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها.

[161]عصماني ليلى ، المرجع السابق، ص217.

او التعديل عبر الوسائل الالكترونية و ما يستشف منه انه في هذه المرحلة يمكن الاستغناء عن وجود محامي مما يأخذنا لترسيخ مبدا " مجانية الحق في التقاضي " , وطريقته هي أن يقوم البرنامج بطرح أسئلة على من يريد قيد الدعوى و يجيب هذا الاخير عنها و التي تكون في مجملها تدور عن نوع القيد , سببه , الوظيفة , رسم الدعوى , مكان العمل و السكن , اسم الخصم و صفته ووظيفته , هوية المحمول للطرفين و الفاكس و البريد الالكتروني , ليظهر بعد الاجابة نموذج الدعوى التي تناسب طلباته و البيانات التي ادلى بها للحاسوب , و تكون هذه النماذج معدة مسبقا من الناحية القانونية من هيئة متخصصة في القضاء الاداري بغرض استفاء النماذج الشكل المقرر وفقا للقانون الاجرائي الساري المفعول ,هذا النظام مطبق في انجلترا [162]

ليتولى الموقع اخطار الخصم بعريضة الدعوى وميعاد ويوم اول جلسة لنظرها وتوقيع ذلك القيد توقيعا الكترونيا من محام مقبول امام المحكمة وهذا النظام معمول به في اغلب دول الاتحاد الآروبي.

. الطريقة الرابعة:

يتم القيد عن طريق ايداع عريضة الدعوى الادارية بواسطة البريد الالكتروني و يتم عبره ارسال العريضة الافتتاحية على عنوان البريد الالكتروني للمحكمة , وهذه الطريق هي الرائجة في بعض الانظمة القضائية , و ربما يكون سبب اعتمادها هو انه يمكن ان يطبق عليه قواعد البريد العادي فكما يفقد الراسل السيطرة على الرسالة العادية عن وضعها في صندوق البريد العادي و لا يستطيع استردادها هو الحال كذلك في البريد الالكتروني و بالتالي نصل للقول ان البريد الالكتروني هو عنوان صندوق البريد الذي عن طريقه يتم ارسال الرسائل البريدية عبر شبكة الانترنت و كل بريد الكتروني له كلمة مرور لا يعلمها سوى المعني بفتح الصندوق الخاص به كما يستطيع من خلالها تفحص الرسائل الواردة اليه [163]

رابعا : الاجراءات العملية لقيد الدعوى الكترونيا :

قبل الانتقال و الضغط على زر اعتماد القيد الالكتروني بالمحكمة لابد اولا من ان تكون العريضة المراد تسجيلها مستوفية للبيانات القانونية و ذلك عن طريق ملء الفراغات حسب النموذج المعد الموافق لبيانات المواد 14 و 15 من قانون الاجراءات المدنية و الادارية [164]كونها مواد اجرائية تصلح لكلا النظامين " التقليدي و الالكتروني " بالإضافة لبعض المعلومات و البيانات التي يتطلبها العمل الاجرائي الالكتروني و هي :

. اسم المدعي ولقبه ورقم هويته أو نسخة ضوئية منها، أو ما يقوم مقامها من وثائق صادرة من جهات حكومية تثبت هويته ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله ورقم هاتفه أو رقم الفاكس أو البريد الالكتروني،

---

[162]عصماني ليلى , المرجع السابق، ص218 .

[163]عصماني ليلى المرجع السابق ص217.

[164]القانون رقم 08-90 ،المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية , المرجع السابق دكره .

فإن لم يكن للمدعي موطنا في الدولة عين موطنا مختارا له واسم من يمثله ولقبه ورقم هويته ومهنته أو وظيفته وموطن ومحل عمله أو رقم الفاكس أو البريد الالكتروني[165].

. اسم المدعى عليه ولقبه ورقم هويته إن وجدت ومهنته أو وظيفته ومحل عمله ورقم هاتفه وبريده الالكتروني ورقم الفاكس واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله إن كان يعمل لدى الغير، فإن لم يكن للمدعى عليه أو يمثله موطن أو محل عمل معلوم فآخر

موطن أو محل إقامة أو محل عمل كان له ورقم الفاكس أو البريد الالكتروني.

. المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى.

. عرض موجز لموضوع الدعوى والطلبات وأسانيدها.

. توقيع المدعي أو من يمثله وذلك بعد التثبت من شخصية كل منهما[166].

. يتم بذلك الدخول للصفحة الرئيسية و التفرع منها الى صفحة خاصة بطرق التسجيل و هذه الصفحة تنسخ آليا و تزل للجهاز الشخصي للمتقاضي طالب التسجيل و يقوم بتعبئة وثيقة و ارسالها بالطرق المتاحة منها البريد الالكتروني على العنوان المشار اليه في صفحة تسجيل العرائض يرفق معه صورة عن هوية الشخص مريد التسجيل و اذا كان طالب التسجيل محاميا يتوجب عليه الدخول الى موقع النظام من الباب المخصص للمحامين المعلوماتيين و بعد ان ترسل العريضة الى وحدة الاستقبال و تسجيل عرائض الدعوى يتم استخراج نسخة منها و تقييدها على كمبيوتر الموظف الداخلي " أمين الضبط " الخاص بالشبكة الداخلية للمحكمة و هي شبكة منفصلة عن شبكة الربط الدولية الانترنت و تقييد اللائحة مبدئيا على سجل خاص و تعطى رقما تسلسليا يرسل الى طالب التسجيل و ينوه الى ضرورة استكمال اجراءات و خطوات التسجيل ادناه [167].

. يقوم المدعي بإرسال صحيفة الدعوى الكترونيا إلى المقر الالكتروني للمحكمة الادارية اين يتم قيدها الكترونيا في السجل الالكتروني المعد لذلك، بعد التأكد من سداد الرسوم القضائية المقررة قانونيا الكترونيا وهو

---

[165] بولقواس ابتسام، الاساس القانوني للتقاضي عن بعد ومتطلبات نجاحه، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1 ،العدد الخاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2021 ،ص 126

[166] يوسف دلاندة، المرجع السابق ،ص8.

[167]. سجى عمر شعبان آل عمرو، الدعوى الإلكترونية و دورها في سرعة حسم النزاع، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثامنة عشر المقامة في كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، بعنوان دور وسائل التقدم العلمي في الحد من تراكم الدعاوى أمام المحاكم المدنية في 07 أبريل 2019 ،ص3 ،المنشور عبر الموقع الالكتروني : https://www.resarchgate.net.bublication ساعة و تاريخ الدخول للموقع .سا 23.00 ،01-04-2023

ما سنفصله فيما سياتي لاحقا ، ويسجل معها علم المدعي بموعد عقد الجلسة الكترونيا، ويقوم مكتب إدارة الدعوى خلال اليوم الثاني على الأكثر بإرسال عريضة الدعوى إلى المدعى عليه الكترونيا إذا كان بريده الالكتروني مثبتا في عريضة الدعوى،[168] أو يقوم الموظف القائم بالتبليغات بهذه المهمة بإعلان المدعى عليه إما الكترونيا أو ورقيا بحسب الإجراءات والمواعيد المقررة في قانون الإجراءات المدنية و الادارية واللوائح التنظيمية،

. وتعد الدعوى الالكترونية قد قيدت منذ تاريخ دخول صحيفة الدعوى الالكترونية إلى نظام المعلومات المحدد من قبل المحكمة والسجل الخاص بقيد الدعاوى الالكترونية، ولا تعتبر الدعوى الالكترونية مقيدة إلا بتقديم ما يثبت سداد الرسوم القضائية الكترونيا أو الإعفاء منها حسب الأحوال .

. ويرسل مكتب إدارة الدعوى إلى الخصوم أو وكلائهم رقما سريا مشفرا وفقا لأي من الوسائل الإلكترونية المتاحة التي تمكنهم من الدخول إلى النظام الالكتروني، والاطلاع على كافة الملفات الإلكترونية المتعلقة بدعواهم في النظام المعلوماتي الالكتروني مباشرة.

. ويجب على المكتب التأكد من أن المستندات الإلكترونية مصدقة حسب الأصول إذا كانت صادرة من دولة اجنبية كما يجب التأكد من ترجمة المستندات الإلكترونية المحررة بغير اللغة العربية إلى اللغة العربية المعتمدة قانونا ويجب تصديقها .

يتضح مما سبق أن متطلبات رفع الدعوى وخطواتها في التقاضي الالكتروني تتوافق مع تلك الموجودة في القضاء التقليدي، باستثناء ما تفرضه طبيعة نظام التقاضي عن بعد من متطلبات كتخزين المعلومات و تصنيفها في الخوادم الخاصة بالمحكمة وما يتتبع ذلك من إجراءات لمنح صلاحيات الاطلاع عليها وغير ذلك مما يضمن سلاسة سير عملية التقاضي وصحتها إلكترونيا [169].

ومن الدول التي فعلت تسجيل الدعاوى إلكترونيا نجد:

*** الولايــات المتحدة الامريكية:**

لا تقبل المحاكم الامريكية إيداع عريضة الدعوى إلكترونيا إلا بواسطة البريد الالكتروني، بواسطة نظام تقني مطبق في النظام القضائي الامريكي يطلق عليه اسمFile Case Electronis و الذي بمقتضاه يحق للخصوم

[168] . ايمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، "التقاضي عن بعد "دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي "، مجلة علوم الشريعة والدراسات االاسلامية. عمادة البحث العلمي. العدد 84 ،جامعة أم القرى، ،المملكة العربية السعودية، 2021 ،ص 86

[169]زعزوعة نجاة, المرجع السابق ص 246 .

الايداع الالكتروني لعريضة الدعوى عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة " سانتا بربرا " بولاية كاليفورنيا ، وقد بدأ بتشغيل الموقع هذا في غضون شهر سبتمبر سنة 1999[170].

*** إنجلتـــرا:**

اعتمدت في قيد الدعاوى الالكترونية من خلال برنامج Filling-Eوالذي تم تطويره سنة 2010 والذي يلزم المتقاضين بإرسال كافة دعواهم عبر البريد الالكتروني للمحكمة الالكترونية بصيغة PDFو يطلق على هذا النظام[171].SchemeWorkingElectronic :

*** فرنســـا:**

أخذ المشرع الفرنسي بالإيداع الالكتروني للدعوى الالكترونية عندما اعتمد المرافعات سنة 2012 في المادة 930 فقرة 1 من المرسوم 634 لسنة 2012 الصادر في 2012/05/03 على أن تودع كافة الاوراق القضائية أمام محكمة الاستئناف عبر الطريق الالكتروني والا قضى بعدم قبول الاستئناف و اول محكمة قبلت قيد الدعاوى في فرنسا الكترونيا المحكمة الادارية لمدينة نانت الفرنسية [172] فكان اول طعن عبر البريد الالكتروني بتاريخ 2001/12/28 و قبلت محكمة النقض الفرنسية في الطعن بالاستئناف ارسل لها عن طريق الفاكس و كذلك طعنا بالنقض[173].

*** النمســا :**

في النمسا يتم رفع الدعوى إلكترونيا عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة وقد بدأ في تشغيل هذا الموقع في حوالي سنة 1998-1999، كما هو معمول به في دولة سنغافورة[174].

. ومن الدول العربية الرائدة في مجال القيد الالكتروني للدعاوى القضائية لدينـــا :

***الاردن:**

---

[170]حمود مخطار عبد المغيث محمد، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسيير إجراءات التقاضي المدني، د.ط، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2013 ،ص 25

[171] : Practice Direction SB- Communication and filing by E-mail, available at http://www.justice.gove.uk.

[172] امل فوزي احمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ، المجلد 5 ،العدد 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف،الجزائر، 2020 ،ص 63

[173]. هشام عبد السيد الصافي، المرجع السابق ،ص56.

[174] . هشام عبد السيد الصافي , نفس المرجع , ص 58

المشرع الاردني اعتمد إقامة الدعوى بالطريقة الالكترونية على أن يتم تقديم كل ما تم إلكترونيا للمحكمة بشكل ورقي و إلا اعتبر الاجراء باطلا و ذلك استنادا إلى نص المادة الرابعة فقرة أ من قانون الاجراءات القضائية المدنية رقم 95 لسنة 2018 و الصادر بتاريخ 30 –07 2018 فأجازت تسجيل الدعوى القضائية و الطلبات و دفع الرسوم عنها و كذا إجراءات تبليغها و تبادل اللوائح و المذكرات و سائر الاوراق فيها بالوسائل الالكترونية [175].

*** السعـودية :**

الزمت المملكة العربية السعودية المتقاضين من تسجيل دعواهم و ايداعها الكترونيا بموجب التعميم الصادر من المجلس الاعلى للقضاء لجميع محاكم المملكة تحت رقم 686/ ت بتاريخ 1436/12/1 هجري

*** مصـر :**

نجد أن مصر قد تبنت و اعتمدت اقامة و قيد صحيفة الدعوى و كذا الطلبات عبر الموقع المخصص لدلك .

في الجــزائر :

اشترط المشرع الجزائري في البيانات المطلوبة في الدعوى المدنية الإلكترونية نفس البيانات المطلوبة في الدعوى المدنية العادية بحيث نص عليها المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بموجب المادة 15 منه [176].

ولا تقبل الدعوى المقدمة إلى المحكمة إلا بعد دفع الرسوم المفروضة قانونا حسب المادة 17 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[177]. وتزامنا مع الثورة المعلوماتية ظهر نظام الدفع الإلكتروني ، إذ من خلاله يمكن أن يسدد الرسم عن طريق بطاقات الدفع الإلكترونية وبطاقة السحب الآلي وبطاقة الائتمان والبطاقة الذكية والشبكات الإلكترونية.

الفرع الثاني: إستفاء الرسوم القضائية الكترونيا :

[175] محمود مخطار عبد المغيث محمد، ،المرجع السابق، ص 28

[176] القانون رقم 08–09 ،السابق دكره

[177] المادة 17 قانون إ.م.إ " لا تقيد العريضة إلا بعد دفع الرسوم المحددة قانونا، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، و يفصل رئيس الجهة القضائية في كل نزاع يعرض عليه حول دفع الرسوم بأمر غير قابل لأي طعن ."...

إن خيارات الدفع الالكتروني للرسوم كثيرة و متعددة و لكن الصعوبة التي تكمن في تطبيق هذه الطرق هو كيفية الرقابة على هذه الاليات وتقدم هنا بعض دارسي القانون لتقديم بعض المقترحات للرقابة على كيفية الدفع و قيمة الرسوم المدفوعة :

اولا :

من اهم المقترحات توحيد نسبة الرسوم سواءا بالنسبة للدعاوى المسجلة امام المحكمة او الاستئناف و النقض بالأحكام فاقترحوا مثلا نسبة ثلاثة بالمائة من قيمة المطالبة القضائية ايا كانت قيمتها و ايا كانت المحكمة المسجلة لديها الدعوى و في حالة الطعن يستوفي نصف الرسم على سبيل المثال بشرط الا تتجاوز قيمة الرسوم مبلغا معينا [178]

ثانيا :

حسب هذا الراي يتم اعداد برنامج حاسوبي يرفق مع ملف برنامج الدعوى هذا البرنامج يتم ادخال بيانات لقيم الدعوى و نسبة الرسم فاذا استوفي الرسم القانوني بقيمته الصحيحة تظهر البيانات الدالة على ذلك و التي تشير بقيمة الرسم و ما تم دفعه و كيفية الدفع و اذا لم تدفع الرسوم او كانت ناقصة يشعر البرنامج كل من يريد فتح ملف الدعوى بان هناك خللا يتعلق بقيمة الرسم فان لم يدفع الرسم يصدر البرنامج انذارا بان الرسم لم يستوف اذا كان الرسم ناقصا يشعر البرنامج القاضي او المراقب بان الرسم المستوفى ناقصا و يشير البرنامج تلقائيا الى القيمة الصحيحة .[179]

و بواسطة هذا البرنامج تستطيع اجهزة الرقابة الداخلية التابعة لوزارة العدل و العامة التابعة لديوان المحاسبة او هيئة مكافحة الفساد من بسط رقابتها على استفاء الرسوم القضائية و دخولها لخزينة الدولة .

يتضمن هذا البرنامج قاعدة بيانات لكيفية الدفع و كيفية تحصيل الرسم و يحفظ نسخة منه بملف الدعوى و نسخة بوحدة التسجيل و نسخة لوحدة الرقابة في كل محكمة [180].

مثــال عملي:

اذا رغب شخص بتسجيل الدعوى يستطيع معرفة قيمة الرسم من خلال الارتباط التشعبي لدفع الرسم فيدخل قيمة المبلغ الذي يطالب به لتظهر له الرسوم التي يتوجب عليه دفعها بواسطة موقع النظام المعلوماتي

---

[178]. الكرعاوي، نصيف جاسم. التقاضي عن بعد – دراسة مقارنة ط 1. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2017 , ص12.

[179]. الكرعاوي نصيف جاسم, المرجع السابق ص 14 .

[180]. الكرعاوي نصيف جاسم ,المرجع السابق , ص 16 .

. المحكمة الالكترونية على شبكة الربط الدولية اي الانترنت . و له ان يختار كيفية الدفع فالخيارات متعددة من بطاقات الاعتماد الى الدفع الالكتروني الى تحويل بيانات تحمل قيمة مالية " تحويل الرصيد " بحسب ما يسمح به القانون و النظام الذي يشرع هذه الالية ثم و بعد ان تتم عملية الدفع يرسل اليه اشعارا بان المبلغ قد استوفي و عليك الانتقال للخطوة التالية من خطوات التسجيل[181] .

و لابد من الوقوف و تفصيل في الفكرة و التي مؤداها ان تسديد الرسوم في اطار القضاء الالكتروني يكون اما عن طريق :

1. التسديد بالبطاقات الائتمانية أو المصرفية [182]:

يطلق عليها العديد من التسميات كبطاقة الدفع البلاستيكية، النقود البلاستيكية، بطاقة الائتمان وهي الاكثر شيوعا في المعاملات التجارية وبطاقة الاعتماد، ويقصد بها البطاقات التي تصدرها البنوك أو شركات متخصصة لعملائها كوسيلة بديلة للنقود التقليدية.

و تعرف على أنها: "بطاقة تمنح بناءا على تعاقد خاص بين إحدى الهيئات المالية والقائمة على تسهيل الائتمان و بين أحد الأشخاص، و بموجب هذا التعاقد تقوم هذه الهيئة بفتح اعتماد بمبلغ محدد من المال، فإذا أراد حامل البطاقة شراء سلعة أو الحصول على خدمة من أحد المتاجر المعتمدة لدى تلك الهيئة المصدرة، يقوم بتقديم البطاقة إليه، حيث تقوم الجهة المصدرة بتسوية العملية، ثم تسترد مقابلها من حاملها وفقا لشروط فتح الاعتماد ."

و عرفها المشرع الفرنسي في القانون رقم(91 -1382)[183]الخاص بالائتمان في الشيك ، حيث أضاف فصل جديد خاص ببطاقات وبطاقات الدفع الصادر بتاريخ 30 -12 -1991 الوفاء فجاء في المادة 57 فقرة أولى "تعد بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن مؤسسة ائتمان أو إحدى الهيئات أو المصالح المذكور[184]

---

[181]عبد علي، هادي حسين والكرعاوي، نصيف جاسم ,المرجع السابق ،ص283

[182] نشأت هذه البطاقات سنة 1958 بكاليفورنيا بالالوان الزرقاء، الذهبية و البيضاء، حيث سمح من خلالها لمجموعة محددة من المستفيدين بسداد قيمة المشتريات عند التجار من دون دفع أي قيمة نقدية على أن يقوموا بسداد القيمة للمصرف في تاريخ لاحق لذلك , أنظر Peter Vervest, Eric Van Heck, KemmethPreiss, smart Busniss Net :Works a new :Business Yarading The collectedpaperssbni, 2006, P25.

[183] القانون رقم 91-1382 المؤرخ بتاريخ 30-12-1991 و المتعلق بالامان في الشيك و بطاقات الدفع ،ج.ر فرنسية 15 ،الصادرة بتاريخ 01 جانفي 1992 ،فرنسا ، ص 12

[184] المصالح المذكورة هي: الخزينة العامة، بنك فرنسا، مصالح البريد، صندوق الودائع و الامانات، مؤسسات اصدار لدوائر ما وراء البحار. أنظر زعزوعة نجاة المرجع السابق .

في المادة الثامنة من القانون 84 –46 المتعلق بأنشطة إحدى الهيئات أو المصالح المذكورة ومراقبة المؤسسات الائتمانية و التي تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الاموال[185]

أما المشرع الجزائري فقد عرفها وفق قانون النقد والقرض من خلال ما نصت عليه المادة 69 منه على: "تعتبر وسائل الدفع كل الاوراق التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الاسلوب التقني المستعمل[186]"

2 . التسديد بالنقود الالكترونية :

النقود الالكترونية باعتبارها مصطلح حديث النشأة مفهوما قانونيا يختلف عن غيره ولقد استخدم أكثر من مصطلح للتعبير عنها ،فالي جانب هذه التسمية أي النقود الالكترونية .E–Money[187]و استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية Money Digital في حين استخدم البعض الاخر مصطلح العملة الرقمية Currency Digital .[188]

بينما ذهب جانب من الفقه معتمدا على الوسيلةّ الوسيلة التي يتم فيها خزن أو حفظ النقود الالكترونية ،التي هي عبارة عن: "وحدات إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من المشتري إلى البائع أو إلى أي جهة أخرى، حيث تخزن هذه الوحدات إما في ذاكرة كمبيوتر صغير في كارت يحمله المستهلك أو تخزن في ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، يستخدمها عن طريق هذا الكمبيوتر .[189]

المشرع الجزائري لم يقدم أي نص صريح حول تعريفها و انما أشار إلى وسائل الدفع الالكتروني، و اعتبر النقود الالكترونية وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني التي تمكن صاحبها من تحويل الاموال و العملات باستخدام التقنيات التكنولوجية [190].

---

[185] عبيد، حسام. فكرة التبليغ القضائي الالكتروني، البصرة: مجلة دراسات البصرة العدد 34، البصرة، ص 313

[186] . الامر 11/03 المؤرخ في 26 اوت 2003 يتعلق بالنقد و القرض، جر العدد 52، المؤرخة في 28 جمادى الثاني عام 1424، الموافق 27 غشت 2003

[187] . ABRAZHEVILCH, Classification and characteristics of electronic payment systems, TIPO, Endhoverr, Nether lands, 2001, P04. 5

[188] . زعزوعة نجاة , المرج السابق ص 310 .

[189] . شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية –رؤية مستقبلية، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007 ، ص08

[190] . زعزوعة نجاة , المرجع السابق ص 301

والنقــود الالكترونيــة نوعين همــا[191]:

***نقـود مجهولة المصدر : Cash Anonymous:**

وهي نقود إلكترونية يتم صرفها من أي مكان بواسطة أي شخص دونما الحاجة للإثبات هويته أو شخصيته إلا في الحالات التي تستلزم دفع مبالغ مالية ضخمة كشراء عقارات أو سيارات، ويعرف هذا النظام باسم" E digicash system cash–" .

و هو يقوم على فكرة إمكانية أي شخص بعملية الشراء و الدفع من خلال شبكة المعلومات الدولية دون أن يكشف عن هويته للبائع كما يحدث في الحياة العادية[192].

***المدفوعات الصغيرة: payments micro:**

والتي هي عبارة عن وحدات صغيرة من النقود الرقمية و لا تتعدى قيمتها بضعة دراهم، و تستخدم في شراء السلع و الخدمات التي لا تتعدى قيمتها تلك الدراهم من خلال شبكة المعلومات الدولية .[193]

ج–المحفظة الالكترونيةwalletware Soft :

و هي عبارة عن برنامج حاسوب يقوم العميل بتنزيله، و تركيبه على جهاز الحاسوب الخاص به، أو البنك، أو الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني .

و قد تكون المحفظة الالكترونية بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الحاسوب الشخصي، بمعنى تتضمن مبلغ معين من النقود مدفوعا مسبقا.

كما قد تكون المحفظة الالكترونية بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الحاسوب الشخصي أي أنها بطاقة مسبقة الدفع، و هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة الحاسوب و هي قادرة على تخزين المعلومات التي تخزنها البطاقات البلاستيكية الممغنطة [194].

---

[191] لوسي عقيلان أبو عقيل، التنظيم القانوني للنقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع، ط1 ،دار الايام للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2018 ،ص27.

[192] نها خالد عيسى الموسوي، إسراء خضير مظلوم الشمري، النظام القانوني للنقود الالكترونية، المجلد 22 ،العدد 2مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، ،العراق، 2014 ،ص04

[193] خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الالكتروني، دراسة مقارنة، د.ط، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008 ، ص77

[194] إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ،ص72

د-الشيكات الالكترونيةcheeks Electronic :

هي وثيقة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك أي حامله ليقدمه إلى الالكتروني، ليقوم هذا الاخير بتحويل قيمة الصك المالية إلى حساب حامل الصك، و بعد ذلك يقوم بإلغاء الصك و إعادته إلكترونيا إلى مستلم الصك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الصك بطريقة فعالة[195].

و الصك الالكتروني يستلزم فيه البيانات التالية: رقم الصك، اسم الدافع، رقم حسابه، اسم المصرف و اسم المستفيد و القيمة التي ستدفع، و وحدة العملة المستعملة، وتاريخ الصالحية والتوقيع الالكتروني.

وعليه وتبعا لما سبق فإن وسائل الدفع الالكترونية متعددة، إلا أن الرسوم القضائية التي يسددها المدعي لقيد دعواه الالكترونية تحددها الوزارة المعنية حسب طبيعة كل قضية[196].

وعن كيفية أو وسيلة الدفع فهي تخضع لتشريعات الدول أي أن كل دولة تحدد وسائل الدفع الالكتروني الواجب استخدامها و معظمها تحدد وسائل الدفع سهلة الاستخدام، حيث يتمكن جميع المتقاضين من استخدامها على مختلف مستوياتهم الثقافية لان وسائل الدفع المعقدة الاستخدام تؤدي إلى عرقلة و عدم تفعيل الرسوم القضائية الالكترونية مما يعرقل نظام التقاضي الالكتروني في نهاية المطاف [197]

و عند استفاء الدعوى الالكترونية للشروط الشكلية و الاجراءات المطلوبة، يتولى أمين الضبط المختص بالمحكمة بقيدها في سجل إلكتروني خاص بالمحكمة المختصة، ومن ثم تحدد موعد الجلسات ضمن جدول منظم لذلك، و يرسل رسالة عبر البريد الالكتروني إلى الشخص المودع للدعوى الالكترونية سواء كان المتقاضي أو دفاعه تؤكد له على استلام الدعوى و أنها مقبولة مع منحها ترقيمها الالكتروني أو رفض قيدها لغياب شرط أو إجراء على أن يكون الرفض معللا وبمجرد قيدها بالسجل الالكتروني الخاص بقيد الدعاوى يتم إنشاء موقع إلكتروني خاص بهذه الدعوى وهذا حماية للخصوصية، حيث يستطيع كل من المدعي، المدعى عليه، أو دفاعهم الولوج إليه إلكترونيا وفي أي وقت كان، من أجل معرفة مآل دعواهم[198].

---

[195] زعزوعة نجاة , المرجع السابق ص 322 .

[196] زعزوعة نجاة , المرجع السابق .

[197] Kienze(J) and P. Erring (A), Digital money-Adivine gift or satan'smaliclonstool, project, EPEL Lausanne, Aprul, 1996, P30, avalibale at- http://www.ece.cmu.edu

[198] فاتح مزيني، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، العدد ، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر 04 ،2019.ص 26 .

ويتضمن الموقع الالكتروني ملف كامل للوثائق والمستندات التي تقدم بها الخصوم، كما يتضمن هذا الموقع محاضر الجلسات والاحكام والاوامر القضائية الصادرة الولوج إليه بالرقم الالكتروني للقضية التي تحصل عليها عند إيداعها .

وبعد إتمام عملية التسجيل ودفع الرسوم القضائية وتحديد مواعيد الجلسة يتم الانتقال إلى مرحلة ثانية وهي مرحلة التبليغ القضائي الالكتروني [199]والذي سيتم توضيحه أدناه.

المطلب الثاني : تبليغ أطراف الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية .

يعد التبليغ القضائي من أهم الاجراءات التي تقوم فيها المحكمة لتحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم ويترتب أثر هذا التبليغ عندما يبلغ المدعى عليه بورقة التبليغ القضائي ليقوم المدعى عليه بتحضير دفاعه و جوابه وبياناته ردا منه على عريضة الدعوى و كافة أنواع التبليغ القضائي تخضع لذات الشروط و الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات المدنية و الادارية , فما المقصود بالتبليغ الالكتروني للدعوى الادارية و ما هي اجراءاته و الاشكالات المثارة بموجبه , هذا ما حاولنا الاجابة عليه في الفروع الأتية :

الفرع الاول : مفهوم التبليغ الالكتروني و وسائله :

يعد التبليغ الالكتروني مفهوم حديثاً , حيث أنه وجد الزاما تماشيا مع التطورات التكنولوجية التي دخلت العالم الحديث وذلك للحد من الجهد المبذول الذي يقوم به القائم بالتبليغ عند قيامهم بإجراء التبليغات القضائية بكل انواعها و على مختلف درجات التقاضي بداء بعريضة الدعوى او الطعن لغاية التنفيذ النهائي للمقرر القضائي .[200]

وتوفيرا للوقت الذي يطول في بعض الاحيان عندما يقوم القائم بالتبليغ نظرا للصعوبات التي قد تواجه التبليغ القضائي التقليدي[201] امام المحضرون القائمون بإجراء التبليغ ونستطيع من خلال استخدام التبليغ القضائي الالكتروني أن نتلافى العديد من الاخطاء التي تقع عند إجراء التبليغ القضائي بالطرق التقليدية.

أولا : مفهوم التبليغ الالكتروني في الدعوى الادارية :

1 . تعريف التبليغ الالكتروني:

[199] . زعزوعة نجاة , المرجع السابق .ص299 .

[200] عيسى القاضي، التبليغ الالكتروني في العمل القضائي، مقال منشور عبر الموقع الالكتروني httpsinfo.alkanounia:بتاريخ 30 أبريل 2021 على الساعة 43.22 .

[201] شوشاري، صالح الدين ، شرح أصول محاكمات مدنية،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2010،ص 249.

. التبليغ **لغة:** " بيـان يذاع في رسالة ونحوها وهو البالغ ".[202]

اصطلاحـا: "هو الوسيلة الرسمية التي يبلغ بها الخصم واقعة معينة، ويمكينه من التبليغ القضائي من الاطلاع عليها وتسليمه صورة عنها."

وعرف البعض من الفقه التبليغ القضائي بأنه" الوسيلة الرسمية والقانونية التي يبلغ من خلاله والخصم بواقعة معينة، وتمكينه من الاطلاع عليها وتسليمه صورة عنها[203]."

وقد عرف أيضا بأنه" الوسيلة الرسمية الرئيسية لإعلام الاطراف بإجراء معين من الاجراءات المضمنة في الاوراق القضائية بصفة عامة[204]."

اما فيما يتعلق بالتبليغ القضائي الالكتروني :

عرفه الفقه بأنه" اعتماد وسائل جديدة وحديثة للتبليغ لا لتحل مكان التبليغ بالطرق التقليدية وانما لتكون وسيلة مساعدة في عملية التبليغ ولتقلل من النزاعات القانونية على صحة التبليغ، غير أ نها تعد وسيلة تو اصل مع الخصوم المتداعين في الدعوى و اعلامه بأهم مستجدات الاجراءات والدعاوى[205]"

وعرف التبليغ القضائي الالكتروني أيضاً بأنه: "عمل إجرائي يتم من خلال إعلان الخصم في الدعوى بأي إجراء قضائي يتخذ في مواجهته، باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة دون الحاجة إلى الانتقال المادي والبحث عن موطن الشخص المعلن اليه، بحيث يعوض عن الطرق التقليدية في الاعلانات الحديثة، فالإعلان الالكتروني لا يختلف عن الاعلان التقليدي في الموضوع والغاية ولكن يختلف عنه من حيث وسيلة الاعلان بالطرق الحديثة بمختلف أنواعه .[206]

2 . مبررات التبليــغ الالكتروني:

---

[202] أنيس ابراهيم، ومنتصر، عبد الحليم، والصوالحي، عطية، وأحمد، محمد خلف الله , المعجم الوسيط، ط 4. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004،ص 70.

[203] القضاة، مفلح، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، 2020 ص 252.

[204] شوشاري، صالح الدين ، شرح أصول محاكمات مدنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2010،ص 249.

[205] حازم محمدالشرعة، المرجع السابق ،ص74

[206] يونس، محمود،إعلان الاوراق القضائية في قانون الامارات العربية المتحدة والقانون المقارن، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الامارات، ص2 .مشار إليه في اعمال مؤتمر القانون للتكنولوجيا، 2017/11/9 ،كلية الحقوق عين شمس، الاعلان القضائي الالكتروني، الدكتور محمد ابراهيم عبد الهادي المسلماني، ص526.

تعد سرعة الاتصال من أهم المزايا التي جاءت نتيجةً لوجود التطور الهائل في مجال الانترنت وبما أنها تتميز بالسرعة وتقليل الجهد، ولا بد من توظيف هذه الوسائل عند إجراء التبليغ القضائي بالوسائل الالكترونية. و ينعكس أثر ذلك على فصل الدعاوى بحيث يتم فصلها في وقت قصير نسبياً؛ حيث أن التبليغ القضائي من أهم مراحل الدعوى وتتوقف صحة الخصومة على صحة هذا التبليغ .

وينعكس استخدام التبليغ الالكتروني على خزينة الدولة بحيث يتم تقليل التكاليف بسبب تخفيض التدخل البشري فاذا ما تم تفعيل التبليغات الالكترونية فإن ذلك سينعكس بشكل ايجابي على خزينة الدولة من خلال تقليل عدد المحضرين القضائيين في المحاكم و المحاكم الاستئنافية و المجالس القضائية ومن جهة أخرى تقلل من تخزين أوراق التبليغ في المحاكم وتقوم بتخزينها وأرشفتها إلكترونيا على أجهزة الحاسوب وسهولة الرجوع لها عند الحاجة.

ويرى البعض أيضاً ان طبيعة التبليغ الالكتروني انه يمتاز بالمحافظة على أن السرية حيث أن معلومات التبليغ لا يتسنى لغير المعني بالأمر أو وكيله القانوني بالاطلاع على مضمون التبليغ وذلك خلافاً للتبليغ التقليدي الذي يمكن الغير من الاطلاع على مضمونه و بالتالي يؤثر على سمعته سواء التجارية أو الشخصية [207].

و أيضاً تطبيق التبليغ الالكتروني يقلل من الاخطاء الشائعة التي قد تحدث عند استخدام التبليغ التقليدي حيث ان تجنب الاخطاء المادية من أهم مزايا التبليغ الالكتروني.

هذا وإن نطاق التبليغ القضائي الالكتروني ينطوي على ثلاثة محاور ألا وهي النطاق الشخصي والمكاني والزماني وتعد هي أساس التبليغ القضائي التقليدي منه والالكتروني.

ثانيا وسائل التبليغ الالكتروني:

1 . التبليغ بواسطة البريد الالكتروني :

يعتبر البريد الالكتروني من أهم البرامج في عصرنا هذا ويعتبر من أكثر البرامج استعمالا على مستوى العالم وذلك لعدة مزايا منها سرعة تبادل الرسائل والمعلومات وقلة التكاليف وسهولة الاستعمال ويتيح البريد الالكتروني إمكانية تبادل الرسائل الالكترونية والصور والملفات بين فرد و آخر أو بين عدة أفراد .

[207] في أفريل 2017 تم توجيه إرسالية من وزارة العدل إلى الجهات القضائية مفادها استغلال تقنية التبليغ بالطريق الالكتروني.

وقد عرف البريد الالكتروني على أنه " طريقة تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الاجهزة المتصلة بشبكة المعلومات ".[208]

وعند إجراء التبليغ الالكتروني يقوم المحضر القضائي بإرساله عن طريق موقع وزارة العدل إلى البريد الالكتروني المخصص للمطلوب تبليغه[209].

ولا بد من حماية البريد الالكتروني الخاص بالمعني بالأمر لحمايته من السرقة أو الاختراق ومن وسائل حماية البريد الالكتروني ما يلي:

. اختيار كلمة مرور معقدة تتكون من رموز وأحر ف وأرقام ليكون من الصعوبة تخمينها.

. الاستمرار في تغيير كلمة المرور.

.–استخدام برامج لحماية الحاسوب من الفيروسات.

. إعادة تحديث أنظمة تشغيل الحاسوب الخاص بصاحبه.

. عدم استخدامه على عدة أجهزة والاكتفاء باستخدامه على الجهاز الخاص بصاحبه.

. عدم الدخول إلى الرسائل المجهولة التي تصل إلى البريد الالكتروني قد تكون فخاً ويترتب على دخولها بدء عملية الاختراق[210].

هذا وتتضمن الرسالة البيانات التالية:

–اسم طالب التبليغ, المدعي أو محاميه إن وجد .

– اسم المطلوب تبليغه المدعى عليه .

– موضوع الدعوى، المحكمة المختصة، موعد الجلسة المحددة[211] .

---

[208]ابراهيم ممدوح خالد ابراهيم،التقاضي الالكتروني، الدعوى الالكترونية ، ط ع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، 2008، ص98

[209] لطراونة، فائق، التباليغ الاصولية من وجهة نظر القانون والقضاء الاردني دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه جامعة مؤته، الأردن ، 2003، ص 145

[210]محمد فواز عبدالفتاح حامد , احكام التبليغ القضائي الالكتروني , رسالة الماجستير في القانون الخاص قسم القانون الخاص كلية الحقوق جامعة الشرق الوسط ، 2021 , ص 24 .

[211] زعزوعة نجاة المرجع السابق,, ص 210 .

– تمكينه بالموقع الالكتروني المخصص للدعوى الالكترونية مع رقم القضية و الكود الرقمي من أجل تمكينه من الدخول إلى الموقع من أجل الاستعلام و تبادل المذكرات إلكترونيا بشكل آمن.

ويعتبر وصول الرسالة إلى البريد الالكتروني إجراءا مرتبا لكافة آثاره القانونية ألا انه قد يثار الاشكال عند عدم معرفة المدعي البريد الالكتروني الخاص بالمدعى عليه ,الامر الذي قد يؤثر سلبا على مسار الدعوى الالكترونية .و يتلقى المدعى عليه المطلوب تبليغه أو المبلغ إليه التبليغ الالكتروني عبر بريده الالكتروني في أي وقت كان دون التقيد بالمواعيد المنصوص عليها في التبليغ الكلاسيكي المشار إليه المادة 16 من قانون إ.م.إ الفقرة الثانية [212] ،و إذا كان التبليغ واجبا قبل انقضاء الاجل المحدد و يتعذر إرساله بالطريق الالكتروني في آخر يوم له لسبب خارج عن إرادة المرسل يمدد الاجل إلى يوم العمل الموالي.

2. التبليغ بواسطة الرسائل النصية عن طريق الهاتف الخلوي :

يعد الهاتف المحمول من أهم وسائل الاتصال التي اخترعت على مستوى العالم بحيث يستطيع مستخدمون الهواتف التو اصل مع بعضهم من خلال عبر أقما ر صناعية أرضية و فضائية ترتبط لاسلكيا مع بعضها، و يستطيع الفر د من خلال الهاتف الخلوي إرسال واستقبال الرسائل والمكالمات الصوتية و تطور هذا الجهاز بسرعة عالية بحيث أصبح لا يمكن الاستغناء عنه و أصبح بمثابة لإمكانية الكمبيوتر الصغير المتنقل الذي يمكن الافراد من حفظ كم هائل و ضخم من البيانات والمعلومات و التصفح عبر الانترنت و التطبيقات الذكية الموجودة على هذه الاجهزة ، بالإضافة الى سهولة إرسال واستقبال الرسائل النصية القصيرة .sms[213]

و يرى الباحثون أن الرسائل القصيرة من الحلول الذكية و المرنة لاجراء التبليغات القضائية ذلك في محمول، و ذلك لأنه من النادر أن رؤية شخصاً لا يوجد لديه هاتف نقال لان استعماله بسيط جد يتطلب استخدامه مهارات معينة، و تستطيع المحكمة أن تقوم بإجراء التبليغات القضائية عن طريق الرسائل النصية الـ.sms .

كما يتم ذلك بطريقه في غاية السهولة من خلال التعاون مع وزارة الاتصالات وشركات الاتصال الخاصة.

و قبل أن يقوم الموظف المختص في المحكمة بإجراء التبليغ يستطيع التحقق من هوية الشخص المعني ورقم الهاتف الخاص به عن طريق هذه الشركات بناء على طلب المحكمة لتقوم بعد ذلك بتزويد المحكمة بالرقم

---

[212] . القانون رقم 09/08 , المرجع السابق .

[213] عبيد حسام،,فكرة التبليغ القضائي الالكتروني: مجلة دراسات البصرة ،العدد 34، البصرة ، 2019 ص 313

الشخصي للشخص المطلوب تبليغه و من ثم تقوم المحكمة بإرسال التبليغ القضائي لذلك الشخص، وذلك مع مراعاة البيانات والشروط الواجب توافرها في ورقة التبليغ الرسمي .

وفي هذه الحـــالة يتم التبليغ كما يلي :

- الاتصال بالمدعى عليه وهو الشخص المراد تبليغه.
- التأكد من شخصيته بكافة الطرق المتاحة و المعمول بها.
- إعلامه باسم طالب التبليغ أي إسم المدعي أو وكيله المحامي إن كان له وكيل.
- إعلامه بموضوع الدعوى، المحكمة المختصة و كذا موعد أول جلسة .
- إعلامه بالموقع الالكتروني المخصص للدعوى مع الرقم الالكتروني للقضية[214] .

هذا و يعتبر التسجيل الصوتي دليل كاف بأنه تم تبليغه في أجل الدخول إلى الموقع بواسطة الهاتف, و في حالة ما اذا امتنع المراد تبليغه عن الرد على الاتصال، ففي هذه الحالة ترسل رسالة نصية قصيرة SMSإلى المدعى عليه بمعنى الشخص المراد تبليغه و الممتنع عن الرد مختصر ة تتضمن فيها، اسم المدعي، اسم محاميه إن وجد، موضوع الدعوى و موعد الجلسة و أرقام هواتف خلوية و ثابتة تتضمن خدمة الرد الالي لتقديم المعلومات عن الدعاوى, و يعد هذا الاجراء مرتبا لاثاره القانونية .[215]

3 . التبليغ بواسطة الحساب الالكتروني المنشئ للمحامي :

و يتم ذلك عن طريق إنشاء الحساب الالكتروني للمحامي وذلك من خلال ربط للمعلومات والبيانات بين نقابة المحامين ووزارة العدل، بحيث أن المحامي أصبح يملك حساب إلكتروني مفعل على رقمه النقابي ويتم توثيقه من خلال رقم هاتفه و الرد يكون من بريده الالكتروني الخاص، وهو عبارة عن موقع الكتروني خاص بالمحاميين .

3: الاشكالات المتعلقة بالتبليغ الالكتروني:

***إشكـــالية عدم علم المدعي بمحل إقامة المدعى عليه أو بريده الالكتروني :**

---

[214] The Judiciary of the kingdom of Bhitan, Rules and Regulations on Electroniclitigatio . (eLitigation), Revised Draft, 2020, P13

[215] حسن إبراهيم خليل، الاعلان القضائي عن طريق البريد الالكتروني بين النظرية و التطبيق، د ط ، دار الفكر و القانون، مصر ، 2015 ،ص13.

في هذه الحالة يتولى أمين ضبط المحكمة الادارية الالكترونية من خلال الربط الشبكي مع قاعدة بيانات Retreval Data و مصلحة الحالة المدنية بطلب الحصول على بيانات المدعى عليه اللازمة للاعلان كمحل إقامته، أو البريد الالكتروني الخاص به المثبت على بطاقة الرقم القومي الذكية [216]،

و التي تكون مرفقة بصورة شخصية حتى لا يكون هناك تشابه في الاسماء و التعرف على المدعى عليه و بالتالي يتسنى له مراسلته , و بعدما يتم التعرف عليه و التأكد من هويته يتم تبليغه إلكترونيا بنفس الطريقة السالفة الذكر .

هذا و تجدر الاشارة على أن المشرع الجزائري بالرغم من انه تناول إجراء تبليغ الوثائق و المستندات و المحررات القضائية بالطريق الالكتروني من خلال القانون رقم 15-03 في مادته التاسعة الا انه لم يشر إلى هذه الحالة مما يستوجب عليه تدارك هذا الامر .

إشكـــالية القائم بالتبليغ الالكتروني:

كأصل عام فإن أمين الضبط لدى المحكمة الادارية الالكترونية الذي يقوم بالمعالجة الالية لسير الدعوى الالكترونية هو الذي يقوم بمهمة التبليغ الالكتروني سواء عن طريق الهاتف النقال أو البريد الالكتروني و لكن هناك بعض التشريعات تنص على عكس ذلك اذ أن التبليغ الالكتروني يتم مباشرة بين المدعي المرسل و المدعى عليه المرسل إليه ,دون أن يكون تدخل لوسيط بين الطرفين، و هذا الامر يثير العديد من الاشكالات القانونية لاسيما بخصوص الاعتداد بميعاد الارسال و إثباته، و ما هي وسيلة إثبات ذلك , خاصة إذا لم يكن هناك اتفاق مبرم مسبقا بين الطرفين عن وسيلة التبليغ .

كما توجد بعض الانظمة القضائية تعمل على التبليغ الالكتروني عن طريق المحضر القضائي ويكون مقر هذا لأخير بالمحكمة الادارية الالكترونية و يتولى عملية التبليغ الالكتروني وفق الاجراءات السابق ذكرها.

*إشكـالية عدم قدرة البريد الالكتروني للمبلغ إليه على تلقي الرسالة الالكترونية المرسلة اليه :

[216]. بطاقة الرقم القومي الذكية هي بطاقة تحقيق الشخصية و تصدرها مصلحة سجل الحالة المدنية التي تتبع إداريا لوزارة الداخلية، لتعريف المواطنين، و التي يستوجب على كل شخص حملها و تقديمها عند الضرورة، كما تحتوي على مجموعة من البيانات: الاسم و اللقب، تاريخ الميلاد، الجنس، الديانة، عنوان محل إقامته، المهنة، اسم الزوج، صورة شمسية و الرقم القومي و هذا الرقم هو رقم لكل مواطن يتكون من 14 رقما ترتبط به منذ ولادته و لا يتكرر بعد وفاته و بيانات الارقام تتكون من: الرقم الاول من اليسار: قرن الميلاد، الارقام الست التالية، تاريخ الميلاد، الرقمان التاليان رقما محافظة الميلاد، الارقام الاربعة التالية أرقام لرقم متسلسل، الرقم الاخير: رقم اختياري للتأكد على صحة الرقم القومي. , أنظر في ذلك الموقع الالكتروني : org.wikipedia.www://http ، نقلا عن زعزوعة نجاة ، التقاضي الالكتروني كالية لانجاح العدالة، المرجع السابق.

وهذا سواء للخطأ التقني أو لامتلاء المساحة المخصصة للبريد الالكتروني للمبلغ إليه أو وضع الرسالة الالكترونية في صندوق بريد الرسائل الدعائية غير المرغوب فيها [217]

الفرع الثاني . اجراءات التبليغ الالكتروني أمام المحاكم الادارية :

لم يبين قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجزائرية الاجراءات الواجب اتباعها في التبليغ القضائي الالكتروني، لدلك و لغاية استصدار القانون يتوجب اتباع ذات شروط وبيانات التبليغ القضائي التقليدي المنصوص عليها في قانون الاجراءات المدنية و الادارية و لكن باستعمال الوسائل الالكترونية .

اولا : البيانات الواجب توافرها في التبليغ القضائي :

يجب أن يتوفر التبليغ الرسمي الالكتروني البيانات التـالية:

. تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها التبليغ.

. اسم طالب التبليغ بالكامل وعنوانه واسم من يمثله إن وجد.

. إسم المحكمة أو الجهة التي يجري التبليغ بأمرها.

. إسم المبلغ اليه بالكامل وعنوانه، أو من يمثله ان وجد .

. إسم المحضر القضائي بالكامل وتوقيعه على كل من الاصل والصورة .

. موضوع التبليغ .

---

[217] و في هذا الصدد صدر حكم من إحدى محاكم الولايات المتحدة الامريكية و التي تتلخص في وقائع الدعوى أن المدعي قام بتبليغ المدعى عليه عبر بريده الالكتروني بالدعوى الالكترونية و المدعى عليه كانت شركة، فقام برنامج البريد الالكتروني الخاص بالشركة بوضع تلك الرسالة في صندوق بريد الرسائل الدعائية غير المرغوب فيها Spam و على هذا الاساس الشركة المدعى عليها لم تقدم دفوعا على الدعوى المرفوعة ضدها ،ولا على أية رسالة إلكترونية مما أدى إلى صدور الحكم في غير صالح الشركة المدعى عليها لكون أن هذه الاخيرة تم تبليغها بالحكم عن طريق البريد التقليدي، الامر الذي جعلها تستأنف الحكم الصادر ضدها متمسكة بعدم تبليغها بالشكل الصحيح و بالتالي يشوب إجراءات الدعوى عيب شكلي ، إلا أن المحكمة الاستئنافية رفضت هذا الطعن على أساس أن أي وسيلة للتبليغ تعتبر كافية بشرط ان تكون وسيلة معترف بها من وسائل الاتصال في إيصال الوثيقة إلى عنوان الشخص الذي أرسلت إليه، و لا يوجد أي سبب يبرر في هذا المجال التفريق في المعاملة بين التبليغ عن طريق البريد التقليدي أو عبر الفاكس أو البريد الالكتروني الذي يعد وسيلة استخدام من قبل المحامين و رجال الاعمال، و العبرة لدى المحكمة بوصول البريد الالكتروني للشركة المدعى عليها فقط بغض النظر عن قراءته من عدمها ،أما أن تقرأه أم لا فهذا يعد من موظفيها، مما يستوجب رفض الاستئناف .

ويرى الباحثون أنه:

لا داعي لذكر عنوان منزل أو مكان العمل الخاص بالمعني بالأمر وذلك لعدم الحاجة إليه بحيث يتم إجراء التبليغ الالكتروني عن طريق البريد الالكتروني والرسالة عبر الهاتف أو عبر الحساب المنشئ للمحامي.

كما أن إجراء التبليغ القضائي بالوسائل الالكترونية لا وجود فيه لتوقيع المعني بالأمر باستلام ورقة التبليغ القضائي ولا يستطيع المحضر القضائي اثبات الامتناع لانه وعند إجراء التبليغ الالكتروني يستلم المعني بالأمر التبليغ القضائي بالفور عند دخول هذا التبليغ إلى النظام الخاص بهاتفه أو بريده الالكتروني والحساب المنشئ لوكيله[218].

ثـانيا: تطبيقات التبليغ الالكتروني:

1 . الشخص المعني في التبليغ القضائي الالكتروني.

ان التبليغ القضائي الالكتروني شخصي بحيث يصلح إرساله للمعني بالامر شخصيا أو يرسل لوكيله القانوني ويرى الباحثون أنه لا يصلح إرسال ورقة التبليغ القضائي إلى أحد الاشخاص المقيمين معه مثلما هو متعارف عليه في التبليغ التقليدي , بسبب الخصوصية التي تتمز بها وسائل التبليغ القضائي[219] الالكتروني؛ حيث أنه من المستحيل أن يعود البريد الالكتروني الواحد إلى كثر من شخص وأيضاً بالنسبة إلى الهاتف الخلوي إلى أكثر من شخص، كما أن الرقم يكون خاصاً فقط بصاحبه مما يجعلها آمنه بصورة أكبر .[220]

2 . تبليـغ المقيم بالخارج:

عند إجراء التبليغ القضائي بوسائل الكترونية للمقيم في الخارج فيتم تبليغه عن طريق بريده الالكتروني إذا كان عنوانه معلوم أو بالتعاون من وزارة الخارجية[221] ،وعند تبليغ المقيم في الخارج إلكترونيا ينعكس أثر ذلك بالفائدة على إجراءات المحاكمة بحيث يتم الفصل في الدعوى بشكل أسرع من خلال تقليل المدة المنصوص عليها في قانون الاجراءات المدنية

---

[218]. مياح، إبراهيم ،التبليغ القضائي وفقاً للقوانين الاردنية والكويتية دراسة مقارنة،: جامعة آل البيت، الأردن ، 2008، ص16.

[219] حسن إبراهيم خليل، الاعلان القضائي عن طريق البريد الالكتروني بين النظرية و التطبيق، د ط ، دار الفكر و القانون، مصر ، 2015 ،ص13

[220] الزعبي عوض ،الوجيز في قانون أصول المحاكمات المدنية الاردني،: دار الثقافة للنشر، عمان ، 2019،ص337

[221]الزعبي عوض , نفس المرجع ص 338 .

و الاشخاص المتواجدين بالخارج و ليس لهم محل إقامة معلوم فيمكن مراسلتهم عبر البريد الالكتروني، أو بالتنسيق مع و ازرة الخارجية في إطار تعاون الحكومة الالكترونية للبلدين في اطار التعاون الدولي مع بعضها البعض[222] .

3 . تبليغ القاصر وفاقد الاهلية ومن في حكمهما :

إن إرسال التبليغ القضائي الالكتروني للقاصر أو فاقد الاهلية يعتبر باطلا لمخالفته شروط التبليغ ذلك لان القاصر لم يبلغ السن المنصوص عليه في القانون , لذلك اوجب القانون ان يكون مستلم التبليغ بالغ سن الرشد وهو 18 سنة وكذلك الامر بالنسبة لفاقد الاهلية باعتباره غير قادر على ممارسة أعماله لوحده ويجب إرسال التبليغ القضائي بالوسائل الالكترونية إلى الولي أو الوصي على القاصر أو فاقد الاهلية ويعتبر التبليغ الالكتروني الذي يرسل إلى الولي أو الوصي صحيحا [223].

4 . تبليغ السجناء :

تبليغ أحد السجناء إلكترونيا يتم بإرسال التبليغ الالكتروني لمدير السجن أو من يقوم مقامه عبر البريد الالكتروني و عبر الرسالة النصية عن طريق الهاتف الخلوي وعلى مدير السجن أو من يقوم مقامه أن يتولى مهمة تبليغ السجين المعني بالأمر موضوع التبليغ القضائي ليرتب أثره القانوني و ذلك لأنه من غير الجائز قانونيا إرسال التبليغ الالكتروني إلى السجين لعدم السماح للمساجين بإدخال أي وسيلة من وسائل الاتصال مع العالم الخارجي لذلك لا بد من إرساله إلى مدير السجن أو من يقوم مقامه ليتولى تبليغه إلى السجين المعني بالأمر.[224]

5 .التبليغات المتعلقة بالدولة و هيئاتها : فالتبليغ هنا يكون عبر الموقع الالكتروني لكل جهة بمعنى يتم تبليغها بالموقع الالكتروني الخاص بها.

6 .الشركات التجارية والجمعيات: فيتم تبليغهم عبر الموقع الالكتروني للشركة، وكذلك من خلال صحيفة السجل التجاري للشركة حيث يتم تبليغهم بإرسال بريد إلكتروني من موقع المحكمة الالكترونية إلى صحيفة السجل التجاري ويتم إخطارهم مثل المملكة العربية السعودية [225]

---

[222] الزعبي عوض , المرجع السابق ،ص 339

[223] عبيد، حسام,فكرة التبليغ القضائي الالكتروني،المرجع السابق ص 320 .

[224] .قرار محكمة التمييز الاردنية بصفتها الحقوقية رقم 2008/1100 ،بتاريخ 2009/5/12 ،منشورات مركز عدالة.

[225] .و من أهم الدول التي طبقت انظمة ساعدتها على تسهيل التعامل بالتبليغ الالكتروني المملكة العربية السعودية بتطبيقها لنظام (أبشر) وهو نظام إلكتروني أطلقته وزارة الداخلية السعودية يتيح للمواطنين والمقيمين إجراء أغلب المعاملات الخاصة فيهم

7. **التبليغ بالنسبة لأفراد المؤسسات العليا في البلاد** : فيتم عن طريق ارسالية تبعث للمؤسسة المؤسسة المختصة عبر موقعها الالكتروني .

. ثالثا : إشكالات قانونية حول التبليغ الاداري الالكتروني و حلولها :

يمكن إثارة مجموعة من الاشكالات عندما تكون وسيلة التبليغ للأطراف الدعوى هي البريد الإلكتروني، حول ما هو وقت استلام الرسالة الإلكترونية التي تتضمن تبليغا بالدعوى الإدارية؟ فهل العبرة بوقت إرسالها من قبل الجهة المبلغة إلى البريد الإلكتروني المتفق عليه؟ أم من وقت فتح البريد الإلكتروني من قبل صاحب الشأن؟

خاصة وأنه قد يثبت أنذلك الشخص انه قد فتح البريد الإلكتروني إلا أنه لم يقم بفتح الرسالة الإلكترونية المرسلة من المحكمة لتبليغه؟ فهل يعد ذلك تبليغا قانونيا؟

حاولنا الاجابة على الاشكاليات وفقا لما توصلت اليه الدول كحل في تشريعاتها .

1 . –وقت إرسال الرسالة التي تتضمن تبليغ الدعوى الإدارية:

لقد حددت غالبية الأنظمة واللوائح الخاصة بالمعاملات الإلكترونية للدول السباقة في نظام التبليغ الالكتروني وقت إرسال الرسالة الإلكترونية، وذلك عندما تدخل الرسالة نظام معلومات لا يخضع لسيطرة المرسل أو المستقبل، وبذلك يمكن القول بأن الوقت الذي يعتد فيه لإثبات إرسال تبليغ الدعوى الإدارية من قبل المحكمة الادارية هو عندما تدخل تلك الرسالة نظام معلومات يخرج عن سيطرة المحكمة بمعنى وقت إرسال السجل الإلكتروني هو الوقت الذي تم فيه انتقال السجل من المنظومة الإلكترونية للمرسل إلى أي منظومة أخرى خارج صلاحيات المرسل مثلما نصت عليه اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية السعودي .[226]

2 . وقت استلام الرسالة التي تحتوي تبليغ للدعوى الإدارية:

= دون الحاجة إلى مراجعة الإدارات المختلفة، ويربط بها، ويتطلب التسجيل في هذا النظام تسجيل بيانات تكون إجبارية ومنها رقم الهاتف، ين جميع القطاعات الحكومية إلكتروني والبريد الإلكتروني، والعنوان الوطني، وغيرها من البيانات التي تصلح لأن تكون محلا للتبليغ، وبالتالي يكون هذا للتبليغ الإلكتروني الانسجام مع المجتمع الدولي من ناحية الولوج واستعمال التكنولوجيا لتسهيل المعاملات اليومية قد ساعد مرفق القضاء الإداري في السعودية بالسير نحو تطوير الإجراءات القضائية وبما فيها التبليغ بواسطة الوسائل الإلكتروني

[226] الزعبي عوض، المنصور، أنيس. التبليغ القضائي بطريق النشر وفقا لقانون أصول المحاكمات المدنية الاردني: مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 40 ،العدد 1.ص 212

يختلف هذا فيما إذا حدد المرسل إليه نظام معلومات لاستلام الرسالة الإلكترونية، فإذا أرسلت إلى ذلك النظام فإن لحظة استلام الرسالة هي لحظة دخول الرسالة إلى ذلك النظام، أما إذا لم يحدد نظام معلومات فإن لحظة الاستلام تكون لحظة دخول تلك الرسالة إلى أي نظام معلومات تابع للمرسل إليه [227].

المبحث الثاني:

النظر و الفصل في الدعوى الادارية الالكترونية :

بعد ان يتم تقييد وتسجل الدعوى أمام المحكمة و تبليغ اطرافها ينتقل الخصوم لمرحلة النظر في دعواهم أمام المحكمة الإدارية، فيتم تبليغ الاطراف بموعد الجلسة وتبدأ اجراءات المرافعة بحضور الخصوم للجلسات وتقديم المذكرات الدفاعية والجوابية ويحاول كل منها تقديم البينات واللجوء إلى أي وسيلة من وسائل الإثبات التي من شأنها حصوله على حقه، والدفاع عن نفسه ولا يوجد ما يمنع من حضور الجلسات والمرافعة أمام المحكمة باستخدام الوسائل الإلكترونية متى ما كان النظام يسمح بذلك[228].

و لعل أكثر دولتين طورت إجراءات الخصومة الالكترونية من بدايتها لصدور الحكم أي التقاضي الالكتروني كامل لديهما هما دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الا أنه من الضروري أن نعرج ابتداء على تجارب الدولتين العربية وهي كالاتي :

-الامارات العربية المتحدة:

مع بداية عام 2013 بدأت الامارات حملة تحت شعار المحكمة الذكية، خصصت لها مليارات الدولارات تقوم على محاور أربعة رئيسية تتمثل في نظام القاضي الذكي، نظام المحامي الذكي نظام التسجيل الذكي، نظام كاتب العدل، بإضافة إلى نظام الدفع الذكي.[229]

-المملكة العربية السعودية :

تعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الالكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداء من تسجيل الدعوى القضائية وإجراءات التبليغ الالكتروني وانتهاءا بإصدار الحكم

---

[227] شلالا، نزيه 2007 دعاوى إبطال التبليغات والانذارات غير القانونية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.ط 2 , بيروت، 2007،ص 301

[228] عمران، جابر فهمي. لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،20104، ص 104".

[229] وفي إمارة دبي تم وضع نظام الكتروني لنيابة العامة فلمقدم الشكوى أن يسجل شكواه من خلال موقع النيابة العامة على شبكة الانترنت ويتم إشعاره بطريقة الكترونية تسهيلا واختصارا للوقت عن طريق البريد الالكتروني والفاكس والرسائل القصيرة وتصنيف لكل القضايا المنظورة.

القضائي[230] وتقوم المحكمة باستلام عريضة الدعوى من خلال دخول المدعي إلى موقع المحكمة لتسجيلها الكترونيا ثم تتابع سير إجراءات التقاضي في المحكمة الكترونيا وتنتهي بإصدار الحكم في آخر جلسة [231]

المطلب الاول : النظر في الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية

بـادئـا لابد ان نوضح ان المشرع الجزائري نص على القواعد العامة للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية في قانون 15 -03 المتعلق بعصرنة العدالة ، غير أنه لم يحدد له إجراءات خاصة ما يجعل إجراءاته وشروطه العامة لا تختلف عن إجراءات التقاضي العادية في عمومها، أي فيما يتعلق بطريقة رفع الدعوى وإجراءاتها و الشروط الشكلية الخاصة بالعرائض والتكليف بالحضور وقواعد الاختصاص النوعي والإقليمي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية في المواد من 13 إلى 47منه وتخضع لنفس وسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 48 إلى 69 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ولنفس وسائل الإثبات المنصوص عليها في المواد من 70 إلى 193 من نفس القانون مع التفصيل في الاجراءات الادارية بالرجوع للباب الرابع من قانون الاجراءات المدنية و الادارية ..

يعد رفع الدعاوى الكترونيا من أهم الاعمال الالكترونية وقد تم تطوير هذه الالية عن بعد في أماكن مختلفة ومنها المحاكم الفدرالية الامريكية وهناك تطورات متشابهة في كل من سنغافورة، نيوزلندا، فللندا وكندا وفي أي دولة تفكر في هذه الالية لابد من مجابهة العديد من التحديات الاجتماعية والسلوكية والتكنولوجية التي تواجه التطبيق الكسلان لرفع القضايا عن بعد[232].

ولعل هذا ما يدفعنا إلى التعرض لبيان الخطوات القانونية والفنية برفع الدعوى الكترونية الادارية وذلك بتقديم عريضة الدعوى مثلما تم تبيانه اعلاه وإذا ما قدمت العريضة مشتملة على هذه البيانات يقوم الكاتب بقيدها في السجل الالكتروني وفي المخصص لقيد الدعاوى، وذلك بعد رفع الرسوم المقرر قانونا وإعفاء منها وصور من العريضة بالطبع في محررات الكترونية[233]

---

[230] عبد المغيث، محمود مختار. المرجع السابق ، ص 94".

[231] وفي مجال القضاء الاداري فقد تم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية والتي منها نافذة المعرفة وهي عبارة عن قاعدة البيانات تحتوي على الانظمة واللوائح والقرارات المنظورة والاستفادة منها أثناء الترافع الالكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ التي استقر عليها قضاء الديوان .

[232] العبيدي، عمر لطيف كريم. التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق دراسة مقارنة"، "مجلة جامعة تكريت للحقوق"،المجلد 1،العدد 2 ،الجزء 1 ،مارس 2017م، ص 520.

[233] الايبوكي، عادل رمضان التوقيع الالكتروني في التشريعات الخليجية"، "دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية."2009، ص 125 .

ثم يقوم المدعي بتوكيل محامي لدفاع عنه بشكل الكتروني عن طريق الربط الالكتروني بعد أخذ بيانات لازمة و المطلوبة والتأكد من هويته عن طريق الربط الالكتروني مع الجهة الادارية المختصة ويطلب منه إدخال رقمه الكودي الذي يحصل عليه في نطاق مشروع الحكومة الالكترونية وتفعيل قانون التوقيع الالكتروني وبعدها يقوم الحاسوب الرقمي من التأكد من الهوية ويسمح له بالدخول ويفتح له قائمة الاختيار[234] لتأتي بعدها المراحل الاتي تبيانها:

الفرع الاول : مرحلة التحقيق في الدعوى الادارية الالكترونية :

كما رأينا في المطلب الاول من قيد عريضة الدعوى الادارية الالكترونية و دفع رسومها عبر استخدام الوسائل الالكترونية كما سبق تفصيله اعلاه من ذات المبحث يتم استلام امين الضبط المحكمة الادارية الالكترونية عريضة افتتاح الدعوى الالكترونية و مشتملاتها و تحدد تاريخ أول جلسة [235]ليرسل إلى منصة القضاة عبر شبكة الاتصالات الداخلية المتوافرة بالمحكمة المتصلة بجميع أقسامها، و الربط مباشرة مع قاعة المحكمة التي تكون مزودة بشاشة عرض، ليتسنى للحضور الاطلاع على ملف الدعوى. و مادام أننا بصدد دعوى ادارية إلكترونية، فإن الامر لا يتطلب الحضور الشخصي لأطراف الدعوى للجلسة.

حيث أن حضورهم يتم عبر وسائل الاتصال الحديثة ذلك انهم يستطعون لحضور والمثول بواسطة الموقع [236]و حسب ميعاد الجلسة عن طريق الدخول إلى صفحة القاضي اب المواقع الالكترونيةّ وقاعة المحكمة[237]، فيتولى القاضي بسماع الاطراف بدءا بالمدعي ثم المدعى عليه، و يتم ذلك من خلال نظام

---

[234] .محمد، سمية عبد العاطي القضاء الافتراضي دراسة فقهية مقارنة"، "مجلة كلية الدراسات الاسلامية للبنين بأسوان"، العدد الرابع، 2021ص 250

[235] بدر الدين، هشام عبد السيد , الكترونية القضاء الاداري بين النظرية والتطبيق"، "المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ط 1 ،مصر." ، 2020 ص 215 .

[236] الشرعة، محمد حازم. التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية مرجع سابق، ص 62".

" * يبادر الامر بها من القاضي إلى مجموعة من الموظفين المتخصصين بالعمل الحاسوبي المعلوماتي. بعد تحضير المتداعين ووكلائهم و مباشرة المحاكمة ، بحيث يستمع اليهم القاضي المعلوماتي لاقوالهم و مرافعتهم و دفاعهم و كذلك الاتصال بالموظفين مباشرة بالصوت و الصورة ، ويتم تدوين تصريحاتهم الكترونيا ، والاستفسار منهم بما يتعلق بالامور الادارية والإجرائية المتعلقة بالدعاوى مع استمرار عملية التصوير والتي تنقل إلى موقع الدائرة المعلوماتية القضائية وبيان مضمونها للخصوم ضمن هذا النظام , المرجع اعاله , ص 63.

[237] من أشهر تطبيقات الاجتماعات المرئية في المحاكم هي: –تطبيق زووم: Zoom الذي و على الرغم من أنه حديث النشأة الا أنه انتشر بسرعة مؤخرا على مستوى العالم خاصة بعد تفشي جائحة كورونا، و أصبح من أشهر التطبيقات لعقد الاجتماعات عن بعد، حيث يتميز بالقدرة على تسجيل جميع الاجتماعات، كما يمكن إضافة 100 شخص في الاجتماع الواحد، و ميزة رفع اليد .و ايضا لدينا–تطبيق :Hangouts Googleمن أحسن الخدمات التي تقدمها شركة جوجل، يوفر ميزة عقد الاجتماعات الافتراضية لـ25 شخص في نفس الوقت، متوفر بشكل مجاني لجميع مستخدمي البريد الالكتروني: Duo Google– .موجود=

الدوائر التلفزيونية المغلقة conférence Vidéo و هذه تعتمد الاخيرة على مجموعة من الاجهزة تربط عدة أماكن ببعضها البعض و تتيح تبادل التواصل عن بعد الصوت والصورة، فقد يترتب على استخدامها تحقيق المواجهة بين الخصوم دون الحضور الفعلي أمام القاضي، و كذلك الربط بين كل من القاضي والمدعي و المدعى عليه و الشهود والمترجمين بالرغم من تواجدهم في أماكن مختلفة.

اولا : تبادل العرائض و المستندات :

عن الايداع الالكتروني للوثائق، فيتم إيداع كل الوثائق و المستندات و المذكرات أم الجوابية إلكترونيا، و عند استلامها تقر المحكمة الالكترونية باستلامها للمستندات من خلال نظام التنبيه أو الاخطار .

كما أن المحكمة الالكترونية تخطر الطرف المرسل أنه قد تم إرسال ونقل الوثائق إلى الطرف الثاني بنفس يوم الارسال .وتحتفظ المحكمة الالكترونية بنسخة من تلك المستندات والوثائق بسجل إثبات الوثائق الالكترونية .

كما أنه يستوجب على المتقاضي تقديم النسخة الاصلية و المادية للوثائق الالكترونية متى طالبت المحكمة بذلك ,و من جهة أخرى يستوجب أن تكون جميع المستندات المقدمة إلى المحكمة بصيغة F.D.P و هي اختصار لكلمة Format Document Portable و تعني نسق المستند المنقول، و هي ملفات تسمح بتخزين هذه الوثائق باستقبال صور الوثائق و تخزينها و إرسالها، و إذا تم أيا كان نوعها فيصعب تغيير مضمونها في شكل هذه الوثائق أو ما تحتويه من بيانات .

و لقد أجاز المشرع الجزائري عملية تبليغ و إرسال الوثائق و المحررات القضائية بالطريق الالكتروني من خلال القانون 15-03 المتضمن عصرنة العدالة ،إذ نص على انه" فضلا عن الطرق المنصوص عليها في ق ا م ا و قانون الاجراءات الجزائية في هذا المجال ،يمكن أن يتم تبليغ و إرسال الوثائق و المحررات القضائية و المستندات بالطريق الالكتروني وفقا للشروط و الكيفيات المحددة في هذا القانون."

كما اوجب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الالكتروني ما يلي:

-التعرف الموثوق على أطراف التراسل الالكتروني أي تحتوي على لقب واسم المرسل مع رقم القضية.

=لدى كل مستخدمي جوجل بشكل مجاني سواء على الهاتف المحمول أو جهاز الحاسوب الشخصي، من مميزاته الجودة في المكالمات الصوتية و وضوح الصورة، إمكانية تسجيل الرسائل .و لدينا: Teams Microsoft- من خلاله يمكن تضمين المحادثات النصية على الصورة و الملفات الصوتية، مجاني الاستخدام و كذا: meet Google- .يتطلب من المشاركين إنشاء حساب فيه و من خاصيته مجاني، حد زمني غير محدود، له خاصية إلغاء الضجيج .أنظر في ذلك الموقع الالكتروني : com.elmarcekh.www://http ، نقلا عن زعزوعة نجاة، المرجع السابق

-سلامة الوثائق المرسلة مع امن و سرية التراسل.

-حفظ المعطيات مما يسمح بتحديد تاريخ الارسال ،كما أضفى المشرع الجزائري على الوثيقة المرتبطة بالطريق الالكتروني نفس حجية الوثيقة الاصلية.

و يستشف ذلك من خلال الفقرة الاخيرة من المادة العاشرة من نفس القانون "....تتمتع الوثيقة المرسلة بالطريق الالكتروني بصحة و فعالية الوثيقة الاصلية إذا أعدت وفقا لما تقتضيه الاجراءات و توفرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة[238]."

. غلق باب التحقيق و المرافعة :

بعد استنفاذ الملف لجميع اجراءاته ووسائل دفاع الخصوم يأمر القاضي المقرر بغلق التحقيق في الملف ويحرر تقريره الكترونيا لاطلاع الاطراف عليه ويحيله للسيد محافظ الدولة لإبداء طلباته مع احترام الآجال المحددة بقانون الاجراءات المدنية و الادارية كل ذلك عن طريق الشبكة المعلوماتية التي تربط اقسام المحكمة ببعضها البعض مع الاقسام التابعة لمحافظ الدولة ليتم بعدها جدولة القضية من طرف رئيس التشكيلة للمرافعة بعد تبليغ الاطراف الكترونيا بموعدها تبعا لطرق التبليغ السابق شرحها.

ويقصد بالمرافعة الإلكترونية هو تمكين الخصوم أو وكلائهم من تقديم وابداء كل اقوالهم والاجراءات أمام القضاء الإداري باستخدام وسائل الاتصال الحديثة [239] ,وقد يترتب على التخلف بالحضور الشخصي لأطراف الدعوى الإدارية أو من يمثلهم قانونا بعض الآثار القانونية كإسقاط الدعوى أو تأجيلها [240]

أما فيما يتعلق بالمحكمة الإلكترونية فتخلف الاطراف عن حضورها او من يمثلهم قانونا فالأمر مختلف كلي لانه و بفضل التقنيات الحديثة أصبح بإمكانية أطراف الدعوى الإدارية الحضور لجلساتً المرافعة إلكترونيا online ،وتحقيق مبدأ العلانية والمواجهة المعلوماتية من خلالً المرافعة البعدية في الفضاء الافتراضي ا ؛ حيث يتم استعمال اجرائياً التقنيات ومنها تقنية الـ conférence vidéo) ا، كما لو تم عقد جلسة سمعية و بصرية[241] .

[238] زعزوعة نجاة , المرجع السابق , ص 312 ز

[239]حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني و المحاكم الالكترونية، المرجع السابق، ص ص74- 75.

[240] اخلف سامية، التقاضي الالكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1 ،العدد الخاص ،كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، ، الجزائر، 2021 ،ص 28

[241] بديار ماهر، كيلاني نذيرة، عوائق نظام التقاضي الالكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 1 ،العدد الخاص، ، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر، .2021 , ص، 44 .

وتعقد المحكمة جلساتها بهذه الطريقة الإلكترونية في قاعة المحاكمة الافتراضية بحضور الأطراف شخصيا كون الدعوى الإدارية تعتمد في الغالب على الجانب التحقيقي أي حضور الاطراف، ونظر الدعوى بناءا على المرافعة الكتابية دون المرافعة الشفهية مما يسهل على الخصوم الحضور أمام المحكمة عن طريق ايداع المستندات والأوراق المتعلقة بالدعوى ويدافع من خلالها عن حقه ووجهة نظره، وبالتالي فان الخصوم مطالبون بتأييد طلباتهم ودفوعهم بوسائل مكتوبة، مما يترتب عليه عدم الاعتماد على المرافعة الشفهية على نحو كبير.[242]

وبما أن مبدأ المواجهة بين الخصوم من أهم المبادئ التي تحقق ضمانات المحاكمة العادلة، فإن هذا المبدأ لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان قدم الاطراف دفوعهم و مرافعتهم مواجهة مع بعضهم البعض، وهذا يتطلب أن يكون التبليغ لمواعيد انعقاد جلسات التحقيق الاداري كل طرف من أطراف الدعوى الإدارية حضور الجلسات ، فمن خلال تطبيق المحكمة لهذا المبدأ يستطيع كلا الخصوم حضور الجلسات و يكون قد تم بطريقة شرعية وثابتة في ملف الدعوى و يتم بتقديم بيناتهم والمستندات [243]التي تعزز دعواهم ويطلعون على عرائض الدعوى والردود عليها وعلى كافة المستندات .

وهذا عندما نكون أمام المواجهة التقليدية بين الخصوم، أما فيما يتعلق بإمكانية تصور المواجهة بين الخصوم عبر الوسائل الإلكترونية فنعتقد بإمكانية تصور ذلك من خلال حضور الجلسات عبر وسائل الاتصال الحديثة وذلك امام المحكمة وذلك لرؤية جميع الاطراف من خلال استخدام تقنيات الصوت والصورة بين جميع أطراف الدعوى وتحت رقابة المعنيين بالدعوى[244]، ويرى كل منهم الآخر ويتبادلون كافة الآراء والمناقشات وكأن الجميع يجلسون في مكان واحد.

---

[242] حيث نصت على هذا المبدأ المادة العاشرة من نظام ديوان المظالم السعودي "م/3لعام 1435 هـ " تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابية، على أنه يجوز للدائرة سماع الأقوال والدفوع مشافهة، "

[243] ان نظام تبادل المعلومات والمستندات الكترونيا بدأ اواخر الثمانينيات من القرن الماضي من اجل تحسين العملية الانتاجية والادارية بين وحدات الاعمال وبعض القطاعات, حيث يضمن نقل معلومات على نماذج معينه ومعدة سلفا وهذه المعلومات مرتبة بأسلوب معين حسب بروتوكول الاتصالات الالكترونية السابق الاتفاق عليه بين الاط راف المتراسلة, ويتم التبادل الالكتروني للمحررات باستخدام طريقتين الاولى يتم فيها التبادل عن طريق شبكة ارسال الكتروني تسمى شبكة القيمة المضافة, وطبقا لهذا النظام يكون هناك طرف ثالث وسيط يقدم خدمة الاتصال بين الطرفين

[244] وفي ذات الاتجاه قام المشرع الاماراتي حديثا بتقنين فكرة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الاجراءات القضائية بإضافة باب سادس لقانون الاجراءات المدنية الاماراتي تحت عنوان استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات المدنية بالمرسوم القانون الاتحادي رقم 10لسنة 2017م والذي نص في المادة)332 منه على ان: يقصد باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات المدنية استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين طرفين او اكثر لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات والتي تشمل=

وتعد تقنية الـ (conférence vidéo)إحدى وسائل الاتصالات المرئية الحديثة التي تتم من خلال شبكة الإنترنت وتعزز من تحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم، فمن خلالها يتم نقل الصوت والصورة لشخص أو أكثر في مكان ما إلى قاعة المحاكمة في أي مكان آخر من العالم[245]، وأهم متطلبات تطبيق هذه التقنية هو وجود إنترنت سريع جد بمكروفونات وسماعات ذات جودة عالية ، وكذلك كاميرات ويب ومستوعبات لتخزين المرافعات، فضلا أن هذه التقنية توفر الوقت والجهد وتتيح إدارة الحوار المرئي عن طريق جمعهم في مكان ووقت واحد، لاسيما أنه يمكن تبادل الملفات والوثائق بينهم بدون وجودً أي صعوبة بذلك، وهذه التقنية قد تكون اتصال بين شخصين فقط وهي ما تعرف point to pointأو قد تكون بين مجموعة من الأشخاص وهي point Multi).

ويمكن الاستفادة من هذه التقنية في الجزائر في الدعوى الإدارية تبعا للتجارب الدولية كلما استدعت الحاجة لذلك دون التأثير على خصوصيتها، فنكون أمام تطبيق لكثير من الإجراءات والمرافعات على نحو تقني مع ضمان المحاكمات العادلة، ولكون الدعوى الإدارية ذات طبيعة خاصة فيستطيع القاضي الاستعانة بهذه الوسائل الإلكترونية والرجوع إلى الوسائل التقليدية كلما استدعت الحاجة لذلك.

وحتى تتم المرافعة أمام المحكمة الإلكترونية يجب أن يتزامن حضور أطراف الخصومة مع المحكمة للقيام بإجراء المرافعة على نحو تقني بوسائل الاتصال الحديثة، ويباشر القاضي فتح باب المرافعة الإلكترونية من خلال التقنيات المتبعة في هذا المجال، فيظهر صوت وصورة كل من المدعي والمدعى عليه أو وكلائهم، ويتم التخزين التلقائي لمجريات الجلسة، ويباشر القاضي إدارة الجلسة عبر الموقع الإلكتروني من خلال جلوسه في قاعة المحكمة، على أن تكون قاعة المحكمة مزودة بشاشات مرتبطة بأجهزةً الحاسوب لكي يكون بالإمكان مشاهد والاستماع للشهود والخبراء عند الحاجة، ويستطيع أطراف خصومة الدعوى الادارية الحضور الشخصي أو إرسالها إليهم بواسطة البريد الإلكتروني بغية الحصول على نسخة من الملف المسجل والمخزن تقنيا. .

وفيما يتعلق بتحقيق مبدأ علانية الجلسات ما لم تقرر المحكمة سريتها، فإنه يمكن تحقيقها من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة[246]، فقد يتم تصوير قاعة المحكمة والحضور ويتم نقل هذا التصوير بالصوت والصورة على الصفحة الرئيسية لموقع المحكمة الإلكتروني من خلال الدخول على رابط معين على هذا الموقع

=قيد الدعوى واجراءات الاعلان والمحاكمة والتنفيذ التي تتم عبر استخدام تلك التقنية، وبالطبع ذلك يشمل تسجيل الجلسات صوتا وصورة 2وتدوين الجلسات عبر الكتابة على الحاسب الالي .

[245] عبد المغيث، محمود مختار 2013المرجع السابق، ص 92"

[246] خليل، حسين ابراهيم، يوسف سيد سيد العوض، المرجع السابق، ص 199 .

بحيث يستطيع أي من الأفراد الدخول لقاعة المحكمة الافتراضية وحضور الجلسات إلكتروني , مع حجب خاصية المشاركة من قبل الحضور غير أطراف الدعوى الإدارية [247] .

عادة يتم بثها على موقع المحكمة وبذلك يتحقق علانية المرافعة، مما تتحقق معه الغاية من المعنيين، او قد يتم تسجيل المرافعة والعلانية وهي تحقيق نزاهة القضاء وعدالته من خلال مراقبة الجمهور لأعمال المحاكم مما يدفع القضاة إلى توخي الحيطة عند تعاملهم مع الخصوم بما يحقق العدالة بينهم وفق إجراءات نظام الجلسات ونظامها [248]

وبما أن هذا المبدأ يتم تطبيقه عندما نكون امام تقاضي تقليدي فإنه من وجهة نظر الباحثين لا يوجد ما يمنع من تطبيقة عبر الوسائل الإلكترونية متى ما كان ذلك ممكنا

. الفرع الثاني : الاثبات في الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية

تقوم نظرية الإثبات في القانون الإداري على اعتبارات متعددة، تستمد من طبيعة وخصوصية إجراءات الدعوى الإدارية التي ينظرها القاضي الإداري، وتقتضي هذه الاعتبارات المؤثرة في الإثبات قيام نظرية مستقلة للإثبات في القانون الإداري تتميز عن نظريات الإثبات في مواد القانون الأخرى .

و الدعوى الادارية و إن كانت تتقاطع مع الدعاوى الاخرى في كثير من الإجراءات، إلا أن لها خصوصية عن مثيلاتها ؛ حيث تدور هذه الدعوى حول فكرة وجود الإدارة في صورة سلطة عامة تتمتع بامتيازات منحها القانون الإداري لها من أجل تحقيق المصلحة العامة ولم تتوافر لدى الأفراد باعتبارهم الطرف الأضعف بالدعوى الإدارية, وبذلك تتميز قواعد الإثبات في القانون الإداري عن غيرها لخصوصية الدعوى الإدارية التي تكشف عن وجود علاقة غير متوازنة بين طرفيها .

فالإدارة لها مركزها المتقدم وتملك من الأدلة ما لا يملكه خصمها لهذا فقد أُعطي للقاضي الإداري سلطة غير مألوفة بالنسبة للقاضي العادي تمكنه من العمل على تحقيق التوازن بين طرفي الدعوى.

لذلك نجده لا يتقيد بوسائل إثبات بعينها، بل له سلطة تقرير الأدلة وابتداعها لأجل الوصول إلى الحقيقة، وتطبيقا لمبدأ أنه حامي المشروعية وقاضيها الذي أدى إلى تطور مرفق القضاء بوجه عام والقضاء

---

[247] عمر، طارق عبد الهلال صالح "احكام التقاضي الالكتروني"، " اطروحة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، قسم الفقه المقارن" ص 312 .

[248] نظام المرافعات الشرعية السعودي في المادة 61 منه نص على مبدأ علانية المرافعة فنصت هذه المادة على أنه حفاظا على النظام العام، تكون المرافعة علنية إلا إذا رأى القاضي من تلقاء نفسه أو بناءا على طلب الخصوم او مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة يتم اجراءها سرا

الإداري على نحو خاص واتجاه الأخير نحو التقاضي الإلكتروني، فإنه امام اثبات الدعوى الإدارية باستخدام وسائل التقنية الحديثة في التقاضي عن بعد ذلك يمثل تحدي وانطلاقه بحرية باستخدام وسائل التقنية الحديثة في التقاضي عن بعد[249] .

من ذلك كان لا بد لنا من التصدي لموضوع اثبات الدعوى الادارية في ضوء أحكام الانظمة السباقة في هذا المجال و اسقاطا لها لوسائل الاثبات المحددة للقاضي الاداري الجزائري مثلما هو محدد له بقانون الاجراءات المدنية و الادارية و كذا ما هو متعارف عليه في مواد الاثبات المدنية بصفة عامة .

بالرغم من التطور الذي شهدته نظرية الإثبات الإلكتروني في وقتنا الراهن إلا أنه توجد حقائق أساسية لا يمكن التغاضي عنها تتمثل في أن الإثبات في القانون الإداري جاءً مكملا بأحكام التقاضي التقليدي ولا ينفصل عنه، ويترتب على ذلك بقاء القواعد العامة في الإثبات صالحة كونها في غاية الأهمية و تساهم إلى حد كبير للتطبيق في جميع الأحوال ويمكن الاعتماد عليها في تنظيم الإثبات الإلكتروني، كما أن الإثبات في صورته الجديدة يتفق مع صورته التقليدية مهما كانت طبيعة وسائل الإثبات في صورته التقليدية.

حيث أن سلطة القاضي الإداري في هاتين الصورتين واحدة ولم تتغير، بالرغم من أن وسائل الإثبات قد اختلفت، ولا سيما المحررات الإلكترونية التي أصبحتً دليلا لاثبات التصرفات القانونية ,ولا تقتصر النتائج المترتبة على تطبيق نظام الإدارة العامة الإلكترونية على تطور التصرفات القانونية فحسب، بل تمتد إلى كيفية إثباتها، وهو ما يشير إلى تطور وسائل الإثبات الإداري بالتزامن مع هذا التطبيق، لذلك فهذه التصرفات لم تختلف عن باقي الأعمال القانونية الأخرى في حاجتها لوسائل إثبات متطورة لإثباتها والتمسك بها أمام القضاء.[250]

---

[249] خليل، حسين ابراهيم، وعبد الهلال عبد الناصر مقترحات للاصلاح القضائي"، "مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، العدد 6 كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر ،.ص 65 .

[250]. تنص المادة 13 من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي على ان":

. اولا : تكون للمستندات الالكترونية والكتابة الالكترونية والعقود الإلكترونية ذات الحجية القانونية لمثيلتها الورقية اذا توافرت فيها الشروط الاتية:

. ان تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في أي وقت

. امكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي تم انشاؤها او ارسالها او تسلمها به او بأي شكل يسهل به اثبات دقة المعلومات التي وردت فيها عند انشائها او ارسالها او تسلمها بما لا يقبل التعديل بالاضافة او الحذف

. ان تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من ينشأها او يتسلمها وتاريخ ووقت ارسالها وتسلمها

. .ثانيا: "لاتطبق الشروط المنصوص عليها في البند اولا من هذه المادة على المعلومات المرافقة للمستندات التي يكون القصد منها تسهيل ارسالها وتسلمها

. ثالثا : يجوز للمرسل .اليه اثبات صحة المستند الالكتروني بجميع طرق الاثبات المقررة قانونا"ً.

فالقرار أو العقد الإداري الذي أصبح يخرج في شكل المستند الإلكتروني يحتاج إلى وسائل إلكترونية لاثباتهما، ومتى سلمنا بذلك فيعني أننا أمام تطور حقيقي لوسائل الإثبات التي جرى القضاء على الاعتراف بها في أثناء نظر المنازعات القائمة بين الإدارة وأطراف الدعوى الإدارية, فمن جانب تتسع دائرة التكليف الذي يأمر به القاضي الإداري والموجه للخصوم بتقديم ما لديهم من مستندات؛ حيث تنضم المستندات الإلكترونية إلى هذا الأمر بجانب نظيرتها الورقية خصوصا إذا كانت منتجة لاثارها في الدعوى و النكول عن تقديمها لا يخرج عن القاعدة العامة في اعتباره قرينة على ضعف موقف صاحبه , ويتأسس ذلك على ذاتية أمر التكليف الذي يهدف بالأصل إلى تقديم المستند دون النظر إلى طبيعته وأن العبرة بقيمته في نظر الدعوى الإدارية .

وبما أن الأوراق الإدارية باختلاف أنواعها، هي الوسيلة الرئيسية لإثبات الدعوى الإدارية، فإن ذلك يتفق مع الصبغة الكتابية التي تتميز بها الإجراءات القضائية للدعوى الإدارية وبوجود الاعتراف القانوني من غالبية الدول بحجية السجل الإلكتروني في الاثبات و بالتالي فإن ذلك يعزز الأمر نحو السير إلى تطبيق نظام الإثبات الإلكتروني على نحو تام في الدعوى الإدارية .

ويتعين على القاضي الإداري أن يتأكد من صحة المحررات على اختلاف أنواعها بما تضمنته من معلومات لا سيما أنها وصلت للمحكمة بصورة إلكترونية، وهذا ما يثير بعض الاشكاليات من حيث التأكد من عدم تزويرها والعبث بها على نحو غير مشروع من جانب أحد الخصوم، و عليه يتحقق القاضي من صحة هذه المحررات ومتى اطمأن إلى صحتها فإنه يحكم على أساس حجيتها في الإثبات؛ حيث قد يقوم القاضي بطلب الأصل من هذه المحررات بجانب النسخة الإلكترونية منها [251].

ويشترط أن تكون الكتابة الإلكترونية والسجل الالكتروني مساويا في حجيتها في الإثبات للكتابة والمحررات التقليدية و ذلك يحفظ السجل الالكتروني بالشكل الذي أنشئ أو أرسل أو استلم بها، أو بشكل يمكن من إثبات أنه يمثل بدقة المعلومات التي أنشئت أو أرسلت أو استلمت في الأصل، وبقاء المعلومات محفوظة على نحو يتيح استخدامها والرجوع إليها فيما بعد، وحفظ المعلومات التي تمكن من تحديد منشأ الرسالة الإلكترونية كما يشترط لكي يتمتع التوقيع الالكتروني بالحجية ذاتها أن ينفرد به الشخص ، وأن يكون تحت سيطرته التامة سواء بالنسبة لإنشائه أو وسيلة استعماله وقت التوقيع ويرتبط بالرسالة الإلكترونية ذات الصلة بها بطريقة تثبت تأكيدا يعتمد عليها حول سلامة التوقيع، بحيث إذا تم تغيير السجل الالكتروني فإن التوقيع الالكتروني يصبح غير محمي لدى استخدامه

[251] يوسف، باسيل "الاعتراف القانوني بالمستندات والتواقيع الالكترونية في التشريعات المقارنة"، "مجلة دراسات قانونية، العدد الثاني، بغداد ،2001، ص 129.

ويعتبر الدليل الكتابي، بما فيه المستند الالكتروني، أقوى أدلة الإثبات[252]، وقد أعطت التشريعات الكتابة الإلكترونية حجية الكتابة التقليدية نفسها في الإثبات، إلا أن ذلك لا يحول دون طلب المحكمة من الأطراف تقديم أصول المستندات إذا كان ذلك ضروريا للبت في الدعوى، ولا يمكن جحد المستندات الإلكترونية على اعتبار أنها مجرد صور، ما لم يكن سبب رفض التقديم أن المستند غير صحيح أو أنه لم يصدر من الشخص الذي نسب إليه[253]

أولا . الشهادة أمام القضاء الاداري باستعمال الوسائل الالكترونية :

يمكن الاعتداد بشهادة الشهود في الإثبات الالكتروني في إجراءات المحاكمة عن بعد، والشهادة بشكل عام هي إخبار شاهد من غير أطراف الخصومة أمام المحكمة بواقعة مادية تصلح محلا للإثبات ترتب حقا لغيره جرت تحت سمعه وبصره، ويجوز لهيئة المحكمة الإلكترونية تقرير سماع الشهود واستجوابهم من خلال تقنية الالكترونية ,إلا إذا رأى القاضي ضرورة حضور الشاهد شخصيا إلى المحكمة لسماع شهادته .

لان الشهادة تعتبر من الوسائل المهمة في إثبات الدعوى الإدارية وخصوصا التأديبية منها، ومن الوسائل المهمة في إثبات الدعوى الإداريةً ومنٍ جانب آخر، فإن الشهادة اعتمدهاً القضاء الإداري بالشهادة كوسيلة إثبات في العديد من الدعاوى الإدارية، وبما لا يتعارض مع الصبغة الكتابية التي يمتاز بها القضاء الإداري؛ حيث أن القضاء الإداري غير ملزم بوسيلة معينة من وسائل الإثبات، يوزن القاضي الإداري البينات وتقدير قيمتها تأكيدا على الدور الإيجابي للقاضي الإداري في الإثبات

والشهادة الإلكترونية تتوافق مع الشهادة بالطريقة التقليدية في جميع خصائصها ما عدا استعمالها لوسائل إلكترونية لدى الادلاء بها وتبعا للثورة التقنية فإنه أصبح بالإمكان تقديمً الشاهد بشهادته في الدعوى الإدارية عبر وسائل الاتصال الحديثة كتقنية (conférence vidéo)

---

[252] يعرف الاثبات بمعناه القانوني كما استقر عليه الفقه هو اقامة الدليل امام القضاء على صحة ووجود واقعة قانونية تعد اساسا لحق مدعى به، وذلك بالكيفية والطرق التي يحددها القانون، ومن ثم فانه يتسم بالطابع القضائي الذي يقتضي تقديم الدليل امام القضاء، كما انه مقيد قانونا في طرقه وحجية كل طريقة منها، وما يثبت عن القضاء يعد حقيقة واقعية ال يجوز الانحراف عنها او تجاهلها وهو ما يطلق عليه حجية الامر المقضي به .”راجع: "مرقس، سليمان1991 . الوافي في شرح القانون المدني"، "اصول الاثبات واجراءاته في المواد المدنية، المجلد الأول ، الطبعة الخامسة ، الادلة المطلقة، ، القاهرة، ص" 11.

[253] حسن، فضالة موسى. التنظيم القانوني للاثبات الالكتروني، دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون العراقي، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق، 2010 ، ص 13.

ويلجأ القاضي الإداري لشهادة الشهود عندما تكون البينات غير كافية للفصل في الدعوى، فيلجأ القاضي للشهادة عند توافر شهود على الواقعة من أجل التيقن وتكوين قناعة لدية للفصل في الدعوى الإدارية، إذ أن حضور الشهود أمام القاضي وتوجيه ا للشهادة من جانب استخلاصا للواقع وتقدير لها .

فشهادة الشهود الالكترونية ما هي إلا الشهادة بذاتها بكامل شروطها وأركانها، ولا تختلف عن الشهادة التقليدية إلا في طريقة أدائها، و لتي تتم عبر وسيلة إلكترونية ولكنها تخضع إلى شروط وضوابط تتمثل في:

1 . التأكد من شخصية الشاهد:

يستوجب على القاضي أن يتأكد من الشاهد أنه هو المطلوب وذلك بكافة الوسائل و الطرق الممكنة، فيجب التأكد و التحقق من هويته الشخصية والتأكد من مطابقة البيانات الموجودة لديه و البيانات الموجودة بهويته الشخصية و كذا صورته، سواءا من ذات المحكمة أو من المحكمة الاقرب له، و حتى تتمّ الشهادة الالكترونية لا يدلي بها الشاهد من منزله و إنما من امام الجهة المسؤولة من التأكد من هويته .[254]

2 . التأكد من سلامة شهادة الشهود الالكترونية وانعدام وجود مؤثرات خارجية:

فقد تتم الشهادة الالكترونية تحت ضغط وترهيب كعدم وجود أي شخص بجانب الشاهد وقت أداء شهادته من غير الاشخاص المخول لهم، ويمكن التحقق من ذلك بإجبار الشاهد على الوقوف في زاوية يكون وجهه موجه إلى الحائط مباشرة وكل ما خلفه واضح في شاشة العرض بشكل يفي بأنه موجود وحده.

3 . التأكد من فاعلية الوسائل الالكترونية المستخدمة:

يستوجب في الشهادة الالكترونية التحقق من فاعلية شبكة الانترنت ووضوح الصوت، كما يجب أن تكون الوسيلة المستخدمة عند الشاهد تمكن المحكمة من رؤية المكان الذي يتواجد فيه،[255] وإذا كان انقطاع في الانترنت أو فارق في الوقت بين الصورة والصوت كأن يصل الصوت قبل الصورة أو العكس وهو ما تعانيه محاكمنا اليوم أمام نقص تدفق الانترنت لذلك يقوم القاضي بتأجيل المناقشة إلى وقت لاحق [256]مما يشكل عائقا على تطبيق نظام التقاضي الالكتروني.

---

[254]لين لؤي عبد الرحيم الدباس، أحكام الاثبات بشهادة الشهود الالكترونية في المسائل الحقوقية وفقا للقانون الاردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قانون خاص، جامعة الشرق الاوسط، 2021 ، ص 56 -57.

[255]حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، المرجع السابق، ص 78

[256] Salmon Louisa, I. WitnessTestimony, handling witness interviens in a digiitalage, online researchpublished in the thomsonrenters, Pratical Law-Arbitration blog. 2020, P03.

4 . لكل طرف في الدعوى الاعتراض على شهادة الشاهد الالكترونية:

يحق لأي طرف في الدعوى الالكترونية أن يعترض على شهادة الشاهد الالكترونية متى كانت مخالفة للقانون مثلما هو ساري في الاجراءات الكلاسيكية.

يمكن التغلب على المشاكل او الاشكالات المحددة في الجزائر وذلك بسبب وجود العديد من المحاكم الإدارية منتشرة في جميع مدنها تقريب فيكون المكان المخصص للشاهد للادلاء بشهادته هو أي مقر من مقرات هذه المحاكم الأقرب لمكان اقامته وتحت اشراف المحكمة، على أن تكون مزودة بالبنية التحتية الإلكترونية التي تحقق هذه الغاية، وعليه يمكن تطبيق الشهادة كوسيلة من وسائل الإثبات بالوسائل الإلكترونية أمام ديوان المظالم السعودي في حدود حماية وضمان سلامة الإجراءات للدعوى الإدارية

و عليه فسماع المتقاضين و سماع الشهود إلكترونيا، يجب أن تدون اجراءاتها تقنيا، فملف الدعوى الالكترونية يكون مبرمجا على ملف عرض Présentation يحوي هذا الملف على Mx Flash،بحيث يباشر قدرة تخزين الصوت و الصورة مثل ملفات PowerPoint [257]و تظهر فيه صوت وصورة القاضي، و صوت و صورة المدعي أو وكيله، و صوت و صورة المدعى عليه أو وكيله، والشهود، و أمين الضبط .

ويمكن للمحكمة الاستعانة بمترجم إذا كان أحد الخصوم أو الشهود من جنسية غير عربية، وذلك من خلال تقنية الاتصال عن بعد، ويحدد الأمر الصادر من المحكمة تاريخ الجلسة ويخطر بها المترجم والخصوم والشهود بحسب الأحوال، ويجب على المترجم أن يكون مستعدا تقنيا ويستخدم الأجهزة التي تمكنه من التواصل مع القاضي المشرف أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال، بحيث يكون الصوت والصورة في وضوح كامل، حتى يتمكن من سماع ورؤية الخصم أو الشاهد الذي يترجم أقواله أو دفاعه، ويتم تسجيل وقائع الجلسة الكترونيا.

ثانيا . الخبرة في تقنية التقاضي الاداري الالكتروني :

يمكن اثبات الدعوى الإدارية بوسائل إثبات أخرى، كالخبرة وهي تكتسب بعدها الفني بدرجة كبيرةُ كوسيلة إثبات و تعتبر الخبرة بأنها الاستشارة الفنية التي يستعين بها القاضي لإثبات الدعوى، حيث تعاونه و

[257] .Power POINT: مايكروسوفت باور بيونت هو أحد البرامج المتوفرة ضمن حزمة office و هو مخصص للعروض التقديمية، حيث يوفر البرنامج مجموعة من الادوات لانتاج ملفات إلكترونية تحتوي على شرائح افتراضية عليها كتابات وصور تستخدم على جهاز عرض سينمائي بروجيكتورمرتبط بحاسوب من قبل شخص المقدم في حضور مجموعة من الاشخاص أنظر: محمد فتحي عبد الهادي، مقدمة في علم المعلومات، المرجع السابق، ص145 .

تساعده في تقدير المسائل الفنية التي يحتاج تقديرها إلى معرفة فنية أو دراية لا تتوافر لدى القاضي الإداري ا أحيانا.

بيد أن القاضي الإداري لا يستطيع من الناحية الفنية البحتة الإلمام بجميع الموضوعات عالتي تعرض عليه اثر نظره في المنازعات ، ذلك أن تكوينه العملي تكوين قانوني وليس فني دقيق، فقد ينظر منازعات كالعقود الإدارية الخاصة بالأشغال العامة والصيانة وغيرها من العقود أو الأمور الإدارية الفنية الأخرى، لهذا فلا مناص من لجوئه للخبرة الفنية بوصفها طريق من طرق الإثبات في الدعاوى الإدارية , كما أن تقرير الخبرة يسهم في الوصول أصدق تكييف قانوني للوقائع المادية التي يستند إليها المتخاصمون في الدعوى الإدارية، وتسمح للقاضي الفصل فيها بحكم أقرب ٍ للحقيقة والواقع .

وللمحكمة الاستعانة بتقرير الخبير الكترونيا عن بعد بوساطة وسائل الاتصال الحديثة، بحيث يقوم الخبير بإرسال تقريره الكترونيا إلى موقع المحكمة إلى الملف الخاص بالدعوى محل النظر، ويمكن للمحكمة الاستماع لأقوال الخبير الكترونيا بالآلية نفسها التي تسمع بها أقوال الشاهد[258].

ثالثا . المعاينة:

المعاينة كوسيلة من وسائل الإثبات ستتأثر بهذا التطور التكنولوجي حتما المبني على على انتقال هيئة المحكمة من دورها التقليدي لمعاينة محل النزاع والمكان الموجودة فيه للتحقق والاطلاع على ما يهمه من بيانات بخصوص الدعوى الإدارية لاسيما أنه في الغالب تكون المعاينة لأشياء مادية، ولا يمكن معاينة هذه الأشياء إلا بالكشف الحسي المباشر لإثبات حالة الشيء محل النزاع الإداري .

أما المعاينة الإلكترونية فهي تنصرف إلى ملاحظة وقائع غير مادية تتوطن في الأجهزة الإلكترونية وشبكات الاتصال ولا تحتاج بذلك لهذا الانتقال، وبلا شك فإن معاينة القاضي لهذه الأشياء يتطلب وجود خبرة فنية تساعده على إتمام المعاينة فللوصول إلى الحقيقة يستلزم إحضار الخبير الإلكتروني، مما يشكل اتحاد لوسيلتي الإثبات معا هما الخبرة والمعاينة الإلكترونية.

إن اللجوء لهذه الوسيلة قد يثير بعض الاشكاليات والصعوبات وهي امكانية انتقال المحكمة للمعاينة على نحو إلكتروني ً في حال ارادت الاطلاع على واقع الحال في الدعوى المنظورة أمامها، فإن ذلك لا يمكن تصوره من ناحية عملية، وخاصة إذا كان محل النزاع ذو أوصاف مادية، لأن ذلك يتطلب إثباته بمعاينة تقليدية.

[258]. زعزوعة نجاة , المرجع السابق ص 245.

رابعا . الاقرار أمام المحكمة الإدارية الالكترونية:

قد يلجأ القاضي الإداري أحيانا لإثبات دعواه للإقرار القضائي، فحقيقة الاقرار هو انه تم تعداده من وسائل إثبات تتعلق باعتراف أحد الخصومٍ بحق عليه للطرف الآخر باعتبار أن هذا الحق ثابت في ذمته ويشكل بمثابة اعفاء الطرف الآخر من إثباته.

ومنٍ جانب آخر اما الإقرار الذي يتم تنظيمه خارج مجلس القضاء فهو إقرار غير قضائي، وعليه، وبما أن الإقرار القضائي يكون أمام المحكمة فقد يمكن تصور تنظيمة من وجهة نظر الباحثين عبر الوسائل الإلكترونية، وذلكَ من خلال توثيق اقرار أي من أطراف الدعوى الإداريةٍ وارساله للمحكمة بالبريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى تراها المحكمة مناسبة فيحق للطرف الآخر حضور الاقرار خلال الجلسات ومشاهدته من جانب المحكمة، والإجراءات يتم توثيقها عبر تقنية الصوت والصورة وحفظها في ملف الدعوى الإلكترونية .[259]

. خامسا . القرائن القضائية :

بالنسبة للقرائن القضائية فهي الأخرى إحدى وسائل إثبات الدعوى الإدارية، ويلجأ إليها القاضي عند الحاجة لفصل الدعوى المنظورة أمامه، فهو يستدل من خلال هذه القرائن علىٍ أمر مجهول توصل إليه من أمارات ودلائل أدركها من وقائع الدعوى والمستندات المعروضة عليه.

وبما أن هذه القرائن يمكن استنتاجها بالإجراءات التقليدية، فيعتقد الباحثون بجواز اللجوء إليها حتى ولو تمت جلسات المحكمة إلكتروني أو قدمت لها مستندات إلكترونية وتم ضمها لملف الدعوى للاطلاع عليها، بوسائل تقنية الاتصال عن بعد، كما يمكنُ من جمل القول، أنه يمكن تطبيق التقاضي الإداري إثبات الدعوى الإدارية بوسائل الاثبات التقليدية حتى ولو تم التقاضي بوسائل تقنية الاتصال عن بعد، وذلك دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة.

و يعتقد الباحثون أن المتطلبات التقنية والفنية والنظامية يمكن و من ناحية عملية توفيرها، مما يجعل من تطبيق التقاضي عن بعد ممكن أمام المحاكم الادارية، على أن يكون تطبيق التقاضي الإلكتروني في الحدود التي تستدعي ذلك وعند وجود عوامل وظروف تمنع من التقاضي التقليدي كانتشار الأمراض والأوبئة كما هو الحال في حالة انتشار فيروس كورونا المستجد، على أن لا يتم الاستغناء عن التقاضي التقليدي في

[259]الباتوني، خيري عبد الفتاح ،فض المنازعات بالتحكيم الالكتروني عبر وسائل الاتصال الالكترونية ط 2.: دار النهضة العربية القاهرة ، مصر، 2020 ص58

العديد من الاجراءات، ويكون للمحكمة الخيار في اللجوء للتقاضي الإلكتروني أو الرجوع للقضاء التقليدي إذا كانت تخشى عدم توافر الضمانات الكافية للتقاضي.

و في النهاية تقوم المحكمة بتدوين كل إجراءات المحاكمة الالكترونية، و عند نهاية كل جلسة يتم طباعة محاضر الجلسة الالكترونية، التي هي عبارة عن عرض مجريات المحاكمة بالصوت و الصورة كما حصلت تماما، و من حق أطراف الدعوى طلب الحصول على نسخة من الملف بهذا النوع من التدوين ، و يدون في محضر الجلسة أو الحصول على صورة مطبوعة بواسطة البريد الالكتروني تاريخ الجلسة، أسماء القضاة و اسم أمين الضبط المكلف بالجلسة الالكترونية، و أسماء الخصوم، و طبيعة الدعوى مع الاشارة إن حضر الخصوم بنفسهم أو بواسطة دفاعهم، كما يذكر طبيعة الجلسة إن كانت علنية أو سرية وإن كانت هناك مشاكل و القرارات التي اتخذت النطق فيها بالجلسة، وتوقيع قاضي الجلسة و أمين الضبط[260].

ويحقق التدوين التقني العديد من المزايا تتخلص أهمها:

- تحقيق الشفافية

- القضاء على سلبيات التدوين التقليدي لمحاضر الجلسات التي ينجزها أمناء الضبط أثناء سير الجلسة و ما ينجر عنها من أخطاء مادية المتمثلة بالأخطاء و التي يمكن تسبب في ضياع بعض حقوق المتقاضين[261].

المطلب الثاني : الفصل في الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية

يثير موضوع إصدار الحكم القضائي الإداري أهمية كبرى في هذا المجال؛ لأنه لا معنى للمطالبة بالحق إلا إذا أمكن استيفاؤه فعلا، فالحكم القضائي يعد الخاتمة الطبيعية التي تتوج بها أي دعوى قضائية، وهو الذي يبين حقوق والتزامات الأطراف ويضع حدا للنزاع بينهم، لكون الحكم يصدر بعد أن يدلي الخصوم بطلباتهم ودفوعهم في الدعوى الإدارية، ينطق القاضي أو رئيس التشكيلة بحضور أطراف النزاع الإداري، على أن يكون المحكمة إذا تعدد قضاتها بالحكم القضائي شفويا مطابقا لما هو ما نطق به و ما هو مكتوب بملف الحكم القضائي .

---

[260] فسماع المتقاضين و سماع الشهود إلكترونيا، يجب أن تدون الاجراءات تقنيا، فملف الدعوى الالكترونية يكون مبرمجا على ملف عرضPresentationيحوي هذا الملف على Mx Flash، بحيث يباشر قدرة تخزين الصوت و الصورة مثل ملفات PowerPointأو القاضي المحاكمة إلكترونيا و تظهر فيه صوت وصورة القاضي، و صوت و صورة المدعي أو وكيله، و صوت و صورة المدعى عليه أو وكيله، والشهود،

[261] حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني و المحاكم الالكترونية، المرجع السابق، ص ص74- 75.

ويجب الاشارة إلى ضرورة اطلاع جميع أعضاء هيئة المحكمة عند تعددهم والناظرين في دعوى على جميع المستندات ومرفقات الدعوى قبل الحكم فيها، إلا أن هذا الموضوع يثير اشكاليات قانونية من حيث مدى امكانية اطلاعهم عليها لاسيما أن جلساتً المحاكمة تتم بواسطة تقنية الـ(conférence vidéo) , أو أي تقنية أخرى تضمن التفاعل بينهم بالصوت والصورة، وتعقيب هذا الموضوع , يعتقد الباحثون أن هذا الأمر يمكن تحققه من خلال وجود روابط إلكترونية لدى جميع القضاة الناظرين لأي دعوى إدارية وامكانية اطلاعهم على جميع مرفقات الدعوى قبل الفصل فيها، لا سيما أن جلسات المرافعة تتم بحضور جميع القضاة مثلما تم الاشارة إليه أنفا , ولهم الحق في مناقشة الشهود على سبيل المثال ومتابعتهم لكافة الاجراءات التي تتم على الدعوى المنظورة أمامهم.

الفرع الأول: اصدار الحكم في الدعوى الادارية الالكترونية

أولا : المداولة الالكترونية :

المداولة هي الاجراء التالي بعد قفل باب المناقشات و إيداع الوثائق و المذكرات، بحيث تصبح الدعوى جاهزة للحكم فيها , و قد عرفها الاستاذان Vincent. J et Raymond على انها مناقشة القضية بواسطة هيئة المحكمة و حاصل هذه المناقشة هو اتخاذ حكم في القضية بعد فحص جميع الاوراق والمستندات الموجودة في ملف الدعوى "

و عليه فأن المداولةّ هي التشاور في الحكم بين أعضاء المحكمة إذ تعددوا، و التفكير في الحكم و تكوين الرايفيه إذا كان القاضي واحدا[262]

يتضح من خلال هذا التعريف أن المداولة هي اجتماع القضاة بمفردهم أي تتم بسرية تامة من اجل الفصل في الدعوى [263]، بغض النظر عما إذا كان الحكم سيصدر من المحكمة أو المجلس أو حتى المحكمة

[262] Modernisation de la justice dans l'union européenne, conclusions du séminaire international, ESPANA 2002, présidencia de l'union Europeapalaciocongresos de Madrid 27-28 Jun 2002. P06. Sur le site : https://www.santeprison.com

[263] من الفقهاء الذين عرفوا المداولة : رمزي سيف، أحمد أبو الوفاء و فتحي والي، أنظر في ذلك، عبد الرزاق زوينة، , المداولة أحد مراحل إصدار الحكم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 33 ،العدد الثالث، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ،1996 ،ص440

العليا أو غيرها، دون حضور ممثل النيابة العامة أو الخصوم [264]و يشترك فيها إلا القضاة الذين حضروا المناقشة العلنية للدعوى و إلا كان الحكم باطلا.

أما المداولة الالكترونية:

فهي اجتماع افتراضي بين القضاة دون وجودهم المادي، وهذا ما يفيد ضمنيا إمكانية طريق ما يسمى بتطبيقات الاجتماعات المرئية في المحاكم على أن تتم المداولة في أي وقت ليلا و نهارا، و في أي يوم حتى في أيام العطل الرسمية و لا تتحقق المداولة الالكترونية إلا بتوافر مجموعة من الشروط التالية:

. أن تكون في سرية تامة لانها تعد ضمانة من ضمانات حرية القاضي في التعبير عن أريه .

. أن تتوفر الامكانيات المادية والالكترونية وجهاز الحاسوب لكل قاض[265] .

. توفير الضمانات السرية والتقنية بخصوص أمن وخصوصية المعلومات.

و عليه فالمداولة بين القضاة الناظرين لهذه الدعوى، وقد يتم ذلك عن طريق البريد الإلكتروني لكل منهم، أو من خلال اتصال مرئي بينهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، لا سيما أنه لا يوجد ما يمنع من اجتماع القضاة الذين حضروا المرافعات في أي مكان للمشاورة في موضوع المنازعة الإدارية.

ثانيا : إصدار الحكم الالكتروني :

---

[264] المادة 269 قانون إ.م.إ " تتم المداولات في السرية و تكون وجوبا بحضور كل قضاة التشكيلة دون حضور ممثل النيابة العامة و الخصوم و محاميهم و أمين الضبط."

[265]من أشهر تطبيقات الاجتماعات المرئية في المحاكم هي:

.– تطبيق زووم: Zoom على الرغم من أنه حديث النشأة، إالا أنه انتشر بسرعة في الاونة الاخيرة على مستوى العالم خاصة بعد تفشي جائحة كورونا، و أصبح من أشهر التطبيقات عقد الاجتماعات عن بعد، حيث يتميز بالقدرة على تسجيل جميع الاجتماعات، كما يمكن إضافة 100 شخص في الاجتماع الواحد،و ميزة رفع اليد .

– تطبيق: Hangouts Google من أحسن الخدمات التي تقدمها شركة جوجل، يوفر ميزة عقد الاجتماعات الافتراضية لـ25 شخص في نفس الوقت، متوفر بشكل مجاني لجميع مستخدمي البريد الالكتروني3 . Gmail

: Duo Google– موجود لدى كل مستخدمي جوجل بشكل مجاني سواء على الهاتف المحمول أو جهاز الحاسوب الشخصي، من مميزاته الجودة في المكالمات الصوتية و وضوح الصورة، إمكانية تسجيل الرسائل

Teams Microsoft– .من خلاله يمكن تضمين المحادثات النصية على الصورة و الملفات الصوتية، مجاني الاستخدام

مmeet Google– .يتطلب من المشاركين إنشاء حساب فيه و من خاصيته مجاني، حد زمني غير محدود، له خاصية إلغاء الضجيج.

. نقلا عن زعزوعة نجاة , المرجع السابق ص 273 .

وبعد الانتهاء من المداولة ، يتم كتابة المنطوق و توقيعه إلكترونيا على جهاز الحاسوب مباشرة و بالتالي لا يشترط النطق بالحكم، إذ يعتبر و ضع الحكم على الموقع الالكتروني للمحكمة بمثابة النطق به في يوم صدوره , فيتم إرفاق الحكم في ملف الدعوى الالكترونية، و بإمكان كل خصم الدخول إلى موقع القضية و الاطلاع على الحكم أو الحصول على نسخة منه, و يمكن أيضا للقاضي عقب انتهائه من كتابة الحكم أن يرسله للخصوم عبر البريد الالكتروني المسجل بعريضة الدعوى باعتباره الموطن المختار لهما ، و ذلك حتى يتمكن الخصوم من الاطلاع عليه .

وعليه يكون إصدار الحكم القضائي الإداري علني في مقر المحكمة متواجدين في قاعة المحاكمة online حتى يتم تلاوة الحكم القضائي، وبحضور أطراف الدعوى، ويعتبر الاطراف مبلغين بمجرد حضور جلسة النطق بالحكم من خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة، ويستطيع أطراف الدعوى الاطلاع على الحكم ومعرفته بالصوت والصورة، لا سيما أنه يمكن الحصول على نسخة من الحكم محررة وموقعة من القاضي.

ولأطراف الدعوى الإدارية صلاحية الحصول على نسخة من الحكم وقد أتاح نظام " معين" الإلكتروني– في المملكة العربية السعودية، من خلال دخول الخصوم أو ممثليهم على هذا الموقع وادخال اسم المستخدم وكلمة السر ورقم الدعوى، وبعدها يستطيع الحصول على نسخة ورقية من هذا الحكم موقعة من القاضي أو القضاة عند تعددهم بعد مدة محددة من تاريخ صدور الحكم.

الحكم القضائي يجب توقيعه من القاضي أو القضاة الذين نظروا القضية، فيجب توقيع الحكم القضائي بوسيلة إلكترونية[266] وعلى نحو نظامي حتى يتم الاعتداد به ويكتسب حجيته.

ولمن يرغب في الحصول على صيغة تنفيذية للحكم تتم مراجعته مباشرة من إدارة التنفيذ إلكترونيا من خلال الرابط الالكتروني للمحكمة الالكترونية باعتبارها مخصصة لذلك، ويجب أن يتضمن الحكم الالكتروني على مجموعة من البيانات هي:

–يجب أن يشمل الحكم تحت طائلة البطلان اسم الدولة التي صدر فيها الحكم،

. يجب أن يشتمل الحكم تحت طائلة البطلان العبارة التالية:

[266] .ويعد خصوصا في المرحلة النهائية هذا من التقنيات الحديثة التي أدخلها ديوان المظالم السعودي على اجراءات الدعوى الإداريةً مرحلة الحصول على نسخة من الحكم القضائي .وحتى يتم الاعتداد بالحكم القضائي بوصفة من الأوراق الرسمية يتعين أن يكونً مذيلا بتوقيع القاضي أو القضاة المشاركينَ أن توقيعهم يعد من الضمانات النظامية التي حرص المنظم على كفالتها لعناية مصالح أطراف في نظر القضية عند تعددهم .

"الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"

" باسم الشعب الجزائري"

-الجهة القضائية التي أصدرته مع الاشارة أن هذا الحكم الكتروني لتلك المحكمة الالكترونية .

-أسماء ألقاب و صفات القضاة الذين تداولوا في القضية .

- تاريخ النطق بالحكم .

- اسم و لقب ممثل محافظ الدولة.

. اسم ولقب أمين الضبط الذي حضر الجلسة .

- اسم و لقب الخصوم و عنوانهم، و عنوان بريدهم الالكتروني، و إن كان شخص معنوي ذكر طبيعته القانونية و تسميته و مقره الاجتماعي و صفة ممثله القانوني.

-أسماء و ألقاب المحامين المعلوماتيين .

- اسم الشهود الذين أدلوا الشهادة الالكترونية مع ذكر عناوين إقامتهم، و عنوان بريدهم الالكتروني.

ثالثا: مسودة الحكم الالكتروني:

على خلاف ما هو ساري في التقاضي الكلاسيكي أين يحرر القاضي الحكم على المسودة أولا، فانه في التقاضي الالكتروني أمر يختلف نوعا ما بسبب اختلاف الفقه في ذلك.

بحيث يرى جانب من الفقه على انه لا فائدة مرجوة من خلفية وجود مسودة للحكم الالكتروني، بحيث يتم كتابته و توقيعه مباشرة على جهاز الكمبيوتر من خلال التوقيع الالكتروني المعتمد من القاضي و يمكن وضع نسخة منه على الموقع الالكتروني للمحكمة دون توقيعه و يسمى بالصورة البسيطة [267] .

غير انه هناك جانب آخر مناقض للأول، إذ يصر على كتابة مسودة الحكم عقب الانتهاء من المداولة و قبل النطق بالحكم و تشمل هذه الاخيرة على منطوق الحكم وأسبابه، و توقيع القاضي أو القاضي و

[267] من الفقهاء الذين أخذوا بهذا الراي أحمد هندي الذي يرى انه لا وجود لمسودة الحكم الالكتروني. أنظر في ذلك ، أحمد 98 هندي، التقاضي الالكتروني، المرجع السابق، ص34

المستشارين المكونين معه و إلا اعتبر الحكم باطلا، و تحفظ المسودة بملف القضية، و يجوز للخصوم الاطلاع عليها و لكن دون حصولهم على نسخة منها .[268]

أما عن الوسيلة المستعملة في كتابتها فلا وجود لأي نص قانوني يحدد الوسيلة المستعملة فيمكن أن تكون بخط يد القاضي ويمكن أن تكون بالوسائل الالية الحديثة كالحاسب الالي، فليس من العيب استخدام جهاز الكمبيوتر في كتابة المسودة بل على العكس إذ يضمن سهولة قراءتها بدون خلط في عباراتها كما يساهم في تسجيل أفكار القاضي و ترتيبها و سرد الوقائع على نحو احسن.

الفرع الثاني : تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى الادارية الالكترونية و الطعن فيه:

أولا: تنفيذ الحكم الاداري الصادر في الدعوى الالكترونية :

يثير موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية العديد من الإشكاليات القانونية وذلك في ظل غياب وجود قاضي تنفيذ متخصص في هذا المجال في أغلب الدول ومن بينها الجزائر، وتقوم الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري على أساس مبدأ المشروعية وسيادة القانون، ولا قيمة له مالم يقترن بمبدأ احترام الأحكام القضائية وكفالة تنفيذها.

بيد أن انصياع الإدارة العامة لواجبها لتنفيذ أحكام القضاء الإداري تعد من أهم واجباتها استنادا بتنفيذ الأنظمة واللوائح على نحو عام، ومع ذلك فقد تمتنع الإدارة العامة عن تنفيذها للأحكام القضائية الإدارية على نحو صريح لا يحقق الغاية منها.

فقد تمتنع الإدارة عن تنفيذ الحكم ا القضائي، ولا يكون أمام المتضرر طريقا يجوز الطعن فيه بامتناعها عن تنفيذ القرار الصادر، أو رفع دعوى كما هو موجود لدى القضاء الإداري الفرنسي؛ حيث يستطيع القاضي مدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به خلاف أيضا فرض غرامة تهديدية مالية عليها الإداري في الجزائر بتوجيه أوامر للإدارة تجبرها على تنفيذ الأحكام القضائية، كما يستطيع عند امتناعها عن التنفيذ .

وعلى الرغم من قيام بعض الجهات الإدارية بالامتناع عن تنفيذ الأحكام الإدارية، إلا أنه يوجد جهات إدارية أخرى تنصاع ارجاع الحال إلى ما كان عليه لوجود خطأ أو تقصير من الإدارة عند للحكم القضائي وتقوم بتنفيذه لاحترامها مبدأ سيادة القانون، وارتكابها هذا الخطأ، وبصدور الحكم القضائي فإن الإدارة تجد أنها قد أخطأت، وبالتالي فإنها تقوم بإصلاح الخطأ وتنفذ الحكم. في نطاق تنفيذ الأحكام بواسطة الوسائل الإلكترونية فلا نجد له اجراءات محددة في القانون الجزائري بينما في المملكة العربية السعودية فقد قام وزير العدل في عام 1440هـ، تدشين نظام "ناجز" الإلكتروني بخصوص بعض الاجراءات القضائية، ومن بينها تنفيذ الأحكام

[268] هشام عبد السيد الصافي، إلكترونية القضاء الاداري بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، 144.

القضائية في بعض الدعاوى؛ً حيث يستند فيه على البيانات المطلوبة عن الحكم، والبيانات الخاصة بالمنفذ ضده و المنفذ و طبيعة التنفيذ عن طريق تعبئة طلب التنفيذ الالكتروني مع تحديد المحكمة مصدرة الحكم ومكانها، ومعلومات عن الحكم، وارفاق كافة الوثائق المتعلقة بالحكم المراد تنفيذه، ويتم ارسالها إلكترونيا بواسطة هذا النظام الموجود على الموقع الرسمي لوزارة العدل[269]وصفوة القول أن الحكم القضائي الالكتروني يمكن تنفيذه بطريقة تقليدية او الكترونيا بواسطة ارساله بالبريد الإلكتروني أو بواسطة جهة مختصة بالتنفيذ باستخدام وسائل إلكترونية إلى الجهة المحكوم عليهاً من خلال ذلك تقوم الجهة المحكوم عليها بتنفيذ الحكم القضائي عينا اذا كان الاء قرار اداري غير مشروع أو إيداع المبالغ المالية بحساب صاحب الشأن إذا كان محل الدعوى الإدارية قرار تعويض أوً محلها مبلغ عن ضرر أو مصروفات تكبدها المدعي بسبب دعواه.

ثانيا: الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الادارية الالكترونية:

لقد ميز المشرع الجزائري بين نوعين من الطعون، الطعون العادية وأدرج ضمنها الاستئناف والمعارضة وطرق طعن غير عادية أدرجها ضمن الطعن بالنقض واعتراض الغير الخارج عن الخصومة، والتماس إعادة النظر.والطعن في الاحكام إلكترونيا يقتضي وجود موقع في تسيير الدعوى الالكترونية المسجلة بالمحكمة الالكترونية الادارية الابتدائية، فيتولى الطاعن ملء نموذج محمل مسبقا وبمساعدة برنامج إلكتروني ذكي يطلق عليه " الوكيل الالكتروني" فهذا الاخير يقدم بعض الاسئلة إلى الطاعن، فيجيب عليها هذا الاخير وتدور الاسئلة حول نوع الطعن واسم الطاعن والمطعون ضده يعني الخصم، أسباب الطعن.[270]

و بعد الاجابة يظهر للطاعن نموذج أدلى به، و يكون قد تمت مراجعته من هيئة متخصصة، و ذلك بغرض ضمان استفاء هذه النماذج الشكل القانوني الموحد و المطلوب قانونا, فبعد ملئ النموذج يتم تسجيله بمصلحة الطعون مرفق ببرنامج الدعوى الالكترونية، ليقوم أمين الضبط بإرساله إلى المحكمة الاستئنافية الادارية و يتم قيده و إعطاء ملف الدعوى الالكترونية رمزا استئنافيا مع بقائها تحمل الرقم السابق و يتم تدوين الاجراءات في صفحات برنامج ملف الدعوى الالكترونية في الخانة المخصصة لتدوين الاجراءات التقنية لدى المحكمة الاستئنافية الادارية او مجلس الدولة حسب نوع الطعن

هذا النظام مطبق في أغلب دول الاتحاد الاوروبي كإنجلترا التي تبنت نظام Service Forms Online والسويد و مصر [271].

---

[269] ابراهيم، خالد ممدوح ,التقاضي الالكتروني": "الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم"،" مرجع سابق"، ص 97

[270] أوتاني، صفاء ,المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق ,مرجع سابق، ص 174

[271] . بدر الدين، هشام عبد السيد الكترونية القضاء الاداري بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 147.

يعتبر التقاضي الإداري الالكتروني تطبيقا حديثا وجديدا من التطبيقات التطور العلمي التقني حيث بدأ يبرز ويظهر في الأنظمة القضائية المعاصرة سواءا العربية منها او الغربية ويمتاز بالسرعة والإنجاز واختصار الوقت والدقة في التخزين والتسجيل.

تبنت الجزائر وعلى غرار باقي الدول في العالم نظام التقاضي الإلكتروني كحتمية قانونية تستجيب للتطورات التي يشهدها المجتمع الدولي الذي أصبحت علاقاته مبنية على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأن قوة الدول في الوقت الراهن تقاس ما تكسبه من معارف وحسن استخدامها للتكنولوجيا في جميع المجالات من بينها القضاء الذي يمثل عصب الدولة وأن يجب عصرنته ليستجيب للفصل في النزاعات في أسرع وقت ممكن ويبسط الإجراءات ويضمن المحاكمة العادلة ويذلل كافة العقبات للتعاون القضائي.

دراستنا شملت نظام التقاضي الإلكتروني في أحد مواده وهي المنازعات الإدارية وما خلصنا إليه أن التقاضي الالكتروني هو المجال الأنسب للمنازعات الإدارية لأن أحد أطراف الدعوى هي الادارة العمومية التي تمت عصرنتها ضمن ما يعرف بالإدارة الإلكترونية كما أن هذه المنازعات تحتاج إلى سرعة الفصل لأنها تتعلق بالمرفق العام، الخدمة العمومية وحماية الحقوق والحريات العامة بما فيها النظام العام.

وأهم النتائج التي توصلنا إليها هي كما يلي:

- امكانية تطبيق النظام الإلكتروني في المنازعات الإدارية باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والتفاعل بين أطراف الدعوى والقضاة من خلال تبادل العرائض والوثائق وإمكانية الحضور المرئي إن اقتضى ذلك او مرافعة الدفاع مرئيا ضمن تقنيةvidéo conférence .
- إمكانية مباشرة إجراءات التقاضي الالكتروني في الدعوى الادارية على غرار القضاء المدني والجزائي.
- تطبيق نظام التصديق الالكتروني والتوقيع الإلكتروني وحيازتها للحجية إلا إذا تم الطعن فيها بالتزوير وتمتع المحررات والسجلات بنفس الحجية التي تتمتع فيها السجلات الورقية.
- سرعة الفصل في المنازعات وتحقيق المحكمة العادلة بين أطراف الدعوى.
- يحقق التقاضي الإداري الالكتروني دعم الأمانة الاجرائية والتي تكمن في الشفافية في اتخاد الإجراءات او المطالبة او الدفع والاستعانة بالمستندات وضمها والاطلاع عليها.
- تبسيط إجراءات التقاضي والسهولة في الحصول على المعلومات المرتبطة بسير الدعوى.

كما تجدر الإشارة إلى انه من خلال الدراسة لاحظنا وجود بعض العقبات التقنية والقانونية التي تحول دون تحقيق المحاكمة العادلة في المنازعات الإدارية.

من بين هده العقبات التقنية:

- نقص تغطية شبكة الانترنيت في المناطق النائية، مما يكون سببا رئيسيا في عدم استطاعة المتقاضين

رفع الدعوى الكترونيا.

- ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية.
- عدم ربط مكاتب المحامين الكترونيا بكافة المحاكم والمجالس للحصول على الخدمات الاجرائية والإدارية بالتوقيع الالكتروني.

لذلك نقدم بعض التوصيات والاقتراحات على المشرع الجزائري ووزارة العدل تداركها وحلحلتها وذلك كما يلي:

- نلتمس من المشرع إعادة النظر في المنظومة التشريعية من خلال اصدار قوانين جديدة تنظم فكرة التقاضي الالكتروني في المنازعات الإدارية بما يضمن الحفاظ على حقوق المتقاضين وضمان مبادئ المحاكمة العادلة.
- توفير سرعة تدفق عالية للأنترنيت لإمكانية الولوج إلى المنصة بدون انقطاع الذي قد يؤثر على سيرورة إجراءات الدعوى الإدارية.
- القيام بأيام دراسية وتكوينية للقضاة، المحامين وكتاب الضبط لكيفية استعمال وسائل التكنولوجيا في سير إجراءات الدعوى من يوم قيدها إلى غاية البت في النزاع ودالك لتحسين جودة العمل القضائي.
- نشر الوعي القانوني والقضائي من اجل تعريف المواطن بمزايا نظام التقاضي الالكتروني وما يحققه من عدالة ودالك من خلال وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي، فضلا عن اطلاعهم عن سير إجراءات التقاضي الالكتروني في المنازعات الإدارية.
- وضع أنظمة أمان إلكتروني لتأمين المعلومات والوثائق وحمايتها من القرصنة ودالك من خلال اتخاد كافة التدابير والإجراءات التي تحول دون الاعتداء عليها مع توفير إمكانية الوصول وتحديد شخصية من يحاول اختراق او قرصنة تلك المواقع القانونية.
- الإسراع في وضع نظام تبليغ إلكتروني للسادة المحضرين القضائيين وإدماجهم في المنصة لتبليغ كل أوراق الدعوى واجبة التبليغ المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- تفعيل عملية دفع الرسوم القضائية عن طريق الية الدفع الالكتروني.
- رقمنة مختلف الإدارات العمومية وخاصة تلك الإدارات التي تكون طرفا في النزاع كمديرية أملاك الدولة، مديرية مسح الأراضي ومديرية الضرائب... الخ.
- الاستفادة من تجربة الدول العربية السباقة في مجال المعاملات الالكترونية.

أولا –المصادر

–الموسوعات:

- الموسوعة العربية، 2001 ،ج 3 ،ص 324 .نقال عن عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية، بدون ط، دار جامعة نايف للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017.

–النصوص القانونية:

1–الاتفاقيات:

- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2010.
- الاتفاقية الدولية للاجرام المعلوماتي بودابست لعام 2001.

2 – القوانين:

- القانون رقم 08–09 مؤرخ في 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية، ج.ر العدد 21، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2008، سريان هذا القانون سنة بعد نشره في الجريدة الرسمية، الجزائر، 2008.
- القانون رقم 15–04 مؤرخ غي 2015/04/01 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين) ج.ر.عدد 6 صادرة بتاريخ 2015/04/10.
- القانون 15–03 المؤرخ في 2015/02/01، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية عدد 06 مؤرخة في 2015/02/10. سنة 2015 , الجزائر
- القانون رقم 18_07 ، المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المؤرخ في 25 رمضان، عام 1439 الموافق 10 يونيو، سنة 2018 ، الجريدة الرسمية، العدد 34، تاريخ 10 يونيو، سنة 2018.
- القانون رقم 04_15، مؤرخ فًي 27 رمضان 1425هـ، الموافق ل 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الامر رقم 66_156، المؤرخ فًي 18 صفر 1386، الموافق ل ٍ8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، الجرٌيدة الرسمٌية للجمهورٌية الجزائرية، العدد 71 ،2004.
- القانون رقم 09–04، مؤرخ فًي 14 شعبان عام 1430الموافق 5 غشت سنة 2009، تضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، "الجريدة الرسمية للجمهورٌية الجزائري "، ال عدد47، الصادر بتاريخ 25 شعبان عام 1430، الموافق 16 غشت سنة .2009
- القانون رقم 91–1382 المؤرخ بتاريخ 30–12–1991 والمتعلق بالأمانات في الشيك وبطاقات

الدفع، ج.ر فرنسية 15، الصادرة بتاريخ 01 جانفي 1992، فرنسا
- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي سنة 2014.

3-الاوامر:

- الامر رقم 58/75 المرخ في 20 رمضان عام 1395 هـ الموافق لـ 1975/9/26 المتضمن القانون المدني.
- الامر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 هـ الموافق لـ 26 اوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية العدد 52.

4 -المراسيم:

- مرسوم تنفيذي رقم 333/04 المؤرخ في 10 رمضان عام 1425 الموافق 24 اكتوبر سنة 2004 يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة العدل , جريدة رسمية رقم 2004/64 العدد 67.

ثانيا -المراجع الفقهية:

أ- باللغة العربية:

1 - الكتب العامة:

- أحمد فتحي سرور , القانون الجنائي الدستوري ,دار الشروق مصر , ط 2 , 2002
- الزعبي، عوض الوجيز في قانون أصول المحاكمات المدنية الاردني، عمان: دار الثقافة للنشر2019.
- شلالا، نزيه دعاوى إبطال التبليغات والانذارات غير القانونية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.ط 2 سنة 2007

2- الكتب الخاصة:

- الايبوكي، عادل رمضان التوقيع الالكتروني في التشريعات الخليجية"، "دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية." 2009.
- لوسي عقيلان أبو عقيل، التنظيم القانوني للنقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع، ط1 ،دار الايام للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2018 ،ص27.
- إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- أحمد هدى، القاضي الالكتروني استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014
- أحمد هلال عبد هلال، الجوانب الموضوعية والاجرائية لجرائم المعلوماتية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربّة، القاهرة، مصر،2003.

- أسعد فاضل منديل ,التقاضي عن بعد ,مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية ,مجلد 1 ,العدد 21 سنة 2014.
- الزعبي، عوض، المنصور، أنيس. التبليغ القضائي بطريق النشر وفقا لقانون أصول المحاكمات المدنية الاردني: دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 40 ،العدد 1 سنة 2013.
- الكعبي، هادي، والكرعاوي، نصيف2016 ،مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، "مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية"، "المجلد الثامن، العدد الاول، العراق، جامعة بابل
- آمال قارة ، الحمأية الجزائري للمعلوماتية في التشريع الجزائري ، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
- أمل فوزي احمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف، المجلد 5 ،العدد 2 ،الجزائر، 2020.
- أمن عبد هللا فكري، الجرائم المعلوماتية، دراسة مقارنة في التشريعات العربية و الاجنبية، الطبعة الاولى، مكتبة القانون و الاقتصاد، مصر، 2003.
- أمير فرج يوسف , المحاكم الالكترونية المعلوماتية و التقاضي الالكتروني , المكتب العربي الحديث ,الاسكندرية , 2014
- أنيس، ابراهيم، ومنتصر، عبد الحليم، والصوالحي، عطية، وأحمد، محمد خلف الله .2004 , المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،
- ايمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، "التقاضي عن بعد "دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي "، مجلة علوم الشريعة والدراسات اإلسالمية. عمادة البحث العلمي. جامعة أم القرى، العدد 84 ،المملكة العربية السعودية، 2021
- الباتوني، خيري عبد الفتاح فض المنازعات بالتحكيم الالكتروني عبر وسائل الاتصال الالكترونية الطبعة الثانية. القاهرة: دار النهضة العربية , 2020
- بدر الدين، هشام عبد السيد , الكترونية القضاء الاداري بين النظرية والتطبيق"، "المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر." ط 1 , 2020
- بلال امين زين الدين ، جرائم نظم المعالجة الالية للبيانات في التشريع المقارن الشريعة الاسلامية، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر
- الجلا نهى. المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد 47 ،كانون الثاني، دمشق 2010.
- حسن إبراهيم خليل، الاعلان القضائي عن طريق البريد الالكتروني بين النظرية و التطبيق، د ط ، دار الفكر و القانون، مصر2015
- حمود مخطار عبد المغيث محمد، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسيير إجراءات التقاضي المدني،

د.ط، دار النهضة 32 العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2013.

- خالد محمد كدفور المهّيري، جرائم الكمبيوتر والانترنت والتجارة الالكترونّية، الطبعة الثانية، معهد القانون الدولً، دبًي، الامارات العربّية المتحدة ،2010
- خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، الدعوى الإلكترونية وإجراءات أمام المحاكم ،دط، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2008
- خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الالكتروني، دراسة مقارنة، د.ط، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008
- خليل، حسين ابراهيم، وعبد هلا عبد الناصر مقترحات للاصلاح القضائي"، "مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، السنة 3 ،العدد 6سنة 2016.
- خليل، حسين إبراهيم، يوسف سيد سيد، 2020 . التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر،
- رابح، وهيبة 2017 ,خصوصية اجراءات التقاضي الكترونيا ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 1 , عدد 2.
- زيجة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري و الدولي، دون طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، عين ملًيلة، الجزائر، 2011.
- سفيان عرشوش، أمال بدغيو، التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19 ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 06 ،العدد 03 ،2021.
- سليم عبد الله الجبوري ،الحماية القانونية للمعلومات شبكة الانترنت ،ط1،منشورات الحلب الحقوقية ،بيروت، 2011.
- سليمان، دادريار حميد 2015 . الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت- دراسة تحليلية مقارنة الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع
- صبرينة بوبكر ، حفيظة خمايسية ، 2020 ،دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية – قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، مجلد 02 ،العدد 02 ،جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر
- صفاء اوتاني، المحكمة االلكترونية. -المفهوم و التطبيق-، مجلة العلوم االقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 28 . العدد 1 ،سوريا، 2012.
- طباش امين، الحماية الجنائية للمعاملات الالكترونّية، الطبعة الاولى، دار الوفاء الدنّيا للطباعة والنشر، الاسكندرّية، مصر، 2015
- عامر، رباب محمود)2019 .)التقاضي في المحكمة الالكترونية"، "مجلة كلية التربية للبنات للعلوم

الانسانية ، العدد 25 ،السنة 2013.

- عامر، رباب محمود , التقاضي في المحكمة الالكترونية"، "مجلة كلية التربية للبنات للعلوم االانسانية ، العدد 25 ،السنة 13.
- عبد إالله النوايسة، جرائم تكنولوجيا المعلومات، شرح الاحكام الموضوعية لقانون الجرائم الالكترونية، الطبعة الاولى، دار وابل للنشر و التوزيع، مصر، 2017.
- عبد المغيث، محمود مختار. استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسيير اجراءات التقاضي المدني، دار النهضة العربية , القاهرة ،سنة 2013
- عبد علي، هادي حسين والكرعاوي، نصيف جاسم ,مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، 2016
- عبيد، حسام. فكرة التبليغ القضائي الالكتروني، البصرة: مجلة دراسات البصرة العدد 34كانون الاول 2019
- العبيدي، عمر لطيف كريم 2017 . التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق دراسة مقارنة"، "مجلة جامعة تكريت للحقوق"، "السنة 1 ،المجلد 1،العدد 2 ،الجزء 1 ،مارس 2017م
- العدوان، ماجد احمد2020 . التقاضي الاداري الالكتروني في النظام القانوني الاردني – "دراسة مقارنة ، مجلة جامعة العين للاعمال والقانون، المجلد 3 ،العدد 1 ،السعودية
- عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 01 ،العدد 03 ، العراق , 2017.
- عمران، جابر فهمي . لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، سنة 2014.
- غنية باطلي، الجريمة الالكترونية، دراسة مقارنة ،دون طبعة، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، ببر خادم، الجزائر العاصمة ،2016.
- فاتح مزيني، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، العدد 04 ،2019.
- فاتح مزيني، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، العدد 04 ،2019.
- القاضي محمد عصام الترساوي ، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربية القاهره 2013
- قسيمة. محمد، خضري حمزة، مكافحة الجرائم الماسة بنظام المعالجة الآلّية للمعلومات في قانون العقوبات الجزائري، مجلة صوت القانون، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 2 ، نوفمبر 2020 .

- القضاة، مفلح., أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع طبعة 2020.
- القهوجّي علّي عبد القادر ، الحمأية الجنائية لبرامج الحاسب الالّي، دون طبعة ، الدار الجامعّية للنشر والتوزّيع، الاسكندرّية، مصر، 1999 .
- الكرعاوي، نصيف جاسم. التقاضي عن بعد – دراسة مقارنة الطبعة الأولى. بيروت: منشورات حلب الحقوقية 2017.
- لرقط فريدة ، هوام علاوة ، التقاضي الإلكتروني ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، المجلد 06 ، العدد 4 ، 2021.
- لشرعة، حازم محمد. التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية ،الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010.
- ليلى حسين إبراهيم، يوسف سيد سيد،. التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر 2020.
- –ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية إنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13.

ب– باللغة الأجنبية:

- .Salmon Louisa, I. WitnessTestimony, handling witness interviens in a digiital age, online research published in the thomson renters, Pratical Law–Arbitration blog. 2020
- . The Judiciary of the kingdom of Bhitan, Rules and Regulations on Electronic litigation (eLitigation), Revised Draft, 2020
- :Kienze(J) and P. Erring (A), Digital money–Adivine gift or satan'smaliclons tool, project, EPEL Lausanne, Aprul, 1996
- .ABRAZHEVILCH, Classification and characteristics of electronic payment systems, TIPO, Endhoverr, Nether lands, 2001
- ،créationvaleur pour l'entreprise،HERMES ،science publications ،Christine bitouze LE COMMERCE ELECTRONIQUE PARIS،1999،
- Modernisation de la justice dansl'unioneuropéenne, conclusions du séminaire international, ESPANA 2002, présidencia de l'unionEuropeapalaciocongresos de Madrid 27–28 Jun 2002. P06. Sur le site : https://www.santeprison.com

ثالثا – المقالات العلمية:

- محمد عشبوش ، محمد رايس ، تطبيق الوساطة الإلكترونية المدنية في إطار التقاضي عن بعد ، مجلة

الباحث للدراسات الأكاديمية ،المجلد8 , العدد 03 ,2021.

- محمد عصام الترساوي ,تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية , دار النهضة العربية ,القاهرة 2013
- محمد، سمية عبد العاطي القضاء الافتراضي دراسة فقهية مقارنة"، "مجلة كلية الدراسات الاسلامية للبنين بأسوان"، العدد الرابع سنة 2021.
- مياح، إبراهيم التبليغ القضائي وفقاً للقوانين الاردنية والكويتية دراسة مقارنة، الاردن: جامعة آل البيت 2008
- نسيمة ترجمان، ألية التقاضي االلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 05 ،العدد 02 ،جوان 2019.
- نضال سليم برهم ،أحكام عقود التجارة الالكترونية ،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن طبعة 2016.
- النقبي، سعيد علي 2020 ,المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الامارات العربية المتحدة، ط 1 ،دار النهضة العربية، القاهرة،
- نها خالد عيسى الموسوي، إسراء خضير مظلوم الشمري، النظام القانوني للنقود الالكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 22 ،العدد 2 ،العراق، 2014
- هشام عبد السيد الصافي، إلكترونية القضاء الاداري بين النظرية و التطبيق، د.ط، منشو ارت المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2020.
- وهيبة رابح ، ،خصوصية إجراءات التقاضي الكترونيا، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01 ،العدد 02 , 2017.
- يوسف دلاندة، الوجيز في شرح الاحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية وفق قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجديد، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
- يونس عرب، موسوعة القانون و تقنية المعلومات –قانون الكمبيوتر– ، ط1،منشورات اتحاد المصارف العربية، 2001.
- يونس، محمود. إعلان الاوراق القضائية في قانون الامارات العربية المتحدة والقانون المقارن، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الامارات،2017.
- الجمعية العامة لألمم المتحدة، القرار رقم 51/162 RES/A/،منشور على الموقع الالكتروني التالي،/http://www.un.org/arabic/documents/GARes :"
- القانون النموذجي بشأن التجارة االلكترونية، منشور على الموقع االلكتروني التالي، : ": .https://www.uncitral.org

- عيسى القاضي، التبليغ الالكتروني في العمل القضائي، مقال منشور عبر الموقع الالكتروني : httpsinfo.alkanounia بتاريخ 30 أبريل 2021.

4- الرسائل العلمية:

أ- رسائل الدكتوراه:

- حسن، فضالة موسى. التنظيم القانوني للأثبات الالكتروني، دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون العراقي، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق سنة 2010.
- داديار حميد سليمان، الاطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت – دراسة تحليلية مقارنة- ، أطروحة دكتوراه. تخصص قانون خاص، جامعة صالح الدين اربيل، الع ارق، السنة الجامعية 2012.
- زعزوعة نجاة , التقاضي الالكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة , أطروحة دكتورا تخصص قانون قضائي , 2022/2021
- العمر، طارق عبد هلا صالح العمر "احكام التقاضي الالكتروني"، " اطروحة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، قسم الفقه المقارن"سنة 2011
- عوض، يوسف سيد 2012 . خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عين شمس، مصر
- لطراونة، فائق. التباليغ الاصولية من وجهة نظر القانون والقضاء الاردني دراسة مقارنة، الاردن: رسالة دكتوراه جامعة مؤته 2003.
- يوسف سيد سيد عواض ، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية ، اطروحة دكتوراه ،جامعة عين شمس ,القاهرة 2012 .
- يوسف سيد والسياسية عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين الشمس القاهرة، 2012.

ب- رسائل الماجستير :

- زيد كمال محمود الكمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الالكترونية " دراسة مقارنة "، مذكرة ماجستير، بدون متخصص، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، مصر، 2018.
- سمير دحماني ،التوثيق في المعاملات الالكترونية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل الماجستير، تخصص قانون. الاعمال جامعة مولود معمري ، تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية طبعة 2015.
- لين لؤي عبد الرحيم الدباس، أحكام الاثبات بشهادة الشهود الالكترونية في المسائل الحقوقية وفقا للقانون الاردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قانون خاص، جامعة الشرق الاوسط، 2021.

- محمد بن قنينان بن عبد الرحمان النتيفات ،الكمبيالة الالكترونية ، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، السعودية ،2012.
- محمد فواز عبدالفتاح حامد , احكام التبليغ القضائي الالكتروني , رسالة الماجستير في القانون الخاص قسم القانون الخاص كلية الحقوق جامعة الشرق الوسط كانون ثاني، 2021.

5 – المؤتمرات :

- الألفي، محمد 2007 ورقة عن المحكمة الالكترونية بين الواقع والمأمول. مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية". دبي (الإمارات العربية المتحدة)،

6 – المواقع الالكترونية:

الموقع الرسمي لوزارة العدل، www.mjustice.dz

7 – المداخلات:

- رواق منال، ياسين جيري، التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، الملتقى الوطني الافتراضي حول التقاضي الالكتروني في النظام القانوني الجزائري بين الواقع والمأمول 6 نوفمبر 2021،عين تموشنت، مداخلة منشورة في مجلة البصائر للدراسات قانونية ، كلية الحقوق جامعة بلحاج بوشعيب، المجلد 01، العدد الخاص، الجزائر، 2021 .
- بلقاضي إسحاق، مداخلة بعنوان " تطبيقات التوقيع والتصديق الالكتروني في العمل القضائي الالكتروني في الجزائر وضماناته "، ملتقى حول الاطار القانوني للتوقيع والتصديق الالكترونيين بالجزائر ،كلية الحقوق شريف مساعديه، سوق اهراس جانفي 2016.
- محمدي بوزينة ، مداخلة بعنوان "الاطار القانوني لمقدمي خدمات التصديق الالكتروني في القانون الجزائري " ، ملتقى وطني حول الاطار القانوني للتوقيع والتصديق الالكترونيين بالجزائر ، جامعة بوسعادة ، الجزائر بتاريخ 12و13 جانفي 2016
- صالح شنين، مداخلة بعنوان" المسؤولية الجنائية لمؤدي خدمات التصديق الالكتروني في التشريع الجزائري "،ملتقى حول الاطار القانوني للتوقيع والتصديق الالكترونيين بالجزائر ، كلية الحقوق ،جامعة شريف مساعدية ، سوق أهراس جانفي . ،2016.
- بولقواس ابتسام، الاساس القانوني للتقاضي ن بعد ومتطلبات نجاحه، الملتقى الوطني الافتراضي حول التقاضي الالكتروني في النظام القانوني الجزائري بين الواقع والمأمول " المحاكمة الالكترونية "، يوم 6 نوفمبر 2021 ،عين تموشنت، مداخلة منشورة في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، المجلد 1 ،العدد الخاص، الجزائر، 2021.

- اخلف سامية، التقاضي الالكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، الملتقى الوطني الافتراضي حول التقاضي الالكتروني في النظام القانوني الجزائري بين الواقع والمأمول المحاكمة الالكترونية ، يوم 6 نوفمبر 2021 ،عين تموشنت، مداخلة منشورة في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، المجلد 1 ،العدد الخاص، الجزائر، 2021
- بديار ماهر، كيلاني نذيرة، عوائق نظام التقاضي الالكتروني، الملتقى الوطني الافتراضي حول التقاضي الالكتروني في النظام القانوني الجزائري بين الواقع والمأمول "المحاكمة الالكترونية"، يوم 6 نوفمبر 2021 ،عين تموشنت، مداخلة منشورة في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، المجلد 1 ،العدد الخاص، الجزائر، .2021.
- عبد العزيز علا ، جرائم المساس بنظم المعالجة الالية للمعطيات، دراسة بين النص القانوني والعمل القضائي، بحث نهاية التدريب ، المعهد العالي للقضاء، المغرب ، 2010/2008
- سجى عمر شعبان آل عمرو، الدعوى الإلكترونية و دورها في سرعة حسم النزاع، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثامنة عشر المقامة في كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، بعنوان دور وسائل التقدم العلمي في الحد من تراكم الدعاوى أمام المحاكم المدنية في 07 أبريل 2019 ،

8 –قرارات قضائية:

- قرار محكمة التمييز الاردنية بصفتها الحقوقية رقم 2008/1100، بتاريخ 2009/5/12، منشورات مركز عدالة

الفهـــــرس

..... 4

الفصل الاول: 4

الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني في المنازعة الادارية 4

المبحث الاول: 6

مقومات ومبررات التقاضي الإداري الالكتروني: 6

المطلب الاول: 7

مبررات التقاضي الالكتروني..... 7

الفرع الاول: تبسيط الاجراءات وسرعة الفصل في المنازعة 8

* الفرع الثاني :عصرنة العدالة و ضمان المحاكمة العادلة 11

المطلب الثاني:..... 16

مقومات التقاضي الالكتروني:..... 16

* الفرع الاول : المقومات التشريعية و البشرية التأهيلية : 17

* الفرع الثاني: المقومات التقنية و الحماية المقررة: 25

المبحث الثاني: 31

عصرنة القضاء الاداري على ضوء القانون 03/15 31

المطلب الاول : المنظومة المعلوماتية المركزية لسير الدعوى القضائية الادارية 33

* الفرع الاول : المعالجة الالية للمعطيات للقضاء الاداري 36

الفرع الثاني: الحماية التقنية للمعطيات 46

المطلب الثاني :التصديق الإلكتروني 48

الفرع الاول : التوقيع الإلكتروني للوثائق و المحررات القضائية :..... 49

. الفرع الثاني : ضمانات التصديق على التوقيع الإلكتروني :..... 52

الفصل الثاني: **62**

الإطار الاجرائي للدعوى الادارية الالكترونية **62**

. المبحث الاول : **64**

مباشرة الدعوى الادارية الإلكترونية **64**

المطلب الأول: قيد الدعوى الادارية و دفع الرسوم باستعمال الوسائل الالكترونية **65**

الفرع الاول : قيد الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية **69**

الفرع الثاني: إستفاء الرسوم القضائية الكترونيا : **77**

المطلب الثاني : تبليغ أطراف الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية **83**

الفرع الاول : مفهوم التبليغ الالكتروني و وسائله : **83**

الفرع الثاني . اجراءات التبليغ الالكتروني أمام المحاكم الادارية : **90**

المبحث الثاني: **94**

النظر و الفصل في الدعوى الادارية الالكترونية : **94**

المطلب الاول : النظر في الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية **95**

الفرع الاول : مرحلة التحقيق في الدعوى الادارية الالكترونية : **96**

. الفرع الثاني : الاثبات في الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية **101**

المطلب الثاني : الفصل في الدعوى الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية.....**109**

الفرع الأول: اصدار الحكم في الدعوى الادارية الالكترونية **110**

الفرع الثاني : تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى الادارية الالكترونية و الطعن فيه: **114**

ملخص

يعتبر نظام التقاضي الالكتروني في المادة الإدارية نتاج الثورة المعلوماتية و التطور التكنولوجي الهائل ، حيث يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بدءا من قيد الدعوى الى اصدار الحكم بشأنها بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنيت و البريد الالكتروني ودلك من اجل سرعة الفصل و تحسين جودة العمل القضائي و تخفيف العبء على المتقاضين حيث تهدف هده الدراسة الى معرفة ماهية النظام التقاضي الالكتروني في المنازعات الإدارية و ابراز مقوماته و الأسس التي يقوم عليها و في المقابل معرفة اهم العقبات التي تعترض تطبيقه و كدا معرفة ضمانات المحاكمة العادلة و لدلك ارتأينا الى تقسيم هده الدراسة الى محورين رئيسيين و خلصنا من خلالهما كما من المعلومات و ان التقاضي الالكتروني هو المجال الأنسب للمنازعة الإدارية .

الكلمات المفتاحية:

– التقاضي الالكتروني –المادة الإدارية –المحكمة الالكترونية – شبكة الانترنيت –المحاكمة العادلة.

Summary

The electronic litigation system in the administrative matte ris consiredered a product of the information revolution and the tremendous technological development,according to which all litigation procedures are applied through the issuance of the judgment in its regard by means of computers connected to the Internet and e–mail, inorder to speed up the separation and Improving the quality of gudicial work and reducing the burden on litigants, as this study aims to know what the electronic litigation system is in administrative disputes and to highlight its components and the fondations on which it is based.

The stady is divided into main axes, and we concluded through them as much information and that electronic litigation is the most suitable fied for administrative dispute.

KEY WORDSM :

–Electronic litigation –administrative article– Electronic court– the internet – fair trial .